

﴿أنجح المساعي﴾

في الجمع بين صفتي السامع والواعي

تأليف محمد بن الحجاز الشهير

المرحوم الشيخ فالح بن

شمس الظاهري

المسني

﴿حقوق الطبع محفوظة﴾

لأنجال المؤلف

﴿الطبعة الأولى﴾

بالمطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٣١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول عبيد زبه * المتقرب من النعمة من نعماته تسعده بقر به * فان
ابن محمد بن عبد الله الظاهري حامدا لله تعالى لذاته * ومصليا ومسلما
أشرف مخلوقاته * محمد المبعوث بدین الفطرة * وعلى آله و
القائمين له بالمحبة والنصرة * في حالي المنشط والمكروه بدون توان
(أما بعد) فان المصيب في العقليات واحد والمخطئ آثم بل كافر
نقي الاسلام وهو التصدیق بوجوده واحد متصف بصفات السكينة
والايمان برسالة الصادقين في المقال والاعتراف بوعده بشواب ووعبه
بعقاب لهذا الهيكل الانساني في المسائل والقيام بعبادات يعجده الله تعالى
فيها بنوع الجلال والالتقياد للقوانين الشرعية الحافظة للاموار المدنية
من طوارق الاختلال وهذا اجمال تفصيله ما أودعته في هذا المؤلف
الذي يسميه وسميته (أصبح المساعي في الجمع بين صفتي السامع والواعي
وما أتوا الا أحاديث نبويه وحكم مصطفويه ليس لي فيها الا زياد
التصنيف اجاده وايضاح المعنى لتتم الافاده والذي حدثني على ذلك ا
في الحديث في هذه القرون الثلاثة الاخيرة قد قويت شوكته وعلا
انفاقين رتبته وارتفع له أعلى منار وتبين ان زمنه قد استمداد والسبب
ذلك بديارنا الحجازية وجود مسانيد الحجاز السبعة أولهم الحافظ الفقه
العلامة أبو مهدي عيسى التهامي الجعفری المتوفى سنة اثنتين وثمانين
والف ويليهِ الامام محمد بن محمد بن سليمان الروداني صاحب جميع القوا
ويليهِ الامام المسند العلامة أبو اسحق السكوراني السهراني بضم السين
المهملة فالهاء فالراء فالنون ويليهِ الفقهة المسندة قريش الطبر

رفقه ماء الطير بين تروى عاليا عن الامام عبد الواسع بن ابراهيم الحنبل
 عن السيوطي وزكريا يني وبينهما واسعتان ووفات سنة سبع
 مئة وألف ويليها أبو البقاء وأبو الاسرار حسن بن علي العجمي
 تروى ويليها الشمس محمد بن احمد النخعي ويليها الامام المستند
 بن سالم البصري المتوفى سنة أربع وثلاثين ومائة وألف وهو
 وفاته وأسانيدي المتصلة بهم مبنية في بقي الذي عنوانه ما اشتد اليه
 الحال حاجته الى ابيب الرجال كاصوله شمس البارق من دهم المارق، وانما
 ات أيم الموفق هذا الجوهرة معصية له، فأنت المديني الماهر
 الرباني الذي لم يزل على الحق، لا أنشد ما شئت من الاسماء اذ أبو عبد الله
 بن علي السنوسي المسمى الشريف المغربي أخبرنا أبو سليمان
 العجمي عن جده المستند المذكور أنشدنا الامام المستند الشيخ محمد بن عيسى
 بن المديني الحديث الذي نقله رسالة الهندي ومنها

وقول اعلام الهندي لا يعمل * بقولنا بدون نص يقبل
 فيه دليل الاخذ بالحديث * وذلك في التقديم والحديث
 قال أبو حنيفة سنة الامام * لا ينبغي لمن له اسلام
 أخذ بأقوال حتى تعرضا * على الكتاب والحديث المرتضى
 ومالك امام دار الهجرة * قال وقد أشار نحو الجسرة
 كل كلام منه ذو قبول * ومنه مردود سوى الرسول
 والشافعي قال ان رأيتم * قولي مخالفا لما رويتم
 من الحديث فاضربوا الجدارا * بقولي المخالف الاخبارا
 وأحمد قال لهم لا يكتبوا * ما قلته بل أصل ذلك اسألوا
 فاسمع من الالات الهداة الاربع * واعمل بها فان فيها منفعه
 لئلا معها لكل ذي تعصب * والمضعفون يكتبون بالنبي

الى أن قال

وقال بعض لو أتني مائة * من الأحاديث رواها الثقة
وجاءني قول عن الامام * قدمته يابح ذا الكلام
من استخف عامداً بنصها * عن النبي لجا كفرته العلاما
فليحذر المقرور بالعصب * من فتنة برده قول النبي

الى أن قال في رد قولهم ان الاجتماع انقطع

ان قيل بالعجز مع المخالفة * قال النبي لا زال طائفة
أوقيل بالعجز عن التحديث * فعصرنا أكثر للحديث
كم نرك الاول للاخير * وذلك فضل الواسع القدير
واجب لما قالوا من العصب * ان المسيح حنفي المذهب

والخاص انه قد جرب على عمر الاعصار ان محلات تكثير فيه مقلدة

المذاهب لا بد أن يؤل أمره الى البدع والدمار وقبوعه بأخرة في خمسة
الفجرة الكفار فالواجب على المسلمين وأهل حادف الفضول أن تكون
الصولة دائماً فيهم لا فوال الرسول صلى الله عليه وعلى آله

(المصطلح)

اعلم أن الحديث محصور في أمرين السند والمتن والبحث في الاول من
ثلاثة أوجه من جهة كثيرة طرقه وقلته ومن جهة اشتماله على أوصاف
المقبول أو لا ومن جهة ثبات كل رجاله أو بعضهم الاول ان كثرت الطرق
بلا حصر فتواتر أو بحصر فتآحاد فان زادت عن اثنين فمشهور أو مهما فعزيز
أو بواحد فمريب وهو المسمى في المتن فردا ان سميت الرجال والافهم
وعدلت والافتكر ولم يجمع على ضعف بعضهم والافتكر وك الوجه الثاني
ان اشتمل على أعلا أوصاف القبول وهي الاتصال والعدالة والاضبط
وانتفاء الشذوذ والعلّة فصحيح أو أدناها فحسن أو على بعضها فضعيف

فإن خولف بأعدل فشاذاً فإن كان للفقهاء فيه مسامحة فعال الوجه الثالث أن
اتصل بسنده من أوله إلى منتهاه فتصل إلى الرسول مرفوع وإلى الصحابي
موقوف وإلى التابعي مقطوع فإن رفعه فمرسل وإن لم يتصل فإن حذف
السند كله فعاق أو واحد من وسطه فنقطع أو أكثر فمحل وما حذفه
احتجنا إلى مدلس والمتمن أن زيد عليه غيره فدرج والمرى بالقظه أن كان
له موافق في حكم والموافق له ظاهراً تابع ومعنى شاهد وإن كان له منافع فإن أمكن
الجمع فمختلف مؤلف والافتاسخ ومنسوخ أولاً ولا فقد وما صرح راويه
بافتراءه فوضوح كحديث فضائل السور صرح أبو عصمة نوح الجامع
بوضعه وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الاعتقاد)

ورد في منواتر الخبر عن الفاروق عمر رضى الله عنه قال سيدنا محمد بن عبد الله
ابن عبد المطالب بن هاشم العربي جيل القرشي قبيلة الحجازي اقلها
المسكن ولادة وبغثة المدي نصره وتعظيمه السكائن لا رجاءاً المشرفة به
ضميها الوارد في حقه قول الله تعالى قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم
جميعاً وقوله جل شأنه وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى انما الاعمال
بالنيات وانما السكل امرى ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته
الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة تزوجها فهجرته
الى ما هاجر اليه وسئل صلى الله عليه وسلم والسائل جبريل كافي الصديقين
عن الايمان والاسلام والاحسان فقال الايمان أن تؤمن بالله وملائكته
وكتبه ورسوله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله والاسلام شهادة
أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان
وحج البيت من استطاعه والاحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن
تراه فإنه يرأك اه وبجوعها الدين الخالص

﴿ أبواب العبادات والمعاملات ﴾

(باب المياه)

فيه حديث البحر الطهور وماؤه الحل ميتته أخرجه مالك والاربعة وأخرج
الثلاثة الماء طهوراً لا يتنجسه شيء والاربعة وصححه ابن خزيمة اذا كان
الماء قلتين لم يحمل الخبث وروى البخاري لا يبول أحدكم في الماء
الدائم ثم يغتسل فيه ولا يداود ولا يغتسل فيه من الجنابة فالنهي عن كل
واحد بانفراده وروى مسلم عن ابن عباس رفعه كان يغتسل بفضل
ميمونة وعن أبي هريرة اذا ولغ السكب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات
أولاهن بالتراب وفي لفظ له فليرفه وروى الاربعة وابن خزيمة في المرفوعة انها
ليست بتنجسة انهما من الطوافين عليكم والطوافات وروى الشيخان ان
أعرايا بال في المسجد فأمر صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فأهريق عليه
وروى أحمد وابن ماجه أحسن لنا ميتتان ودهان الجراد والحوت والسكبد
والطحال وروى البخاري اذا وقع الذباب في اناء أحدكم فليغمسه ثم
لينزعه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء وروى أبو داود والترمذي
عن أبي واقد رفعه ما قطع من الهميمة وهي حية فهو ميت والله الموفق

(باب الآنية)

روى الشيخان لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما
فإنهما لهم في الدنيا ولكن في الآخرة وروى مسلم والاربعة أيضا هاب دبغ
فقد طهر وصححه ابن حبان دباغ جلود الميتة طهورها وروى الشيخان
توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم من مزادة مشركة وروى البخاري عن
انس ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم اسكس فاتخذ منه كان الشعب ساسلة
من فضة وضرمير اتخذله صلى الله عليه وسلم كما هو الظاهر وقد حكى الاجماع

على جواز المضرب والله الموفق المعين

(ازالة النجاسة وبيانها)

روى مسلم والترمذى مرفوعاً سئل عن الحجر يتخذ دخلاً فقال لا وروى الشيخان ان الله ورسوله ينهيا نكسكم عن لحوم الحجر الا هلبة فانها رجس وروى مسلم والترمذى عن عمرو بن بخارجة الانصاري خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم عني وهو على راحلته واعاها يسيل على كتفي وروى الشيخان عن عائشة كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب وانا انظر الى اثر الغسل وروى ابو داود والنسائي يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وروى احمد وابوداود وابن خزيمة عن ام قيس سألت عن دم الحيض فقال حكيمه بصلع واغسله بماء وسدر ابن القطان اسناده في غاية الصحة الصالح الحجر قال الاكثر التحريم يلزمه التنجيس والاقل لا وهو الا صوب والله الموفق المعين

(باب الوضوء)

روى الشيخان ان عثمان دعا بوضوء فغسل يديه ثلاث مرات ثم تمضمض واستنشق واستنثر ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يديه اليمنى الى المرفق ثلاثاً ثم اليسرى كذلك ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه اليمنى الى الكعبين ثلاثاً ثم اليسرى كذلك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئي هذا وعن عبد الله بن زيد بن عاصم مسح صلى الله عليه وسلم رأسه فأقبل يديه وأدبر وروى مسلم عنه ومسح رأسه بماء غير فضل يديه وروى البيهقي عنه وأخذ لاذنيه ماء غير الماء الذي أخذ به رأسه قال القاضي أبو بكر ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من افرادهما بالذكر وتجديد الماء لهما أصل لا يرغزع اهـ وأكثر ما وردت به الاخبار حديث

انهما يمسحان مع الرأس وهو قول الثوري وروى الشيخان اذا استيقظ
أحدكم من نومه فلا يمسح يده في الماء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين
باتت يده وروى الاربعاء مرفوعاً وابن خزيمة أسبغ الوضوء وخلل
بين الأصابع وبلغ في الاستنشاق إلا أن تكون صامعاً وروى الترمذي
وابن خزيمة كان صلى الله عليه وسلم يخلل خيمته وروى الشيخان عن
عائشة كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله وروى
الاربعة اذا توضأتم فابدؤا بما منكم وروى الشيخان عن عبد الله بن زيد
فضمض واستنشق من كف واحد يفعل ذلك ثلاثاً وعن أنس رفعه
كان يتوضأ بالماء يغسل بالصابغ الى خمسة أمداد وروى مسلم والنسائي
من توضأ فأسبغ الوضوء ثم قال أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة يدخل من أيها شاء
زاد الترمذي اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المطهرين والله
الموفق المعين

(المسح على الخفين)

روى الشيخان دعهما فاني أدخات رجلي فيهما طاهرتين فمسح عليهما
وروى أبو داود والترمذي مسح صلى الله عليه وسلم أعلا الخف وأسفله
وأبو داود عن علي لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من
أعلاه وقد رأيته صلى الله عليه وسلم مسح أعلا الخف وروى مسلم عن علي
وقت صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم
وروى الدار فطنى والخاظم وصححه عن أنس رفعه اذا توضأ أحدكم فلبس
خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ولا يخلعهما ان شاء وبمعناه مرواه أبو
داود مرفوعاً وثلاثة أيام قال نعم وما شئت قال القاضي أبو بكر أجزل الله
مكافأته الا صوب الدوقيت اه قلت وهى رواية أشهب عن مالك والله

(نواقض الوضوء)

روى البخارى في حديث المستحاضة ثم توضأى لكل صلاة وروى الشيخان مرفوعاً سئل عن المذنب فقال فيه الوضوء وروى عن عائشة قبل صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ وله طرق تقويه وروى مسلم اذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً وروى الخمسة من مس ذكره فليتوضأ قال البخارى هو أصبح شئ فيه وروى الخمسة أيضاً لا وضوء هل هو الا بضعة منك قال ابن المديني شيخ البخارى هو أحسن من حديث بسرة امي المذكور قبله وروى مسلم أتوضأ من لحوم الغنم قال ان شئت قال أتوضأ من لحوم الابل قال نعم قال القاضي أبو بكر وهو الا صوب وفي كتاب عمرو بن حزم لا يمس القرآن الا طاهر أرسله مالك ووصله النسائي وابن حبان وغلط الخافض في اعلاله لان راويه سليمان بن داود الخولاني وقد وثقه النسائي وروى الدارقطني ولينه عن أنس رفعه احتجهم وصلى ولم يتوضأ وأخرج أحمد والترمذي وصححه لا وضوء الا من صوت أخرج وروى ابو داود عن علي رفعه العين وكأ الله فن مام فليتوضأ وحسنه الخافض المذري وحديث عائشة رفعته من اصابعه قىء أو رعاف أو قلس فليتنصرف وهو لا يتكلم فيتوضأ وليس من على صلاته ضغته أحمد وقال أبو عيسى انه جديده مرسل والا صوب فيه فهم مالك ان هذه الاشياء لا تنقض واذا حصلت فعل ما ذكر في الحديث والمراد بالوضوء غسل آثار ذلك أما المذنب فناقض اجماً ويغسل منه ذكره كله وأثنى عليه والله الموفق المعين

(آداب قضاء الحاجة)

روى الاربعة عن أنس رفعه كان اذا دخل الخلاء وضع خفيه ورواه الحاكم

أيضا وروى السبعة عن أنس رفعه كان اذا دخل الخلاء قال اللهم اني اعوذ
بك من الخبث والخبائث وروى الشيخان عنه كان يدخل الخلاء فأجل أنا
وغلام نحوي اداوة من ماء وعذرة فيستنجي بالماء وروى عن المغيرة قال لي
صلى الله عليه وسلم خذ الاداة فانطاق حتى توارى فغضى حاجته وروى
مسلم مرفوعا اتقوا اللاعنين الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم وعن جابر
رفعها اذا غوط الرجال فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه ولا يتحدثا
فان الله يفتت على ذلك رواه وصححه أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن
المسكن البغدادي زيل مصر الحافظ. الحجة وابن القطان الحافظ أبو
الحسن علي بن محمد بن عبد الملك القاسمي المتوفى سنة ثمان وثلاثين وستمائة
الوهم والايهام على الاحكام الكبرى لعبد الحق الاشيلي وروى الشيخان
لا يسكن أحدكم ذكره يمينه وهو يبول ولا يتمسح من الخلاء بيمينه وروى
السبعة عن أبي أيوب رفعه اذا اتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها
يبول أو غائط. ولكن شرقوا أو غربوا وروى أبو داود رفعه من أتى الغائط
فليستتر وروى الخمسة كان اذا خرج من الغائط قال غفرانك وحمل البهيقي
حديث أبي أيوب على الصحيح روى دون العمران وهو واضح الحديث ابن
عمرانه رآه صلى الله عليه وسلم مستدبرا القبلة وروى البخاري عن ابن مسعود
رفعها أتى الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار فأتيته بحجرين وروثة
فأخذهما وألفاها وقال انهما ركس زاد أحمد اثنتي بغيرها اشتراط أهل الحديث
والشافعي وأحمدان لا تنقص الاحجار عن الثلاث فان لم تنق زيد ما يحصل
به الاتقاء وبحيث ان المدار على الاتقاء فالمسألة انما ظفر بها مالك رضي الله
عنه وروى الدارقطني مرفوعا وصححه مني ان يستنجي بعظم أو زورث
وقال انهما لا يطهران وروى الدارقطني مرفوعا استنزهوا من البول فان
عامه عذاب القبر منه واتباع أهل قباء الحجارة المساء رواه البزار بسند ضعفه

(الفصل)

روى الشيخان عن أبي هريرة رضى الله عنه رفعه إذا جالس بين شعبها
الاربع ثم جهدها فقد وجب الغسل زاد مسلم وان لم ينزل وروى أبو داود
وصححه ابن خزيمة عن عائشة كان يغتسل من الجنابة والحجامة ومن غسل
الميت ويوم الجمعة وروى السبعة عن أبي سعيد رفعه غسل الجمعة واجب
على كل محتلم قال ابن القيم في الهدى وجوبه أقوى من وجوب الوضوء
وقراءة البسملة في الصلاة والوضوء من مس النساء والذكر والفقهة
في الصلاة والرأف والحجامة والقيء وروى أحمد والاربعة عن علي رفعه
كان يقرأ القرآن ما لم يكن جنباً وصححه الترمذي قال النووي وضعفه
الاكثر اهـ وروى البخاري عن ابن عباس انه لم ير بالقراءة للجنب بأساً
وروى مسلم عن أبي سعيد رفعه إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ
بينهما وضوءاً زاد الحاكم فانه أنشط للعود وفيه جواز المعالجة للباة وروى
الاربعة عن عائشة كان ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء وهو يدل على
ان ما في الصحيحين من وضوئه للنوم والجماع ندب وروى الشيخان عن
عائشة كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله
فيغسل فرجه ثم يتوضأ ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ثم
حفن على رأسه ثلاث حفنات ثم أفاض على سائر جسده ثم غسل رجليه
وفي حديث ميمونة ثلاث حفنات ملء كفيه بالثنية وروى بالافراد
وفي آخره ثم أتته بالنديل فردده وجعل ينفض الماء يده وروى أبو داود كان
يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغداة ولا يمس ماء وفي رد المنديل عدم
مشروعية التمشف وهو الأشهر وروى مسلم عن أم سلمة اني امرأة أشد
ضمهر رأسي أفأنفضه لغسل الجنابة وفي رواية والحيضة فقال لا يكفيك ان

تحمي على رأسك ثلاث حشيات فاسقي المختارة عن أنس رفعه اذا اغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها وغسلته بخرطومي أو شنان ندب بدليل ذكر الخطمي وروى أبو داود وابن خزيمة لأجل المسجد لحائض ولا جنب وقول ابن الرفعة في رواته موقوف لا يسمع وروى الشيخان عن عائشة كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة من ماء واحد يختلف أيدينا فيه زاد ابن حبان وثالثي وروى أحمد عن عائشة رفعته اغسلوا الشعر وأتوا البشر فان تحمت كل شعرة جنابة وفيه راو مجهول قلت قال الجلال السيوطي الجهالة لا تضره ففي الحديث دليل على وجوب ذلك والله الموفق المعين

(التيمم)

روى الشيخان عن جابر رفعه أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأبى رجل أدركته الصلاة فليصل وأحلت لي الغنائم وأعطيت الشفاعة وبعثت إلى الناس كافة وروى مسلم عن حذيفة وجعلت ترابها لنا طهورا وفي المتفق عليه جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض وفي الثاني تعيين التراب وهو الأفضل وروى الشيخان عن عمار رفعه أتى بكفيلك أن تقول يديك هكذا ثم ضرب يديه الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وفي رواية للبخاري عنه وضرب بكفيه الأرض وفتح فمهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه وبه قال المحدثون وجماعة أنه يكفي في اليد الراحتان وظاهر الكفين وترجم له البخاري بقوله باب التيمم للوجه والكفين اه وقال ابن عمر التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وروى الزارع عن أبي هريرة وصوب الدارقطني إرساله الصعيدي وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليتيق الله وليسمه بشرته

والمرسل حجة عند مالك والنعمان وأحمد ورواه الترمذي عن أبي ذر
وصححه كابن حبان والدارقطني مرفوعا وروى أبو داود والنسائي عن
أبي سعيد في رجلين تيمما فصليا فوجدنا المساء في الوقت فأعاد أحدهما
الصلاة ولم يعد الآخر ثم أخبرنا صلى الله عليه وسلم فقال للذي لم يعد
أصبت السنة وقال الآخر لك أجر كمرتين وروى ابن ماجه بسند واه
عن علي رفعه انكسرت إحدى زندي فأمرني أن أمسح على الجبهة وروى
أبو داود عن جابر رفعه في الرجل الذي شح فاعتسل فسات كان يكفيه
أن يتيمم وبعصب على جرحته خرفه فيمسح عليا ويغسل سائر جسده
فيه الزبير بن خريق يضم الخاء المنقوطة ضعفه الدارقطني وقال الذهبي هو
صدوق وروى الدارقطني بإسناد فيه الحسن بن عمار عن ابن عباس
من السنة أن لا يصلي الرجل بالتييمم الا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة
الآخرى وهذا الحديث وإن كان ضعيفا فقد نهض به إجماع الأئمة الثلاثة
إلى الصحة وقال النعمان هو على تيممه ما لم يحدث ورواه عن حماد عن
إبراهيم وهو قول الحسن وعطاء وجماعة من أئمة الحديث والله الموفق المعين

(الحيض)

روى أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان عن عائشة أنها صلى الله عليه
وسلم قال لفاطمة بنت أبي حبيش إن دم الحيض دم أسود يعرف فإذا كان
ذلك فأمسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي وروى البخاري
عن عائشة رفعته أن أم حبيبة شكت الدم فقال امسكي قدر ما كانت
تحبسك حتى ينقطع ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة فالتمييز تارة يكون بصفة الدم
وتارة يكون بالعادة وروى البخاري وأبو داود عن أم عطية كذا لا تعد
الكمرة والصفرة بعد الطهر شيئا

(كنا نفعل ونحوه مما أضيف الى العصر النبوى)

قال البخارى وعلماء الحديث هو حجة قال ابن الحاجب وهو قول الاكثر وروى مسلم عن أنس رفعه كان اليهود لا يؤا كُون الحائض فقال اصنعوا كل شئ الا النكاح وروى الخمسة عن ابن عباس فى من بأتى امرأته وهى حائض انه يتصدق بدينار أو نصفه وصحح الحاكم وابن القطان رفعه وروى الشيخان عن ابى سعيد رفعه أليس اذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم وروى عن عائشة رفعه افعل ما يفعله الحاج غير ان لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى وروى احمد وابوداود والترمذى عن ام سلمة كانت النساء تقدم بعد نفاسها اربعين يوما زاد ابوداود ولم يأمرها صلى الله عليه وسلم بتضاء صلاة النفاس وصححه الحاكم ولاحاكم عن عثمان بن ابى العاص وقت صلى الله عليه وسلم فى نفاسهن اربعين يوما والله الموفق المعين

(كتاب الصلاة)

روى مسلم عن عبد الله بن عمرو رفعه وقت الظهر اذا زالت الشمس الى ان يصير ظل الرجل طوله ووقت العصر ما لم تصفر الشمس ووقت المغرب ما لم يغب الشفق ووقت العشاء الى نصف الليل ووقت الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس هذا حديث بديع فى بيان الاوقات وهو حديث مبين لحد يثه الاخر ليس فى النوم تفريط انما المفريط من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى فما بين كل صلاتين وقت الا العشاء الى نصف الليل والا الفجر الى طلوع الشمس وروى الشيخان عن ابى برزة رفعه كان يصلى العصر فيرجع احدنا الى رحله فى اقصى المدينة والشمس حية ويستحب ان يؤخر العشاء ويكره النوم قبلها والحديث بعدها وينقل من صلاة العداة حين يعرف الرجل جليسه وكان يقرأ بالسيتين الى المائة صلى

الله عابه وسلم وروى مسلم عن عائشة رفعت له أعم ذات ليلة بالعشاء حتى ذهب
 عامة الليل ثم خرج فصلى وقال انه لو قتها اولاً ان اشق على امي وروى
 الشيخان عن ابي هريرة رفعه اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر
 من فيج جهنم وروى الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان اسفروا بالفجر
 فانه اعظم الاجر وروى الشيخان عن ابي هريرة رفعه من ادرك ركعة من
 الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من
 العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر ومسلم عن عائشة نحوه وقال
 سجدة بدل ركعة ثم قال والسجدة هي الركعة وروى الشيخان عن ابي سعيد
 رفعه لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب
 الشمس وروى ابو داود عن عائشة كان يصلي بعد العصر وينهى عنها
 ويواصل وينهى عن الوصال وروى مسلم عن عقبة بن عامر رفعه ثلاث
 ساعات كان ينهى ان يصلي فبين وان تقربونا حين تطلع الشمس بازغة
 الى ان ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى نزول وحين تضعف الشمس
 للغروب وهذه احاديث عامة في النهي وخصص منها مكة مارواه الخمسة
 عن جبير بن مطعم رفعه يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحسدا طاف بهذا البيت
 وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار وصححه الترمذي وابن حبان
 وروى الدارقطني عن ابن عمر رفعه قال الشفق الحرة وصححه ابن خزيمة
 وهو تفسير لقوله وقت المغرب ألم يغيب الشفق ورجعه القاضي أبو بكر
 منا والنووي من الشافعية وروى الحاكم عن جابر رفعه الفجر فجران
 أما الذي كذب السرحان فلا يحصل الصلاة ولا يحرم الطعام وأما
 المستطيل في الافق فيحل الصلاة ويحرم الطعام وصححه كابن خزيمة
 وروى الترمذي والحاكم عن ابن مسعود رفعه أفتمسك الأعمال
 الصلاة في أول وقتها وروى أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر

رفعه لاصلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر فهذا وقت سادس
لاوقات النهي عن صلاة النفل والله الموفق المعين المرشد

(باب الأذان)

فرض في السنة الاولى من الهجرة على الصحيح روى أحمد وأبو داود
والترمذي وصححه ابن خزيمة عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه أبو محمد
الانصاري الخزرجي طاف بي وأنا نائم رجل فقال تهول الله أكبر الله أكبر
فذكر الأذان أربع التكبيرات ترجيع الاقامة فنادى الا قد قامت
الصلاة فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انم الرؤيا
حق ولا بن خزيمة عن انس من السنة ان يقال في الفجر بعد حى على الفلاح
الصلاة خير من النوم اى مائة كما في رواية النسائي عن ابى مخذولة كنت
اقول في اذان الفجر الاول حى على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة
خير من النوم زاد البيهقي بأمره صلى الله عليه وسلم وروى مسلم عن ابى
مخذولة ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان فذكر فيه الترجيع والتكبير
في أوله مرتين فقط ورواه الخمسة عنه فذكره مرثعا وروى الشيخان
عن أنس أمر بلال ان يشفع الأذان ويوتر الاقامة الا الاقامة ولم يذكر مسلم
الاستثناء وروى مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بلا أذان ولا اقامة وافقه عليه عن ابن
عباس نعم ثبت الصلاة جامعة في الكسوف لا غير وروى مسلم عن ابى قتادة
في حديث النوم عن الصلاة ثم أذن بلال فصلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما كان يصنع كل يوم فيؤذن للفائتة كالمسبية وروى البخاري
عن ابن مسعود رفعه انه صلى المغرب بمزدلفة بأذان واقامة والعشاء بأذان
واقامة وروى مسلم عن جابر بأذان واقامتين وعن ابن عمر باقامة واحدة
زاد أبو داود عنه لكل صلاة والقصة واحدة والمقدم خبر ابن مسعود

لأنه أكثر أثباتاً وروى الشيخان عن ابن عمر وعائشة أن باللاً ينادى
 بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم وعلة النداء الأول ماروته
 الجماعة ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم وروى الشيخان عن أبي سعيد رفعه
 إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وللبخاري عن معاوية ومسلم
 عن عمر و يقول عند الحيلة لئلا يحول ولا قوة إلا بالله فتقيد رواية أبي سعيد
 المطابقة بذلك وروى الخمسة وصححه الحاكم أن عثمان بن أبي العاص
 قال يا رسول الله اجعلني إمام قومي قال أنت إمامهم وافئذ بأضعفهم واتخذ
 مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً المراد من الجماعة فبرزق من بيت المال أو
 الأوقاف المرصدة لذلك وروى السبعة عن مالك بن الحويرث رفعه إذا
 حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم وصلوا كما رأيتموني
 أصلي وروى الترمذي عن جابر رفعه إذا أذنت فتزسل وإذا أقيمت
 فاحدروا جعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يقرخ الآكل من أكله وله
 عن أبي هريرة رفعه لا يؤذن إلا بتوضئ وله عن زيد بن الحارث ومن أذن
 فهو يقيم وضعت الثلاثة وقال في الأخير والعمل على هذا عند الأكران
 من أذن فهو يقيم اه وروى ابن عدي عن أبي هريرة رفعه المؤذن أملاك
 بالأذان والإمام أملاك بالإقامة وضعفه وروى النسائي وصححه ابن
 خزيمة لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة وروى البخاري والأربعة عن
 جابر رفعه من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة
 القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته حلت
 له شفاعتي يوم القيامة

(شروط الصلاة)

الشرط ما يباين من عدمه العدم عند الفقهاء وروى الخمسة عن علي بن طاق رفعه
 إذا قسم أحدكم في الصلاة فليزصر فليزصر فليزصر فليزصر فليزصر فليزصر فليزصر

حبان وروى احمد وابوداود والترمذى عن عائشة رفعت له لا يقبل الله صلاة
 حائض الا بخمار وصححه ابن خزيمة وروى الشيخان عن جابر رفعه
 ان كان واسعاً فالتحف به وان كان ضيقاً فاتزر به وروى ابن هريرة
 رفعه لا يصلى احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وروى ابو
 داود عن ام سلمة رفعت له ان صلى المرأة في درع وخمار بغير ازار قال اذا كان
 الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها وروى الترمذى عن عامر بن ربيعة صلينا
 معه صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلما طاعت الشمس اذا نحن صلينا الى
 غير القبلة فزات فأبنا تولوا فم وجهه الله وروى معنا الطبرانى عن معاذ بن
 جبل رفعه وفيه فقال قدر فعت صلاتكم بحجة الى الله ولم يذكر نزول الآية
 وفي حديثه أبو عبدة وثقه ابن حبان وحكى في البحر الجامع على وجوب
 اعادته من لم يتحر وتيقن الخطأ وروى الترمذى وصححه عن أبي هريرة رفعه
 ما بين المشرق والمغرب قبلة وقوا البخارى وهذا هو الاصح ان الجهة
 كافية ولو ان هو بمكة وعرب الحجاز لشدة معرفتهم بالجهات وحدودها
 لا يكاد يخفى عليهم أمر القبلة وفي الآثار ان الزبير بن العوام رضى الله عنه
 كان يتيمان وهو بالمدينة ويقول البيت تمامى وروى الشيخان عن عامر
 ابن ربيعة رفعه رأيتته يصلى على راحلته حيث توجهت به زاد البخارى يومئ
 برأسه ولم يكن يصنع في المكتوبة وفي أبي داود عن أنس انه كان اذا تطوع
 في سفره يستقبل بناقته القبلة ويكبر ثم يصلى حيث وجهت ركابه واستاده
 حسن فيعمل به وهذا قيمه كان له مع الله حضوراً ما غيره فالذكر والتسبيح
 والتلهيل أولى به وروى الترمذى عن أبي سعيد رفعه الارض كلها مسجد
 الا المقبرة والجسم وصله حماد وأرسله الثورى أما حديث الترمذى عن ابن
 عمر رفعه نسي ان يصلى في المذبة والمقبرة والمجزرة وقارة الطريق والجسم
 ومعاطن الابل وفوق ظهر بيت الله فقيه زيد بن جبيرة بفتح الجيم قال

البخارى متروك وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا عليها وروى الترمذى وصححه عن أبي هريرة رفعه صلوا في مراض النعم ولا تصلوا في أعطان الابل وروى أبو داود عن أبي سعيد رفعه اذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر فان رأى في نعليه أذى فليمسحه وليصل فيه ما وصححه ابن خزيمة ورجح أبو حاتم وصله وروى مسلم عن معاوية ابن الحكم رفعه ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن فان اضطرب المصلي الى تنبيه غيره فروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه التسييح للرجال والتصفيق للنساء وروى النسائي وابن ماجه وصححه ابن السكن عن علي رفعه كنت اذا أتيت به وهو يصلي تتحنن لي وروى أبو داود والترمذى وصححه عن بلال كانوا يسلمون عليه وهو يصلي فيقول هكذا وبسط كفه فيرد المصلي السلام بالاشارة لا بالنطق وروى الشيخان عن أبي قتادة رفعه كان يصلي وهو حامل امامة بنت زينب فاذا سجد وضعها واذا قام حملها زاد مسلم وهو يؤم الناس في المسجد فقدر هذا الفعل لا يبطل الصلاة واليه ذهب الشافعي وهو الاصح وروى الاربعة عن أبي هريرة رفعه اقتلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب وصححه ابن حبان فالقول الذي لا يتم قتلها الا به لا يبطل الصلاة ومن هنا تعلم مشروعية ثقل الادوات من عصا وسيف بل فدورد صلاة بسيف خير من سبعين صلاة بدونه والله الموفق المعين المرشد

(سترة المصلي)

روى الشيخان عن أبي جهيم عبد الله بن الحارث بن الصمة الانصارى رفعه لو يعلم المسار بين يدي المصلي ماذا عليه من الاتم لكان ان يقف أربعين خيراً له من أن يمر وروى البزار عنه أربعين خيراً (أقول) الخريف مقدر بالسنة الشمسية وهي أطول من العام العربي وروى مسلم عن

عائشة رفعته ستره المصلي قبل مؤخرة الرجل بضم الميم وكسر الخاء شعبة
الرجل مما يلي الظهر وروى الحاكم عن سيرة بن معبد الجهني رفعه يستتر
أحدكم في الصلاة ولو يسهم وروى مسلم عن أبي ذر رفعه يقطع صلاة الرجل
المسلم إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل المرأة والحمار والكلب الأسود
وهو شيطان الجهور المراد نقص الاجر لا الإبطال وروى الشيخان عن أبي
سعيد رفعه إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحدان يجتازا بين
يديه فليدفعه فإن أبي فليقاتله فانما هو شيطان وهذا الدفع مندوب وقال
الظاهرية بوجوبه ومنه وهم الحديث أن اتخذ ستره والأفاد دفع وروى أحمد
وصححه عن أبي هريرة رفعه فإن لم يجد فليخط خطا ثم لا يضره من مر
وصححه ابن حبان قال أحمد ويكون الخط كالهلال وروى أبو داود عن أبي
سعيد رفعه لا يقطع الصلاة شيء وأدروا ما استطعتم ولذا جمل الجمهور حديث
أبي ذر على نقص الاجر كما يفهمه وأدروا الخ والله الموفق

(الحث على الخشوع في الصلاة)

الخشوع في الصلوات والبصر والخضوع في البدن والجمهوع على عدم وجوبه
وقد اطلال في الاحياء في ذكر أدلة وجوبه روى الشيخان عن أبي هريرة رفعه
نهى أن يصلي الرجل مختصرا وهو جعل اليد على الخاصرة وفي البخاري عن
عائشة أن ذلك فعل اليهود في صلاتهم وهو أيضا من أفعال الرواقص وروى
الشيخان عن أنس رفعه إذا قدم المشاء فابدؤا به قبل أن تصلوا المغرب حملة
الجمهور على الندب والوقت متسع فإن ضاق قالوا تقدم الصلاة وروى
الحسين عن أبي ذر إذا قام أحدكم من الصلاة فلا يمسيح الحصى فإن الرحمة
تواجهه زاد أحمد قال واحدة أو دعو في الصبح عن معية قيبان كنت فاعلا
فواحدة وروى البخاري عن عائشة رفعته الالتفات اختلاس يختلسه
الشيطان من صلاة العبد وروى الشيخان عن أنس رفعه إذا كان أحدكم

في الصلاة فإنه يناجي ربه فلا يبصق بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن شماله
أو تحت قدمه زاد مسلم وأحمد ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على
بعض ثم قال أو يفعل هكذا ثم البصاق إلى القبلة حرام مطلقا كما وردت به
عدة أحاديث وفي الطبراني عن أبي امامة فإنه يقوم بين يدي الله وملك عن
يمينه وقرينه عن يساره وروى البخاري عن أنس رفعه ازلي عناقرا ملك هذا
لا تزال تصاوره تعرض لي في صلاتي وروى مسلم عن جابر بن سمرة
رفع له ليتبين قوم عن رفع أبصارهم في الصلاة إلى السماء أولا ترجع إليهم قال
عياض وجوزّه الاكثر في الدعاء في غير الصلاة وله عن عائشة رفعته
لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الا ختمان وروى مسلم والترمذي عن
أبي هريرة رفعه الثأوب من الشيطان فاذا ثأب أحدكم فليكنظم الاستطاع
وروى أحمد فليضع يده على فيه فان الشيطان يدخل مع الثأوب والله الموفق
المعين وصلى الله على محمد وآله

(أحكام المساجد)

روى أحمد وابوداود والترمذي عن عائشة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
ببناء المساجد في الدور وان تطيب وتنظف قال سفيان في الدور يعني القبائل
وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم
مساجد والمراد الصلاة إليها أو عليها وفي مسلم لا تجالسوا على القبور ولا تصلوا
عليها ولا إليها وطهما عن عائشة كانوا اذا مات فبهم الرجل الصالح بنوا على
قبورهم مسجدا أولئك شرار الخلق وروى الاربعة عن ابن عباس لعن صلى الله
عليه وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فيحرم ذلك
كألباء عليها أفنيخار الالمة قصد الصلاة فان الامور بما قصد لها قال ابن فدامة
في المغني ويباح التوسل بالاولياء والصالحين أحباء وامواتا باتفاق المذاهب
الاربعة ﴿أقول﴾ فالواجب أن يزجر الناس عن المناسك وتعلم العوائد

الصخرية فإن الناس قد كثرت مفاسدها حتى في مساجد الله أفنقزل
 يهدمها لذلك هذا محال وروى الشيخان عن أبي هريرة بعث صلى الله
 عليه وسلم خيالا فجاءت برجل فربطوه بسارية من سواري
 المسجد فيه جواز دخول المشرك المسجد الحاجة قال الشافعي إلا
 المسجد الحرام وروى عنه من عمر بحسان وهو ينشد في المسجد
 فليقل إليه فقال حسان قد كنت أنشد وفيه من هو خير منك فيجوز أن
 ينشد فيه أشعار غير أهل البطالة وماتمس الحاجة إليه من ذلك من شاهد على
 لغة أو أعراب وروى مسلم عنه رفعه من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد
 فليقل لا ردها الله عليك فإن المساجد لم تبن لهذا وروى الترمذي والنسائي
 عنه رفعه إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أبرج الله تجارتك
 قال الماوردي وإذا وقع انعقادا فاقا وروى أحمد وأبو داود بإسناد لا بأس
 به عن حكيم بن حزام رفعه لا تقام الحدود في المساجد ولا يستأد فيها وروى
 الشيخان عن عائشة ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على سعد بن معاذ
 خيمة في المسجد ليزوره من قريب وروى عنها رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يستترني وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد فيجوز للمرأة
 النظر إلى الهيئة المجتمعة من دون تخصيص بعض الأفراد وروى عنها أن
 وليدة سوداء كانت لها خباء في المسجد تأتيني تحدث عندي وروى عن
 أنس رفعه البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها الجمهور والمراد دفنها في
 تراب المسجد ورملة وحصاه والاولى التفضل في طرف الثوب والمنديل
 للحديث المار في الصلاة وروى أبو داود عن ابن عباس رفعه ما أمرت
 بتشديد المساجد وصحيحه ابن حبان وشاذ الخياط طلاء بالشبيد بعض
 الاطية وقال الحسن قوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع أى بالاعظيم لا البناء
 قال ابن بطال المساكن أول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك في آخر

عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم خوفاً من الفتنة أو نظراً لحسن قصده .
فانه كان متواضعاً لا بأس به وروى أبو داود والترمذي عن أنس رفعه
عرضت على "أجور أمي حتى التقذا فيخرجها الرجل من المسجد وصريحه
ابن خزيمة وروى الشيخان عن أبي قتادة رفعه اذا دخل أحدكم المسجد فلا
يجالس حتى يصلي ركعتين أي لا في وقت كراهة على الأصوب وندباً عند
الجمهور ووصلى الله وسلم على محمد وآله

(باب صفة الصلاة)

وروى السبعة واللفظ للبخاري عن أبي هريرة رفعه اذا قامت الى الصلاة
فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم
اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن
ساجداً ثم ارفع حتى تعتدل جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم افعل
ذلك في ضلالتك كلها الحديث دل على وجوب تسكيرة الاحرام ولفظها
المعين لها كإرفعه البزار عن علي باسناد على شرط مسلم وفي رواية أبي داود
والنسائي فان كان معك قرآن فاقرأ والا فالحمد لله وكبره وهله وقسود
تعيين سبحانه الله المسكيات الخمس ودل على وجوب الركوع ودخول
الاعتدال فيه بل والاطمئنان وروى احمد وابن حبان حتى تطمئن قائماً على
شرطهما وعلى وجوب السجود ودخول الاطمئنان فيه وعلى وجوب
الاعتدال بين السجدين ووجوب الاعتدال فيه والاطمئنان ان كل هذا دخل في
هذا الحديث فهو واجب وكل ما خرج عنه فليس بواجب لان المقام مقام
تعليم وبيان فاجل هذا الحديث وما أبلغه ويعرف بحديث النبي صلى الله عليه
وهو خلا بن رافع الزرقى وروى البخاري عن أبي حنيفة الساعدي رفعه
رأيتُه اذا كبر جعل يديه حذو منكبيه الى أن قال واذا جلس في الركعتين
يجالس على رجله اليسرى ونصب اليمنى وفي التمهيد الاخير قدم رجلاه

اليسرى وقعد على مقعده ونصب الاخرى في الحديث رفع اليدين في أول
 الصلاة قال الحافظ أبو الفضل رواه خمسون صحابيا منهم العشرة المشهود
 لهم بالجنة ذكره في الاصابة ثم قال الأئمة الاربعة والجمهور انه سنة وفيه انه في
 الجلسة الاخيرة بتورك وفي الاولى يفترش رجله اليسرى واختاره القاضي
 أبو بكر في العارضة وروى الخمسة عن أبي سعيد رفعه كان يقول في الافتتاح
 سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وروى
 مسلم الافتراض عن عائشة في الجلستين وأعل بالارسال وقد علمت انه ليس
 بعلة على الاصوب وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه كان يرفع يديه حدو
 منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه منه قال البخاري
 من زعم انه بدعة فقد طعن في الصحابة لان الحسن وحميد بن هلال ذكر ان
 الصحابة كانوا يفعلون ذلك ولم يستثن الحسن أحدا **﴿أقول﴾** صحة
 الحديث به كاف ومعارضه ان سلم من الطعن فهو ناف والمثبت مقدم كما هو
 معلوم وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة عن وائل بن حجر رفعه
 صليت معه صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره
 وذكره مالك في الموطأ قال أبو عيسى هو مجمع عليه **١٥** وارسال مالك أخيرا
 كان لعذر في يديه من ذلك الضرب والحجة روايته لأفعاله ولا قوله وروى
 الشيخان عن عبادة بن الصامت لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن في هذا المحل
 نزاع طويل الذيل والاصوب ما اختاره القاضي أبو بكر الحافظ انه يقرأها
 الامام والمنفرد وفي السرية فقط المؤتم وهو قول مالك وسواه لا يخلو من
 تعسف وروى البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا
 بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين زاد مسلم لا يذكر
 البسملة في أول قراءة ولا في آخرها وعنه لا حمد والنسائي وابن خزيمة كانوا
 لا يجهرون بها وعنه لا ابن خزيمة كانوا يسرون بها الا صوب ان الرجوع في

هذه المسألة إلى أهل الاداء ومشهور المنقول عنهم ان كل العشرة يسدئون
القرأة بها اذا ابتدوا أى سورة أما بين السورتين فيبسمل أهل الحجاز كلهم
وعاصم والكسائي وشجاع عن أبي عمر وروان عامر ومثل ذلك ما رواه
النسائي وابن خزيمة والبخاري تعليقا عن نعيم المجهري صليت وراء أبي هريرة
فقال بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن حتى اذا بلغ ولا الضالين قال
آمين ويقول كله اسجد واذا قام من الجاوس الله أكبر ثم يقول والذي نفسي
بيده اني لا أشبهكم برسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة هذا تحري هذه المسألة
الطويلة الذيل أيضا والحمد لله حق حمده وروى الدارقطني وحسنه عن أبي
هريرة رفعه كان اذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين وصححه
الحاكم وظاهره في الجهرية والسرية وروى البخاري عنه رفعه اذا أمن
الامام فأمنوا فانه من وافق تأميته تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه
وروى أحمد وأبو داود عن عبد الله بن أبي أوفى رفعه اني لا أستطيع من
القرآن شيئا فلعنني بالبحر يني قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصححه ابن حبان والحاكم
وظاهره انه لا يجب عليه تعلم القرآن ليقرأ به والا صوب أن مستطيع الاخذ
يقول هكنا الى أن يتعلم وروى الشيخان عن أبي قتادة رفعه كان يقرأ في
الظهر والعصر في الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورتين ويطول
الركعة الاولى ويسمعنا الآية أحياها ويقرأ في الاخرين بفاتحة الكتاب
وروى عن جابر بن مطعم رفعه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في
المغرب بالطور وروى البخاري انه قرأ فيها بالاعراف وثبت انه قرأ فيها
بقصر المفضل وكله صحيح وجميع باختلاف الاحوال والاشغال وروى
الشيخان عن أبي هريرة رفعه كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة الم تنزيل
السجدة وهل أي على الانسان وللطبراني عن ابن مسعود يديهم ذلك وروى

الخامسة عن حديثه صلوات مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسامر بآية رحمة
 الاوقف عندها يسأل ولا بآية عذاب الا تعوذ وحسنه الترمذي
 والا حديث متعاضدة على ان ذلك في النافلة وصلاة الليل وينبغي ذلك
 للقارئ أيضا في غير الصلاة فيقول أعوذ بالله من النار اللهم اجعل لنا أوفر
 نصيب من رحمتك مثلا وروى مسلم عن ابن عباس رفعه نهيت أن أقرأ
 القرآن راكعا أو ساجدا أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود
 فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم ظاهره وجوب ذلك وبه قال
 أحمد وقال الجمهور انه مستحب وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه انه
 كان يكبر في كل خفص ورفع ويجمع بين السجدة وروى بنو الهيثم والحمد ويكبر
 حين يقوم من اثنتين والجمع المذكور للمنفرد أيضا اجماعا قاله الطحاوي
 وأبو عمر قال الشافعي وللمؤتم وقال غيره الحمدلة للمؤتم لما رواه أبو داود اذا
 قال الامام سمع الله من حمده فقواوا ربنا ولك الحمد وهو الا صوب فهمما
 وروى الشيخان عن ابن عباس رفعه أمرت أن أسجد على سبعة أعظم
 الجبهة وأشار إلى أنفه والبدن والركبتين وأطراف القدمين وفي حديث
 المسمى ثم أسجد حتى تطمئن ساجدا وفي رواية حتى تمكّن جبهتك فيبدل
 ان الجبهة والانف عضو واحد وللجوياني في البحر قال أبو حنيفة أيهما
 سجد عليه أجزأ لانهما عضو واحد وعلق البخاري عن الحسن كان
 أصحأب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد
 الرجل منهم على عماته ووصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود
 موقوفا على الصحابة وروى الشيخان عن ابن جينة رفعه كان اذا صلى
 فرح بين يديه حتى يبدو بياض ابطنه والمراد انه يجافي يديه عن جنبيه
 كما رواه مسلم عن ميمونة وفي ترك ذلك رخصة رواها أبو داود وقال في
 الترخة الرخصة في ترك الفريج وروى النسائي عن عائشة رفعته رأيته

يصلى متربعا وصحبه ابن خزيمة وفي رواية البيهقي عن ابن الزبير عن أبيه
 وضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس وروى البخاري عن مالك
 ابن الحويرث رأيت يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي
 قاعدا ومشهور المشافعي أن ذلك لا يشرع كقول مالك والنعمان وأحمد
 واسحق وأقول لأقل من أنهما ندوبة وكان سرها الإشارة إلى أن كل ركعة
 صلاة تامة ولا شك فإن الركعة تحتوي على أنواع العبادات المتفرقة في
 العالم من قراءة وذكر وقيام وركوع وسجود والحمد لله على أنعامه وروى
 الشيخان عن أنس قنت صلى الله عليه وسلم شهرا بعد الركوع يدعو على
 أحياء من العرب ثم تركه هذا أصبح ما في القنوت والمأخوذ من مجموع
 الأحاديث العمل به في التوازل الهائلة وروى النسائي عن أبي هريرة
 رفعه إذا سجد أحدكم فلا يركع كما يركع البعير وليضع يديه قبل ركبتيه
 وروى الأربعة عن وائل رفعه رأيت إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه
 والحديثان متكافئان فالأمران موسع فيهما وروى مسلم عن ابن عمر رفعه
 كان إذا قعد للتشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى واليمنى على اليمنى
 وعقد ثلاثا وخمسين وفي رواية له وفبض أصابعه كلها وأشار بالتي إلى الإبهام
 وهذه أوضح من ذكر العقد وكيفيات العقود نقلها ابن عرفة المسالك
 في مختصره الفقهى عن ابن ندود فلتراجع نسخة الصحيح فان العرب
 تشير إلى الاتحاد بالخنصر والعشرات بالمسبابة والإبهام فلا واحد عقد
 الخنصر إلى أقرب ما يليه من باطن الكف وللاثنتين البنصر منه وللاثلاثة
 الوسطى معهما والأربعة حل الخنصر وللخمسة حل البنصر وللسبعة عقد
 البنصر فقط والسبعة بسط الخنصر إلى أصل الإبهام وللاثمانية البنصر كذلك
 وللتسعة الوسطى كذلك معهما وللعشرة عقد رأس الإبهام على طرف المسبابة
 وللعشرين ادخاها بين المسبابة والوسطى وللاثلاثين عقد رأس المسبابة

على رأس الابهام عكس العشرة وللاربعين تركيب الابهام على العقد
 الاوسط من السبابة وللخمسين عطف الابهام الى أصل السبابة وللستين
 تركيب السبابة على ظهر الابهام عكس الاربعين وللستين وضع رأس
 الابهام في العقد الاوسط من السبابة ورد طرف السبابة الى الابهام وللتمانين
 رد السبابة الى أصلها وبسط الابهام على جنب السبابة من ناحية
 عطف السبابة الى أصل الابهام وضعها بالابهام والمؤن والالوف في اليد
 اليسرى كالأحاد والعشرات في اليمنى وروى الستة عن عبد الله بن مسعود
 واللفظ للبخاري التقت الينا صلى الله عليه وسلم فقال اذا صلى احدكم فليقل
 التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
 عبده ورسوله ثم ليتخير من الدعاء اعجبه اليه فيدعو وقد اختار هذا التشهد
 الاكثر وسلم عن أبي موسى زيادة وحده لا شريك له قال الذهلي رواية
 ابن مسعود اصبح ما روى في التشهد وروى مسلم عن أبي مسعود
 البدرى قال بشير بن سعد يا رسول الله كيف نصلي عليك فسكت ثم قال
 قواوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على
 محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد زاد ابن
 خزيمة كيف نصلي عليك في صلاتنا وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه
 اذا تشهد احدكم فليستعذ بالله من اربع عذاب جهنم وعذاب القبر وفتنة
 الحيا والممات وفتنة المسيح الدجال وروى ابو داود باسناد صحيح عن
 وائل بن حجر صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يسلم عن يمينه
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته السلام عليكم ورحمة الله ذهب الشافعي
 الى ان الركن تسليمة واحدة والثانية تسعة وحكى النووي الاجماع عليه
 ولا حمد في حديث الوتر ثم يسلم تسليمة واحدة السلام عليكم برفع يداوته

حتى يوقفنا وهو قول مالك انها واحدة وعليه عمل المدينة وقد تقرر في
الأصول ان عملهم من المرجحات ولا سيما وحديث احمد قالوا فيه انه على
شرط مسلم وقول الحنفية ان السلام ليس بركن يرددهما خرجه الاربعة
باسناد صحيح تحريها التكمير وتحليلها التسليم وحديث ابي داود عن ابن
عمر رفعه اذا رفع الاقام رأسه من السجدة وفعد ثم احدث فقد تمت صلاته
انفق الحفاظ على ضعفه ﴿أقول﴾ وفيه نظر لان اجتماع المجتهد المالك
لزومة الشريعة برفع الحديث الى الصيغة وهذا لون آخر من الوعي لا يعرفه
الحفاظ وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه كان يقول في دبر كل صلاة
مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند
وروى مسلم عن ثوبان رفعه كان اذا فرغ من صلاته استغفر الله ثلاثا وقال
اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وروى
مسلم عن ابي هريرة رفعه من سبح دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله
ثلاثا وثلاثين وكبره ثلاثا وثلاثين فتلك تسع وتسعون وقال تمام المائة
لا اله الا الله وحده لا شريك له ابلغ غفرت خطاياہ ولو كانت مثل زبد البحر
وفي رواية له اخرى ان التكمير اربع وثلاثون وروى النسائي عن ابي امامة
رفع من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم عنه من دخول الجنة الا
الموت وصححه ابن حبان ابو امامة اذا أطلق هو ايس بن ثعلبة البخاري
الا نصارى واذا اريد صدى بن عجلان فيد الباهلي وروى البخاري
عن مالك بن الحويرث رفعه صابوا كمارا يعمونى اصلي وروى البخاري عن
عمران رفعه صل قائما لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب زاد
النسائي فان لم تستطع فسنابك لا يكلف الله نفسا الا وسعها اه وكذا اذا خشى
ضررا الفوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج او الله مشقة ولو بالنالم

كما في حديث عند الطبراني وإن لم يقدر الأعلى نية أو مع إيماء بطرف
فقتضى الأحاديث الوجوب وروى البيهقي بسنده موهية عن جابر بن عبد الله
صلى على وسادة فرمى بها النبي صلى الله عليه وسلم وقال صل على الأرض
والأفأوم إيماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك وصحح أبو حاتم
وقفه والله الموفق وصلى الله على محمد وآله وسلم

(سجود السهو والتلاوة والشكر)

روى السبعة عن عبد الله بن يحيى أنه صلى بهم الظهر فقام في الركعتين
الاوليين ولم يجلس فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وانظر الناس
تسليمه كبر وهو جالس وسجد سجدتين قبل أن يسلم والتكبيرة المذكورة
للأحرام وأما تكبير الانتقال فتفيمه رواية مسلم يكبر في كل سجدة وهو
جالس ويسجد ويسجد الناس معه وروى الشيخان واللفظ للبخاري عن
أبي هريرة رفعه صلى إحدى صلاتي العشي ركعتين ثم سلم ثم قام إلى خشبة
في مقدم المسجد فوضع يده عليها وفي الناس أبو بكر وعمر فها با أن يكلماه
وخرج سرعان الناس فقالوا قصرت الصلاة ورجل يدعو النبي صلى الله
عليه وسلم ذا اليمين فقال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة
فقال لم أنس ولم تقصر فقال بل قد نسيت فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ثم كبر فسجد مثل سجوده
أو أطول ثم رفع رأسه وكبر وفيه أن الخروج من الصلاة سهوا أو
أوطئا لا تمام لا يبطلها وكذلك الكلام وهو قول الجمهور سلقا وخلقا وإن
الكلام عمدا لا صلاحها لا يبطلها وإن الأفعال الكثيرة سهوا أو مع ظن
التمام لا تفسدها وصحة البناء على الصلاة بعد السلام كذلك والجمهور عليه وإن
البناء على طال الفصل وأبى مالك وربيعة وإن سجود السهو لا يتعدد
بتعدد أسبابه وروى أبو داود وأبو داود عن عمران بن عبد الله صلى الله عليه وسلم
صلى بهم فسجد فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم وصححه الحاكم فقيه

زيادة التشهد والسلام وروى مسلم عن أبي سعيد رفعه إذا شك أحدكم
أصلي ثلاثاً أو أربعاً فليقل على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن
كان صلى خمساً شك من صلاته وإن كان صلى تسماً كانت أربعاً للشيطان
والى بناء الشك على اليقين ذهب الجمهور والحديث ظاهر في إطلاق كونه
مبتدأ أو متبلي وروى البزار والبيهقي بسند فيه خارجة بن مصعب وهو
ضعيف عن عمر رفعه ليس على من خلف الإمام سهو فإن سهوا الإمام فعليه
وعلى من خلفه وبه قال مالك كالنعمان والشافعي وروى أبو داود وابن
ماجه بسند فيه أسهم عيل بن عياش الشامي عن ثوبان رفعه لكل سهو
سجدتان بعد ما يسلم قال البخاري ما رواه أسهم عيل عن أهل بلده فصح
وهذا من روايته عنهم ذهب الجمهور الى أنه لا يتمد السجود لتعدد وجوبه
والحديث لا يفيد ذلك كما زعم وأما كونه بعد السلام فهو حجة للنعمان
وقول مالك هو للزيادة بعد السلام وللتقص قبله هو ما تنفيده متون الأحاديث
المتينة ومن جوز الأمرين فهو مصيب أيضاً والله الموفق المعين وروى مسلم
عن أبي هريرة سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الانشقاق والقلم
سجود التلاوة مشروعا جماعا والجمهور أنه سنة في حق التالى والمستمع
إن سجد التالى والاصوب أنه يعتبر فيه شروط الصلاة من الطهارة وغيرها
لأن السجود هو الركن الأعظم من الصلاة وإذا ورد أقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد وحينئذ هو الصلاة ولا صلاة الا بطهارة وكلام ابن
حزم تمسك وروى الشيخان عن زيد بن ثابت قرأت على النبي صلى الله
عليه وسلم النجم فلم يسجد فيها وروى أبو داود في سننه عن عقبة بن عامر
قلت يا رسول الله في سورة الحج يسجدتان قال نعم ومن لم يسجد هما فلا
يقرأهما واخبره القاضي أبو بكر بن العربي وروى البخاري عن عمر بن الخطاب
أنه قال لا يسجد في سجدة قد أصاب ومن لم يسجد فلا اسم عليه وفيه

كما لو طاعناه ان الله لم يرض السجود الا ان نشاء وهو حجة الجمهور وروى
 أبو داود عن ابن عمر رفعه كان يقرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر
 وسجد وسجد ثامنه ورواه الحاكم عن عبيد الله (مصغرا) العمري وهو
 ثقة وكان الثوري يعجبه هذا الحديث قال أبو داود يعجبه لان فيه كبر وهي
 تكبيره نقل لا افتتاح كما هو مذهب مالك وروى أحمد وأصحاب السنن في
 دعائه سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
 زاد الحاكم فقبارك الله أحسن الخالقين وروى أحمد وأبو داود والترمذي
 عن أبي بكره رفعه كان اذا جاءه أمر يسره خر ساجدا لله وروى أحمد عن
 عبد الرحمن بن عوف سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطال السجود
 ثم رفع رأسه فقال ان جبريل أتاني فبشرني بان الله تعالى قال من صلى على
 واحدة صلى عليه بها عشرين مرة وسجدته الحاكم وذهب الى عشر وعينه الشافعي
 وأحمد وقال مالك هو مباح والله الموفق وصلى الله على محمد وآله وسلم

(صلاة التطوع)

روى مسلم عن ربيعة بن مالك الاسلمي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال لاسئل فقال أسألك من افقتك في الجنة قال أو غير ذلك قلت هو ذلك قال
 فأعني على نفسك بكثرة السجود اي صلاة النافلة كانت رآه مفتوحا له فيها
 وقد قال من فتح له في باب فليأزمه وروى الشيخان عن ابن عمر حفظت
 منه صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها
 وركعتين بعد المغرب في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين بعد الصبح
 وفي رواية لهما وركعتين بعد الجمعة في بيته ولمسلم كان اذا طلع الفجر لا يصلي
 الا ركعتين خفيفتين وهما في رواية البخاري وركعتين بعد الصبح فهما
 معدودتان من العشر وأما ركعتا الجمعة فلم يعد هما ابن عمر فيما اعتبارا
 بالسكرار كل يوم وروى عن عائشة لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على

سمى من النوافل أشد منه تعاهدا على ركعتي الفجر ولمسلم عنهما رفعته ركعتا الفجر
خير من الدنيا وما فيها وروى مسلم عن أم حبيبة رفعته من صلى اثنتي عشرة
ركعة في يومه وليلتته تطوعا بنى له بهن بيت في الجنة وفي رواية له عن أحمد
تطوعا وروى أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر رفعه ربح الله امرأ
صلى أربعين ركعة العصر وصححه ابن خزيمة وروى الشيخان عن عائشة
كان يخفف ركعتي الفجر حتى أقول اقرأ بأم الكتاب وروى البخاري
عن عائشة رفعته كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن
وروى الترمذي غربا وصححه عن أبي هريرة رفعه إذا صلى أحدكم
الركعتين قبل الصبح فليضطجع على شقه الايمن ورواه أحمد وأبو داود
والاصوب في هذه المسألة فهم مالك انما تفعل استراحة لا استئناا ويؤيده
ما رواه البخاري عن عائشة كان إذا صلى فان كنت مستيقظة حدثني والا
اضطجع حتى يؤذن بالصلاة وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه صلاة الليل
مثنى مثنى فإذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة وتوتر له ماقد صلى
وروى الحاكم عن أبي هريرة رفعه لا توتروا بثلاث لا تشبهوا بصلاة
المغرب وروى أبو داود والنسائي عن أبي ايوب رفعه من أحب ان يوتر
بثلاث فليقل ومن أحب ان يوتر بواحدة فليقل والتشبه بصلاة المغرب
يرفعه ما رواه أحمد والبيهقي والنسائي عن عائشة كان يوتر بثلاث لا يجلس
الا في آخرهن ﴿أقول﴾ هذا هو الذي كان يعمل به شيخنا الاستاذ
أبو عبد الله بن السنوسي واسنن به عمله في اصطحابه وروى الخمسة
عن ابن عمر وصححه ابن حبان صلاة الليل والنهار مثنى مثنى قال
البيهقي هذا حديث صحيح علي بن عبد الله البارقي احتج به مسلم والزيادة
من الثقة مقولة وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه افضل الصلاة بعد الفريضة
صلاة الليل وروى الترمذي والنسائي التوتر سنة سننهما رسول الله صلى الله

عليه وسلم وليس يحتم قاله على وصحيحه الخاكم وروى الشيخان عن عائشة ما كان ين يد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعا كذلك ثم يصلي ثلاثا فقامت يارسول الله اتنام قبل أن توتر فقال يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينام قلبي وروى الشيخان عن عائشة من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم واتمى وتره الى السحر وروى عن ابن عمر رفعه اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا وروى أحمد والثلاثة عن طلق بن علي سميته صلى الله عليه وسلم يقول لا وتران في ليلة أي فيصلي بعده ما شاء ولا يذبحه وروى مسلم عن أبي سعيد أوتروا قبل أن تصبحوا يرفعوه قال خليسار ووقته بعد عشاء صحيحة وشفق للفجر وضروريه للصبح وحكا ابن المنذر عن جماعة من السابق وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه أوصاني خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وان أوتر قبل ان أرقد وروى الترمذي عن زيد بن أرقم رفعه صلاة الأوابين حين ترمض الفصال رمض كسمع اصابتة الرضاء وروى مسلم عن أبي ذر رفعه يصبح كل يوم على سلامي كل انسان صدقة وتحزى من ذلك ركعة الضحى والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(صلاة الجماعة والامامة)

روى الشيخان عن ابن عمر رفعه صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة ولهما عن أبي هريرة بخمس وعشرين جزأ فيه حث على الجماعة ودليل على عدم وجوبها وقال الأوزاعي وأحمد وأبو ثور انها فرض عين لحديث هبة صلى الله عليه وسلم بتحريق المتخلفين عنها وهو فيها عن أبي هريرة وجوابه انه خرج مخرج الزجر لا نههم ولم يفعل وقال النعمان وصاحباها هي سنة مؤكدة وشهورة المسالكية انها سنة وروى الشيخان

عن أبي هريرة رفعه أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر لو يعلمون ما فهمهما لا توهمها وواحبوا ومن جهلة ما فهمها وهو أعلاه مشاهدة النبي صلى الله عليه وسلم ومشاركتة في العبادة والتشرف بسماع أقواله وضبط أفعاله فهذا في زمنه وكذا اليوم إذا اتفق وأنى لنا بذلك ان الامام من أهل الورثة النبوية المعروفة بتحقيق العلم واتقان العمل والسلامة من الرعونات النفسية فإنه لا يتخلف عن الصلاة مع هذا المرحوم المحروم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وروى الدارقطني عن أبي موسى رفعه من سمع النداء فلم يحبب من غير ضرورة ولا عذر فلا صلاة له فيه قيس ابن الربيع وثقة شعبية والثوري والاعذار الخوف والمرض والمطر والريح الباردة وأكل كرات ونحوه وروى احمد والثلاثة عن يزيد بن الاسود رفعه اذا صليتهما في رحالكما ثم أدركتما الامام لم يصل فصليهما معه فانها السكنا نافذة وصحة ابن حبان ويعل من رجال مسلم وجابر بن يزيد وثقة النسائي وغيره قاله البيهقي وظاهر الحديث صلى في رحله جماعة أو فرادى وفي حديث يزيد ان ذلك كان في صلاة الصبح فيخص به عموم النبي عن الصلاة في الوقتين وقال النعمان لا تعاد الا الظهر والعشاء وما لك لا تعاد الصلاة في جماعة وروى الشيخان وأبو داود واللفظ له عن أبي هريرة رفعه انما يجعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد واذا سجد فاسجدوا واذا صلى فاعدا فصلا واقعدوا أجمعين واذا خالفه فلا تفسد الا صلاة من كبر الا حرام قبله وذهب الى ما أفاده الحديث من القعود مع القاعد احمد واسحق وشيخهم وذهب الشافعي الى صحة صلاة القائم خلف القاعد وذهب مالك وغيره الى عدم صحة الصلاة مع القاعد لانه عاجز عن ركن ودليله لا يؤمن أحد بعدى قاعد اقوموا قياما رواه البيهقي والدارقطني من حديث جابر الجعفي

عن الشعبي مرسلا فجهله محمد بن الحسن ناسخا والاصوب ان هذا خاص
 به صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر ثم رأيت ابن عبد البر نقل الاجماع عليه
 وروى مسلم عن أبي سعيد رفعه انه رأى في أصحابه تأخرا فقال تقدموا
 فاتموا بني وليأتكم بكم من بعدكم وروى الشيخان عن زيد بن ثابت رفعه
 أفضل صلاة المرأة في بيته الا المكتوبة وروى مسلم عن جابر صلى معاذ
 بأصحابه العشاء فطول عليهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنريد أن
 تكون فتانا يا معاذ اذا أمت بالناس فأقرأوا الشمس وضجها وسبح اسم
 ربك الأعلى واقراءهم ربك والليل اذا تعشى ومثله في البخاري وصلاة
 معاذ بالجماعة كانت تغلار واه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي عن جابر
 بسند صحيح والاصوب ان ذلك لا يغتفر الا لاهل الفضل والدين وكون
 الامام لمن تشدد الرجال الى الاخذ عنه والتلقي منه كعاذ أعلم الامة بالحلال
 والحرام بشهادته عليه السلام ومن الفقه تنزيل الاحاديث الشريفة على
 أحوالها المختصة بها وروى الشيخان عن عائشة رفعته فجاء فيجلس عن
 يسار أبي بكر يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ويقتدى
 الناس بصلاة أبي بكر الاصوب ان أبا بكر في هذه الصلاة كان مأموما وفي
 رواية مسلم ان أبا بكر كان يسمعهم التكبير فيجوز للمقتدى اتباع صوت
 التكبير وهو قول الجمهور وروى مسلم عن ابن مسعود رفعه يؤم القوم
 أقرأهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في
 السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا ولا يؤمن
 الرجل الرجل في سائطه ولا يعمد في بيته على تكريمه الا باذنه وروى
 البخاري عن عمرو بن سلمة فلم يكن أحدا كثر مني قرأنا فقدموني وأنا
 ابن ست أو سبع سنين لهذا الحديث وكرمه مالك والثوري امامة الصبي
 وهو الاصوب وواقعة عمرو لا نظير لها وهي بحال الضرورة أشبه

وروى ابن ماجه من حديث جابر لا يؤمن امرأة رجلا ولا فاجر مؤمنا وهو
ضعيف كذا بالله صلوا وراعى كل برو فاجر ومذهب مالك رضى الله عنه لا تصح
الصلاة خلف المنبعت فى المعاصى أما المتصف بالعجب والكبر المتمالك
على جهات الوظائف كان مستحقا لها أولا فهذا كلام فيه روى
أبو داود عن أم ورقة بنت نوفل الأنصارية ان النبي صلى الله عليه وسلم
أمرها أن تؤم أهل دارها وصحيحه ابن خزيمة وهذه أيضا واقعة حال لا نظير لها
فيخص ذلك بمن كان مثلها فى الفضل والديانة واوجضت قرىشا الطبرية
أو عجيبة الباقدرائية أو عائشة المقدسية وهن من المسندات ككرية المروزية
لصليت وراعهن غير مرتاب ولا متشكك وروى الشيخان عن أبي هريرة
رفعه إذا أم أحدكم الناس فليخفف فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف
وذا الحاجة وإذا صلى وحده فليصل كيف شاء وروى أبو داود والنسائي
عن أنس رفعه رصوا صفوفكم وقاربوا بينهم وادعوا بالاعتاق وصحيحه ابن
حبان وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه خبر صفوف الرجال أو طأ
وشرها آخرها وذكر فى النساء عكسه وروى الشيخان عن ابن عباس
صليت معه صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقامت عن يساره فأخذ برأسى من
ورأى فيجعلنى عن يمينه وعن أنس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقامت ويقيم خلفه وأم سليم خلفنا وروى البخارى عن أبي بكر انه انتهى
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل ان يصل الى العصف
فقال له صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا نعد زادا أبو داود ثم مشى الى
العصف وفوله لا نعد من العود وروى احمد وأبو داود والترمذى عن وابصة
ابن معبد رفعه رأى رجلا يصلى خاف العصف وسد فأمره ان يعيد الصلاة
وصحيحه ابن حبان وبالبعطلان قال احمد وأحد أئمة الاجناد ضعيفة
جسدا وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه إذا سمعتم الإقامة فامشوا

وعليكم السكينة والوقار فسادركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا واللفظ للبخاري
 وفيه ان فضل الجماعة يدرك ولو بدون ركعة وهو قول الجمهور واجابوا
 عن حديث من ادرك ركعة فقد ادرك الصلاة بأن ذلك في الاوقات وبأن
 الجماعة مخصوص لا يواس عليه وفي رواية فاقضوا والقضاء يطلق على اداء
 الشيء فهو بمعنى اتوا فالمدرك هو اول صلاته وقيل هو آخرها وروى
 أبو داود والنسائي عن أبي بن كعب رفعه صلاة الرجل مع الرجل اذ كي من
 صلاته وحده ومع الرجلين اذ كي من الواحد وما كان اكثر فهو واجب الى
 الله تعالى وروى احمد وابوداود عن ابن عمر رفعه انه استخلف ابن ام مكتوم
 على المدينة مرتين يؤم الناس وهو اعشى ولفظ مرتين لابي داود وروى
 الدارقطني باسناد ضعيف عن ابن عمر رفعه صاوا على من قال لا اله الا الله
 وصاوا خلف من قال لا اله الا الله أما طرفة الاول فاجماع وأما طرفة الثاني
 فقد مره فیه وروى الترمذي عن علي رفعه اذا أتى أحدكم الصلاة والامام
 على حال فليصنع كما يصنع الامام وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه انه كان
 يأمر أن ينادى صاوا في رحالكم في الليلة الباردة والمطيرة في السفر والله الموفق
 للمعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(صلاة المسافرين والمريض)

روى الشيخان عن عائشة أول ما فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة
 السفر وأتمت صلاة الحضر زاد احمد عنهما الا المغرب فانها وتر النهار والا
 الصبح فانها تطول فيها القراءة والمعروف ان القصر رخصة والله يحب أن
 تؤتى رخصته كما يحب أن تؤتى عزائمه رواه احمد وصححه ابن خزيمة
 وروى مسلم عن أنس رفعه كان اذا خرج مسافة ثلاثة أميال أو فراسخ
 صلى ركعتين وروى الدارقطني عن ابن عباس رفعه لا تقصر وا
 الصلاة في أقل من أربعة برد والصحيح وقفه عليه وقال به مالك

والشافعي وقال بالاول الظاهرية والحديث الصحيح معهم قال ابن
القيم أطلق النبي صلى الله عليه وسلم القصر وجعله من بوطا بمطلق سفر
وما ورد عنه من التحديد باليوم واليومين والثلاثة لم يصح منه شيء اه
وهو مذهب كثير من السلف انه يجوز الجميع والقصر في طويل السفر
وقصيره وروى البخاري عنه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
من المدينة الى مكة فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا الى المدينة
وروى عن ابن عباس أقام صلى الله عليه وسلم بمكة تسعة عشر يوما يقصر
الصلاة وهذا في المزدد والى عشرين يوما يتم كرمع إقامة أربعة أيام بدليل
نهى المهاجر بعد مضى النسك ان يزيد على ثلاثة أيام بمكة وروى الشيخان
عن أنس رفعه كان اذا ارتحل في سفر قبل ان تزيغ الشمس أخر الظهر الى
وقت العصر ثم نزل فيجمع بينهما فان زاغت الشمس قبل ان يرتحل صلى
الظهر ثم ركب وروى أبو نعيم في مسنده خرج صلى الله عليه وسلم من مكة
ارتحل ومثله للحاكم في الاربعين باسناد صحيح وروى مسلم عن معاذ
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر
والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا فقد تبين لك جواز الجمع تقديم
نصا واحتمالا ويزيده بياننا الجمعة صلى الله عليه وسلم بعرفة فانه للسفر عند
الثلاثة وهو الا صوب وقال النعمان انه للنسك بناء على رأيه انه لا يجوز الجمع
تقديمًا واذا جاء غمر الله بطل نهر معقل ورأفته صلى الله عليه وسلم بأتمته
ورحمته نص عليها القرآن العزيز ومن أراد ان يتصلب فليقصر فصله صلى
نفسه والله الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(أبواب الجمعة)

وروى مسلم عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وأبي هريرة انه سمعا رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول على أعواد منبره ليتبين أفوام عن ودعهم الجمعة

أوليئهم من الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين والاكثر انها فرض عين
وقال الخطابي هي عند الفقهاء فرض كفاية وروى الشيخان عن سلمة بن
الاكوع كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم ننصرف
وليس للحيطان ظل يستظل به فوق الجمعة وقت الظهر عند الجمهور وذهب
أحمد واسحق الى صحتها قبل الزوال ولهما على ذلك أحاديث وأثار قائمة
روى الشيخان عن سهل بن سعد الساعدي كنا في عهد صلى الله عليه وسلم
لا نقيل ولا نتغدى الا بعد الجمعة وروى مسلم عن جابر رفعه كان يخطب
قائما فجاءت غير من الشام فانتقل الناس اليها حتى لم يبق الا اثنا عشر رجلا
وروى النسائي والدارقطني بإسناد صحيح عن ابن عمر رفعه من أدرك ركعة
من صلاة الجمعة فليضف اليها الأخرى وقد تمت صلاته وروى مسلم عن
جابر بن سمرة رفعه كان يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما فن
أنياك انه كان يخطب جالسا فقد كذب وروى مسلم عن جابر رفعه كان اذا
خطب احمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول
صبحكم ومساكم و يقول أما بعد فان خبر الحديث كتاب الله تعالى وخير
الهدى هدى محمد وشر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة الا صوب ان
البدعة خارجة عما يشهد له الشرع فتتسميها الى الاحكام الخمسة طريقة
الوعاظ والقصاص دون العلماء المعتمدين بحزل العلم ومتيينه فاعرف ذلك
تستريح من هوس كثير وروى مسلم عن عمار بن ياسر رفعه طول صلاة
الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه اي تثبت من فقهه لان البليغ العارف
بأساليب الكلام في قدرته التعبير عن المعاني الكثيرة بالفاظ يسيرة جامعة
واضحة ولذا كان القرآن دون سبعة آلاف آية وكسنان الفرس الذي هو
مصحف فصاحتهم يز يد على ستين ألف بيت ولله وكلامه المثل الأعلى
واعبر ذلك في المؤلفات أيضا فان عبارات المتأخرين في كل فن أخصر وأرق

وأجزل وأجمع وأوضح من عبارات القدماء وان شئت فانظر عبارة التسهيل لابن مالك في النحو مع عبارة سيديويه في كتابه والحس أكبر شاهد وعن أم هشام الانصارية بنت حارثة بن النعمان قالت ما أخذت ق والقرآن المجيد الا من اسان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها اذا خطب الناس كل جمعة على المنبر رواه مسلم وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد اغوت وفي حديث رواه أحمد والذي يقول له انصت ليست له جمعة فيحرم الكلام حال الخطبة عند مالك والنعمان وان لم يسمع الخطبة لبعده مثلا وقوله ليست له جمعة اى حرم فضيلته او كانت له ظهرا كما يفيد حديث عبد أبي داود وابن خزيمة عن ابن عمر وأما الاجزاء فإجماع وروى الشيخان عن جابر دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال لا قال قم فعمل ركعتين فتجئ المسجد تصلى حالة الخطبة وبه قال طائفة من الفقهاء والمحدثين وذهب جمع من السلف والخلف الى عدم مشروعيةها اذ ذلك ودليلهم ما رواه الطبراني في الكبير عن ابن عمر رفعه اذا دخل احدكم المسجد والامام يخطب فلا صلاة ولا كلام وفيه ايوب بن نهمك ذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويؤيده اجماع فقهاء المدينة فانهم من المراجعة عند الاصوليين وحديث سليلك الغطفاني له سبب وهو انه صلى الله عليه وسلم أراد اشهار فقره ليتصدق عليه كما وردت به أحاديث وان قبل بجواز الامرين كان صوابا أيضا وروى مسلم عن ابن عباس رفعه كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن زيد بن أرقم رفعه صلى العيد ثم رخص في الجمعة وقال من شاء أن يصلى فيه صل وصحجه ان خزيمة وفي أبي داود من حديث أبي هريرة وانا مجمعون وبه قال جمع الا في حق الامام وثلاثة معه وذهب عطاء الى أنه يستقط فرضاها عن الجميع لظاهر

قوله من شاء أن يصلي فليصل ولأن ابن الزبير صلى بهم صلاة العيد يوم الجمعة
قال عطاء ثم جئنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصيلنا وحدانا وكان ابن عباس
بالطائف فلما قدم ذكرنا له ذلك فقال أصاب السنة وهذا معنى قول السيوطي
في المسلسل بالعيدين وفي استناده بهذا السياق مقال يعني أن المتن فمن أراد أن
يحضر الجمعة وفي الحديث المسلسل فمن أراد أن يحضر الخطبة وابن عباس لم
يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم العيد الا سنة تسع وسنة عشر والحساب
يعطى أن ذلك العيد هو عيد الفطر سنة تسع فإنه كان يوم الجمعة بحسب
القواعد الحسابية والله أعلم وأحكم وعن النعمان بن بشير رفعه كان يقرأ في
الجمعة والعيدين يسبح اسم ربك الأعلى والعاشية وروى أحمد وأبو داود
والسائي عن زيد بن أرقم رفعه صلى العيد ثم رخص في الجمعة وقال من شاء
أن يصلي فليصل وصحبه ابن خزيمة وإلى هذا ذهب جماعة إلا في حق
الامام وثلاثة معه وذهب الشافعي وجماعة إلى عدم الترخيص لأن دليل
وجوبها عام لجميع الأيام وما ذكر من الأحاديث في أنها نداء ماقال وقد
علمت أن حديث زيد صحيح لا مطعن فيه فهو صالح للتخصيص وروى
مسلم عن أبي هريرة رفعه إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً وعن
السائب بن يزيد عن معاوية أمرنا صلى الله عليه وسلم أن لا نصل صلاة
بصلاة حتى تشكروا أو تخرج فيه مشروعية فصل النافلة عن القرينة وقد
وردان الوصول هلكة فيستحب التحول للنافلة إلى مكان آخر وقال في
الجامع الصحيح ويذكر عن أبي هريرة رفعه لا يتطوع الامام في مكانه ولم
يصح فهذا بالنسبة إلى الامام وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه من اغتسل
ثم أتى الجمعة فصلى ما قدر له ثم ألصقت حتى يقرأ غلام من خطبته ثم صلى
معه غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام وروى الشيخان
عنه أنه صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم

وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه وأشار بيده يقلعها وهي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تنقضي الصلاة روى هذه الجملة مسلم عن أبي موسى رفعه وقال به البيهقي والقاضي أبو بكر وجماعة قال النووي هو الصواب وروى الدارقطني بإسناد ضعيف عن جابر مضمت السنة أن في كل أربعين فصاعداً جمعة قال عبد الحق الأشبيلي لا يثبت في العدد حديث اهـ والحق أنها كهيئة الجماعة وعين النعمان أنها تعتقد بثلاثة مع الإمام فهو الأصوب وروى أبو داود عن طارق بن شهاب رفعه الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا الأربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض قال أبو داود وطارق له رؤية بلا سماع اهـ لكن رواه الحاكم عن طارق عن أبي موسى وروى المطبراني عن ابن عمر رفعه ليس على مسافر جمعة زاد أبوهريرة في حديث رفعه وأهل البادية قال ابن الأثير البادية تختص بأهل العمود والخيام دون أهل القرى وروى الترمذي عن ابن مسعود رفعه . كان إذا استنوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا وهو امر مستمر في حكم المجمع عليه وروى أبو داود عن الحكم بن حزن شهدنا الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام متوكئاً على عصاه أو قوس فيندب للخطيب الاعتماد وبطأ قلبه وهو أمر كانت العرب تفعله فأقره الإسلام والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(صلاة الخوف)

روى الشيخان عن صالح بن خوات عن علي بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة من أصحابه صفت معه وطائفة وجاه العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبث قائماً وأتموا لأنفسهم وصوروا وجاه العدو وجاعت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبث جالساً وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم وفي المعرفه لابن مهنه عن صالح بن خوات

عن أبيه وهذه الكيفية من أوضح الكيفيات وأقرها إلى المعتاد من الصلوات وإن كانت الصلاة ثلاثية أو رباعية في الحضر كان الانتظار في التشهد الأول ورويان ابن عمران حراسة الطائفة التي صلّت أولا كان قبل أتمهم وإن الطائفتين أتموا بعد سلامه والراجح من حيث المعنى أنهم أتموا على التعاقب والاضاعت الحراسة وهكذا رواه أبو داود عن ابن مسعود وإن التي أتمت أولا هي الثانية وهذه أيضا كقيمة واضحة وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن حذيفة أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف بثلاث ركعات وثلاث ركعات ولم يفصّلها وصححه ابن حبان ورواه ابن خزيمة عن ابن عباس وهذه أيضا كقيمة عجيبة روى مسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة فإذا كان الأمر أعظم من ذلك صلى إيماء أو آخر كفعله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق سنة خمس وصلاة الخوف فرضت في الرابعة عند أهل السير وهمهم ابن القيم وهو الواهم والله الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(صلاة العيدين)

روى الترمذي عن عائشة رفعت الفطر يوم يقطر الناس ولا ضحى يوم يضحى الناس وحسنه وبه قال محمد أنه يجب موافقة الناس وإن خالف يقين نفسه وقال الجمهور يجب عليه العمل في نفسه بما يقينه والوافق الناس وهو محل الحديث وروى أحمد وأبو داود بإسناد صحيح واللفظ له عن أبي عمير عن عمومة أنه من الصحابة أن ركبا جافا فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفطروا وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم فيه أنها تصلى في اليوم الثاني إن لم يعلموا حتى يخرج الوقت وبه قال النعمان وطال مالك أنها لا تقضى ولو في يومها وروى البخاري عن أنس

رفعه كان لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات وفي رواية علمتها ووصلها
أحمد ويأكلهن أفراداً وروى أحمد ولا يطعم يوم الاضحى حتى يصلي فياً كل
من أضحيته وصحبه ابن حبان وروى الشيخان عن أم عطية قالت
أمرنا أن نخرج العواتق والحيف في العيد ين يشهدن الخبير ودعوة المساهمين
ويعزل الحيف المصلي وروى الشيخان عن ابن عمر كان النبي صلى الله
عليه وسلم وأبو بكر وعمر يصلون العيد قبل الخطبة وروى السبعة
عن ابن عباس رفعه أنه صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها قوله
ولا بعدها أي في المصلي فقد روى ابن عباسه بإسناد حسن عن أبي سعيد
رفعها كان لا يصلي قبل العيد شيئاً فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين وروى
أبو داود عن ابن عباس رفعه أنه صلى العيد بلا أذان ولا إقامة وأصله في
البخاري وروى الشيخان عن أبي سعيد رفعه كان يخرج يوم الفطر
والاضحى إلى المصلي وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل
الناس والناس على صفوفهم فيعظهم ويأمرهم وعن عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه التكبير في الفطر سبع في
الأولى وخمس في الأخرى والقراءة بعدهما كلتيهما قال الذهبي ثبت
سماع شعيب عن جده عبد الله وقد احتج به أصحاب المسند ركات
والسنة الأربعة ونقل الترمذي في العلل المفرد عن البخاري تصحيح هذا
الحديث ووردت عن الصحابة آثار بخلافه وليس فيها سند والعمل
هذا الحديث هو المنعني وعليه فقال مالك أن تكبيرة الافتتاح من السبع
ولأن تكبيرة القيام من الخمس والقراءة بعد التكبير في الركعتين وبه قال
مالك والشافعي هذا ما يفيد الحديث وسواه أقوال لا توازيه وروى مسلم
عن أبي واقد رفعه كان يقرأ في الاضحى والفطر بقى وافترت وذهب إلى
سنة ذلك مالك والشافعي وروى البخاري عن جابر رفعه كان إذا كان

يوم العيد خالف الطريق وذلك لتكثر شهادة البقاع له الى غير ذلك من الحكم
وروى أبو داود والنسائي عن أنس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال قد أبدلكم الله بهما خيرا منهما يوم
الاضحى ويوم الفطر واستأذنه صبيح فيشرع اللعب والتوسعة على
العيال في أيام العيد وروى الترمذي وحسنه عن علي من السنة أن يخرج
الى العيد ماشيا وقال في الجامع الصحيح باب المشي والركوب الى العيد
فسوى بينهما وروى أبو داود عن أبي هريرة أنهم مطروا يوم عيد فمضى بهم
النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد قال مالك فالخرج الى المصلى افضل
لأنه اجمع وقال الشافعي الافضل المسجد اذا كان واسعا وتكبير العيدين
مشروع عند الجمهور والاكثر انه سنة وانه من الخرج الى الصلاة
الى ابتداء الخطبة ويزاد في الاضحى عقب الصلوات مطلقا واصح ما ورد
في ابتداء هذا واتماته عن الصحابة قول علي وابن مسعود انه من صبح يوم
عرفة الى آخر ايام منى واصح ما ورد في لفظه ما رواه عبد الرزاق عن سلمان
الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيرا يقولها ثلاثا وروى الحاكم عن الحسن
السيطي امر ناصلي الله عليه وسلم في العيدين ان يلبس أجود ما يجد وان
تطيب بأجود ما يجد وفيه اسحق بن برزخ وثقة ابن حبان والله الموفق
وصلى الله على محمد وآله

(الكسوف)

روى الشيخان عن المغيرة بن شعبه ان كسفت الشمس يوم مات ابراهيم
قال أبو داود في ربيع الاول يوم الثلاثاء عشر خاؤون منه فقالوا ان كسفت
الشمس لموت ابراهيم فقال صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من
آيات الله لا ينكسفان لموت احد ولا لحياة فاذا رأيتوهما فصلاوا وادعوا الله

حق تنجلي قال الجوهرى الافصح كسفت الشمس وخسف القمر وقوله
يوم مات ابراهيم أى زمن موته كما يقال يوم صفتين وهو زمن ممتد وقوله
فصلوا أطلقه الجمهور وقيدوا احمد والخنفية بغير أوقات السكرانة وروى
الشيخان عن عائشة رفعتها أنه جهر في صلاة الكسوف بقرائه فصلى أربع
ركعات في ركعتين وأربع سجعات وروى عن ابن عباس أنه أطال
القيامات والركوعات دون السجود والرفع منه وأنه خطب الناس بعدها
والروايات فيها اختلافه والحق عند كبار أئمة الحديث أن الواقعة واحدة قلنا
قال الخنفية هي ركعتان كسائر النوافل وأخذ الجمهور بما فى الصحيحين ثم
قال أحمد يجهر فى الكسوفين وقال الثلاثة يسر فى الكسوف ويجهر فى
خسوف القمر وصلاة كسائر النوافل عند المالكية والى استحباب
الخطبة بعد الكسوف ذهب أكثر أئمة الحديث وعن الخنفية لا خطبة
للكسوف ولم يبايعهم الذقل والله الموفق وروى الشافعى والطبرانى عن ابن
عباس ما هبت ريح قط الاجتنا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبته وقال اللهم
اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا وروى البيهقى عن ابن عباس موقوفا عليه
أنه صلى فى زلزلة ركعتين فى كل ركعة ثلاث ركوعات وقال هكذا صلاة
الآيات وظاهر اللفظ أنه صلى بهم جماعة واليه ذهب احمد وذهب الثلاثة الى
أن غير الكسوف من الآيات لا تسن له صلاة وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الاستسقاء)

روى احمد وابن ماجه وأبو عوانة عن أنس بن مالك أنه صلى الله عليه وسلم
خرج الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب وروى أبو داود والترمذى أنه
صلى الله عليه وسلم استسقى عند أحجار الزيت بالدعاء ورواه أبو عوانة فى
صحيحه وفى حديث عائشة عند أنس بن مالك أنه دعا ورفع يديه حتى رأى
يباضا بطنه ثم حول الناس ظهره فلبى رداع وهو رافع يديه أه وقد ثبت

رفع اليدين عند الدعاء في عدة أحاديث وصنف المنذري في ذلك جزءاً
وروى أحمد وحول الناس معه وذلك ثابت في الجامع الصحيح وقال الليث
وأبو يوسف أنه يختص التحويل بالامام فلم يبلغهما الحديث في ذلك ففي
البخاري من حديث عبد الله بن زيد فوجهه إلى القبلة يدهم وحول رداءهم
صلى ركعتين جهراً فيها بالقرأة وظاهره أنه لم يكبر فيها كالعيد وهو قول مالك
وجماعة وهو الاصح وروى البخاري عن أنس أن عمر كان إذا قحطوا
استسقى بالعباس بن عبد المطلب وقال اللهم انا كنا نستسقى السيلك بيميننا
فتسقينا وانا نتوسل اليك بيميننا فاستسقينا فيسقون وفيه دليل على الاستسقاء
بأهل الخير والصالح وأنه بالحنى أولى من الميتم وان كان الميتم أفضل
وروى مسلم عن أنس أصابنا مطر ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم فحسرت
أوبه حتى أصابه من المطر وقال أنه حديث عهد بربه أي إيجادا وخالقا
وروى أبو عوانة عن سمندر رفعه أنه دعا فقال اللهم جللتنا سبحانه كنيها
قصيفا مضجوكا دلو قاطرنا منه رذاذا قطقطا سرجلا يا ذا الجلال والاكرام
القصيف شديد صوت الرعد وهو أمطره والدواق بفتح الدال من دلق
السييل هجم والقطف كزبرج أصغر المطر فطرا قال أبو زيد ثم الرذاذ ثم
الطش وسجلت السماء سرجلا إذا صيبتة وروى أحمد عن أبي هريرة
رفعة قال خرج سليمان يستسقى فرأى غلة مستقيمة على ظهرها رافعة قواها
إلى السماء تقول اللهم انا خلق من خالقك ليس بنا غنى عن سسقيك فقال
ارجعوا قد سقيتم بدعوة غيركم وصححها الحاكم فيه أن لها اسم ادرا كاتعاق
بحرفة الله وذ كره وكتاب الله دال على ذلك ومثأولامة منمت

(باب اللباس)

روى أبو داود عن أبي عامر الأشعري عبيد بن وهب بنى إلى خلافة
عبد الملك ورأيت له في أمالي تعاب قصيدة بديعة تدل على أنه عمر وعم أبيه

موسى عبيد بن سليم بن حضار قتل يوم حنين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسكون من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والفرج وفي الكلام جناس وأما الخبز بالمتة وطنين فثياب تنسج من الحرير والصوف وهذا حلال وروى البخارى عن حذيفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير وأن يجلس عليه والجمهور على تحريم الأمرين على الرجال دون النساء والصغير كالكبيرة وفيهما عن عمر رفعه الترخيص في موضع أربع أصابع وروى عن أنس رفعه الترخيص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص الحرير في سفر الحكة كما ثبتهما في جواز لبسه للعداوى وادفع أذى السلاح واللقاؤون بالجواز لا يخبرونه بالسفر وروى أحمد والنسائي عن أبي موسى رفعه أحل الذهب والحرير لائت أمي وحرم على ذكرها ووصدحه الترمذي وروى البيهقي عن عمران رفعه أن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده لأنه شكر فعلي للنعمة وروى مسلم عن علي رفعه نهى عن لبس القس والمعصر ذهب جواهر الصحابة والتابعين إلى جواز لبس المعصر وروى عنه قال الفقهاء لا أحمد والاحمر البحت حقق القاضي الشوكاني جواز لبسه خلافاً لابن القيم وروى أبو داود عن أسماء أنها أخرجت جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباة زاد البخارى في الأدب وكان يلبسها للوفد والجمعة وقوله مكفوفة أي جعل لها كفة بضم الكاف وهي المحيط مستطيلاً وبكسر الكاف المحيط مستديراً فله تعلب وفيه استعجاب التجميل لا وافد ونحوه والله الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الجنائز)

روى الترمذي والنسائي عن أبي هريرة رفعه أكثر رواذ كرها ذم اللذات وصدعتها ابن حبان وابن السكن وروى الشيخان عن أنس رفعه لا يتنبن

أحدكم الموت لضرب نزل به فإن كان ولا بد متمنيا فليقل اللهم احيني ما كانت
الحياة خيرا لي وتوفني ما كانت الوفاة خيرا لي ولخوف فتنة في الدين فقد ورد
وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون وروى الثلاثة
وصححه ابن حبان عن يزيد رفعه المؤمن يموت يعرق الجبين معناه أنه يشهد
عليه الموت ثم يحيا الذنوبه وروى الترمذي كانوا يستحبون شدة النزاع
رجاء أن يكون مكفرا لما بقي من الذنوب وروى مسلم والاربعة عن
أبي سعيد رفعه لعنوا موتا كمال الله الله قال ابن المنبر لا اله الا الله لقب جرى
على النطق بالشهادتين وكره العلماء الاكثر عليه والمؤالة وفي الحديث
لا اله الا الله لا تترك ذنبا ولا يشبهها عمل أما موتي غيرنا اذا حضرناهم لموجب
فيعرض عليهم الاسلام كفعله صلى الله عليه وسلم مع خادمه اليهودي فإنه
يحضره لئلا عليه من حق الخدمة فعرض عليه الاسلام فرفع ظفره الى أبيه
فقال له أطع أيا القاسم فأسلم وفي الصحيحين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي
بي وروى ابن أبي الدنيا كانوا يستحبون أن يلقنوا العبد محاسن عمله
عند موته ليحسن ظنه به وروى أبو داود والنسائي عنه علق بن يسار
رفعاه أقرؤا على موتا كم يس وصححه ابن حبان وفي مسند الفردوس
عن أبي ذر ما من ميت يموت فتقرأ عنده يس الا هو ان الله عليه وروى
مسلم عن أم سلمة دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة وقد شق
بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض اتبعه البصر ثم قال اللهم اغفر لأبي
سلمة وارفع درجته في المهديين وافسح له في قبره ونور له فيه واخلفه في عقبه
وروى الشيخان عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم حين توفي سيجى يرد
حبيره وهذه التغطية قبل الغسل ستر العيوب رتبة المنعزة عن الاعين قال النووي
هي مجمع عليهما وروى البخاري عن أبي بكر قبله صلى الله عليه وسلم بعد
موته وروى الترمذي عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن

مظعون وهو ميت وعيناه تهرقان وروى احمد عن أبي هريرة رفعه نفس
 المؤمن معاقبة بدينه حتى يقضى عنه وحسنه الترمذي فيه حدث على التخلّص
 من الدين قبل الموت وأنه أهم الحقوق وروى الشيخان عن ابن عباس
 رفعه في الذي سقط عن راحلته وهو واقف بعرفة اغسأوه بماء وسدر
 وكفوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملياً
 الجهور على وجوب غسل الميت واختاره القاضي أبو بكر وأنه تعبدى يشترط
 فيه ما يشترط في الاغسال التعبدية وان المحرم لا يحنط ولا يغسل رأسه
 وقول الحنفية أنه ينقطع حكم احرامه بالموت خلاف الظاهر وفيه وجوب
 التكفين ولا يشترط الوترية وروى الشيخان عن أم عطية دخل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا ونحن نغسل ابنته فقال اغسلها بماء
 وسدر ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ان رأيتن واجعلن في الاخيرة كافوراً
 فلما فرغنا أذناه فأتى الينا حقه وقال أشعرنم الماء وفي رواية لمسلم عنها
 وأبدأن بيمانها وهو واضع الوضوء منها قوله بماء وسدر بان يحنض السدر في
 ماء ثم يدلك به الجسد ويصب عليه الماء القراح الى أن يذهب فهذه غسلته
 والاكثر من خمس صادق بالسمع فما زاد كما رواه أبو داود وروى
 سعيد بن منصور واغسلنم او ترا واجعلن شعرها ضفائر وفي لفظ للبخاري
 فجعلنا شعثها ثلاثة قرون وألقيناه خلفها والحنط بالفتيح والكسر معقد
 الازار أطلق على الازار مجازاً وروى الشيخان عن عائشة كفن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية من كرسف ليس فيها
 قميص ولا عمامة بل هي ازار ورداء ولما فاقه يلقب بهامن قرنه الى قدميه كما روى
 وروى الشيخان عن ابن عمر لما توفي في عهد الله بن أبي جعاء بنه الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال اعطني قميصك اكنه فيه فأعطاه قميصه التكفين
 بالقميص ويكون مكفوفاً مزرراً وروى احمد وابوداود عن ابن عباس

رفعه ألبسوا الثياب البيض فأنها خير ثيابكم وكفناه فيها موتاكم وصححه
الترمذي وروى مسلم عن جابر رفعه إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن
كفنه واحسانه بأخذ الصفات المتقدمة فيه وروى البخاري عن جابر
رفعته كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في الثوب الواحد ثم يقول أيهم
أكثر أخذ القرآن فيقدمه في اللحد ولم يغسلوا ولم يصل عليهم قوله في الثوب
الواحد ذهب إلا كثير إلى أنه يقطع بينهما والدفن في القبر الواحد للضرورة
حتى في الرجل مع المرأة ويقدم الرجل في اللحد وتجعل المرأة وراءه وقوله ولم
يغسلوا به أخذ الجمهور وقوله ولم يصل عليهم قال الشافعي جاءت الأخبار
كانهم أعيان من وجوه متواترة أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتلى أحد
وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع أن ذلك بعد ثمان سنين أي فيكون
المراد به الدعاء والخالف يقول لا يصل على القبر إذا طالت المدة وهذا
احتجاج من الإمام الشافعي قاطع لعرق اللجاج وروى أحمد وابن ماجه
عن عائشة رفعته أومت قبلي أغسلتك وصححه ابن حبان وهو قول الجمهور
أن الرجل يغسل زوجه وقال النعمان لا يغسلها أما هي فتغسله وروى
الدارقطني عن أسماء بنت عميس أن فاطمة أوصت أن يغسلها على أنها غسل
المرأة زوجها فلا خلاف فيه قال النعمان لبقاء العدة وإن ارتفع النكاح
روى البيهقي أن أبا بكر أوصى امرأته أسماء بنت عميس أن تغسله
واستعانت بعبد الرحمن بن عوف لضمعهما عن ذلك ولم يذكر واحد وروى
مسلم عن بريدة في القامدة التي أمر صلى الله عليه وسلم برجمها قال ثم أمر بها
فصلى عليها ودفنت وروى مسلم عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله
عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه قال مالك لا يصل على الإمام
ولا أهل الفضل على النفساق زجرهم أما غير الإمام فقال القاضي أبو بكر
مذهب كافة العلماء الصلاة على كل مسلم وإن محدودا وقال نفسه وولدنا

وروى الشيخان عن أبي هريرة أن امرأة كانت تقيم المسجد فأتت ودفنت
ولم يؤذنها النبي صلى الله عليه وسلم بها فقال داود بن علي قبرها فداؤه فصلى
عليها وصلاته صلى الله عليه وسلم على القبر قد تعددت فانه صلى أيضا على قبر
البراء بن معمر وروى على قبر غلام انصاري كما في الجامع الصحيح وبه قال
الشافعي وهو الحق ويصلى عليه ما لم يبل وقيل الى شهر وروى الشيخان
عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه
فخرج بهم الى المصلى فصنف بهم وكبر عليه اربعاً قصة الصلاة على النجاشي
الا صوب انها خصوصية فلا يصلى على غائب كما سالك والنعمان اما النعي
فقال القاضي أبو بكر يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات اعلام
الاهل والاصحاب واهل الصلاح هذه سنة ودعوى الجمع الكثير
للمنافرة مكره والاعلام بنوع آخر كالتياحة والتأبين وقول ياهلاك
العرب ياهلاك الناس فهذا حرم وروى مسلم عن ابن عباس رفعه ما من
رجل يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لم يشركوا بالله شياً الا شفّعهم
الله فيه وروى الشيخان عن سمرة بن جندب صليت وراء النبي صلى الله
عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها وروى أبو داود
والترمذي عن أنس رفعه انه صلى الله عليه وسلم صلى على رجل فقام عند
راسه اه ثم ان الواجب استقبال أى جزء من الميت مطلقاً وروى مسلم
عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضاء في المسجد واليه ذهب
الجمهور وقال مالك والنعمان لا يصلى على الميت في المسجد ومن تأهله ووجدته
حوايا وروى مسلم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى كان زيد بن أرقم يكبر على
جنازة نأرا واهوا به كبر على جنازة خمساً فسأله فقال كان صلى الله عليه وسلم
يكبرها وروته أيضاً الاربعه وروى ابو عمر في الاسستندكار بسنده
الكبير ان اربعاً وخمسة وثمناً الى أن صلى على النجاشي سنة تسع فكبر

اربعا فاستقر الامر عليها وروى البيهقي ان عمر شاور الصحابة فقرأ الامر
على الاربع وروى البخارى عن طلحة بن عبد الله بن عوف الخزاعي
صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب وقال لتعلموا انها
سنة وروى ابن خزيمة في صحيحه والنسائي وبه قال الشافعي واحمد
واسحق وموضعها عندهم بعد التكبيرة الاولى ثم يكبر ويصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم يكبر ويدعوا لميت وروى مسلم عن عوف بن
مالك صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظت من دعائه اللهم اغفر له
وارحمه واعف عنه وعافه واكرم نزه ووسع مدخله واغسله بالماء والنج
والبرد وثقه من الخطايا كي يبقى الثوب الابيض من الدنس وابدله دارا خيرا
من داره وأهلا خيرا من أهله وادخله الجنة وقه فتنة القبر وعذاب جهنم
وروى مسلم والاربعة عن أبي هريرة رفعه كان اذا صلى على جنازة يقول
اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وصغيرا وكبيرنا وذكرا وأنثانا اللهم
من أحبيته منا فاحيه على الاسلام ومن نوفيته منا فتوفه على الايمان ولا
تحر منا أجره ولا تفتنا بعده وهذا ان الحد يثان أصبح ما ورد عنه صلى الله عليه
وسلم في الدعاء للميت وروى أبو داود عن أبي هريرة رفعه اذا صلى على
الميت فاخضعوا له الدعاء وصححه ابن حبان وروى الشيخان عن أبي
هريرة رفعه اسرعوا بالجنازة فان تك صالحة فخيرتقد موئنا اليه وان تك شوى
ذلك فشر تضعونه عن رقابكم الجمهور المراد بالاسراع ما فوق المشى المعتاد
وعنه أيضا رفعه من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ومن شهدا حتى
تدفن فله قيراطان قيل وما القيراطان قال مثل الجبلين العظيمين وفي رواية
أبي عوانة قلت بدل قيل وروى الخمسة عن سالم عن أبيه انه رأى النبي
صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وهم يمشون امام الجنازة وصححه ابن حبان
وذهب اليه الجمهور وعلق البخارى عن أنس انه يمشى بين يديها وخلفها

وعينها وشمالها ورواه ابن أبي شيبة موصولا وهذا هو الاصح وروى
 الشيخان عن أم عطية تهيئان عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا واليه ذهب الجمهور
 ان النهي للسكرانة وروى الشيخان عن أبي سعيد رفعه اذا رأيت الجنائز
 فقوموا فن تبعها فلا يجلس حتى توضع أى على الارض قال النووي المختار
 ان القيام لها مستحب وذلك اعظام الله تعالى كبروا ابن حبان مرفوعا
 وروى أبو داود عن السبيعي ان عبد الله بن يزيد الخطمي أدخل الميت من
 قبل رجل القبر وقال هذا من السنة والاصوب ان تجليل القبر بشرب عند
 ادخال الميت خاص بالنساء وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن ابن عمر
 رفعه اذا وضعتم موتاكم في القبور فقولوا بسم الله وعلى ملأه رسول الله
 وروى أبو داود باسناد على شرط مسلم عن عائشة رفعته كسر عظم الميت
 ككسره حيا أى في الانتم كما زاده ابن ماجه عن أم سلمة وروى مسلم
 عن مسعود بن أبي وقاص الحداد الى الحداد انصبوا على اللبن نصبا كما صنع
 برسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما قيل له أنيخذلك صندوقا زاد
 البيهقي عن جابر ورفع قبره عن الارض قدر شبر وروى مسلم عن جابر
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجصص القبر وان يقعد عليه وان يبنى
 عليه قال الجمهور النهي في التجصيص والبناء للتنزيه وتقدم في احكام المساجد
 ان الواجب ان تعلم الناس العقائد الخفية والاحكام الصحيحة لا ان يعمد الى
 ما فعله اهل الصلاح لقصد صلاح بين وجهه في الشريعة انكارا واكبارا
 لمخالفة الشرع الشريف بزعم المغير ونحن لم نمن بغير الحائات والمواضع
 المستعدة للمعاصي جهارا بل مارأينا الا لمن يعجب بها ويتفككه بانكرها والله
 الامر من قبل ومن بعد وروى الدارقطني عن عامر بن ربيعة صلى على
 عثمان بن مظعون واتى القبر فحشا عليه ثلاث حشيات وهو قائم وروى
 أبو داود عن عثمان رفعه كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال

استغفر والاختيمك واسأواله التثنية فانها لا تسئل وروى مسلم عن
 بريرة رفعه كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها وروى الترمذي
 عن أبي هريرة رفعه انه لمن زارت القبور وصحبه ابن حبان قال أبو عيسى
 قال بعض أهل العلم كان هذا قبل الرخصة فلما وردت دخل فيها الرجال
 والنساء وروى أبو داود عن أبي سعيد رفعه انه لمن النائحة والمستمة
 وروى الشيخان عن أم عطية اخذ علينا صلى الله عليه وسلم أن لا ننوح وعن
 ابن عمر رفعه ان الميت يعذب في قبره بما نوح عليه قال الجوهري ان ذلك اذا
 اوصى به وروى البخاري عن أنس شهدت بنتا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تدفن وهو جالس على القبر فرأيت عينيه تدمعان دمع العين
 والبكاء بلا صوت وبياحة لا يدخل في المحظور السابق وروى مسلم عن
 جابر بن جبران قبر الرجل بالليل حتى يصلي عليه قال أبو عيسى رخص أكثر
 أهل العلم في الدفن ليلا أي اذا أحسن تجهيز الميت وصلي عليه فان الزجر في
 حديث مسلم ورد في رجل لم يكن يكفن بكفن طائل ولم يصل عليه وتقدم حديث
 عقبة بن عامر المتضمن بأن النهي عن قبر الميت من تضييف الشمس للغروب
 الى ان تغرب وروى احمد وأبو داود والترمذي عن عبد الله بن جعفر اساجاء
 نسي جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وسلم اصنعوا لآل جعفر طعاما
 فقدموا لهم ما يشغلهم وروى مسلم عن سليمان بن بريرة عن أبيه كان صلى
 الله عليه وسلم يعلمهم اذا خرجوا الى المقابر السلام على أهل الديار من
 المسلمين والمؤمنين وانا ان شاء الله بكم للاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية
 وظاهره في جمعة أو غيرها وانهم يعامون بالمسار بهم فالدعاء لهم نافع بلا
 خلاف وأما قراءة القرآن فلا رجحان الا ان الإنسان أن يمدى ثواب عمله من
 خراة وصلاة أو أي عمل بركان الى غيره هذا ما عليه احمد وجماعة من أهل

السنة وأنه يصلي الاحاديث تؤيده فقد تقدم اقرؤا على موتا كيمس واللفظ شامل للميت بل هو الحقيقة فيه وأخرج الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم ضحى عن نفسه بكبش وعن أمته بكبش وروى البخارى عن عائشة رفعته لا تسبوا الاموات فانهم قد أفضوا الى ما قدموا هذا اذا كان السب لمظلمة دينية اما اذا كان هذا الميت من المعوفين في الدين والمتصين بالحسد للاماء والصالحين فهذا داخل في حديث مروا بجماعة فانوا شرا فقال صلى الله عليه وسلم وجبت أنتم شهداء الله في أرضه

(كتاب الزكاة)

روى البخارى عن أنس ان أبابكر كتب له هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله في كل أربع وعشرين من الابل فسادونها الغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض اثنى فان لم تسكن فابن لبون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون اثنى فان زادت الى خمسة عشر ففيها حقة طروقة الفحل فان زادت الى خمسة عشر ففيها جذعة فان زادت الى خمسة عشر ففيها بنتا لبون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائمة الغنم اذا كانت أربعين الى عشرين ومائة شاة فاذا زادت الى مائتين ففيها شاتان فاذا زادت الى ثلثمائة فثلاث شياه ثم في كل مائة شاة ولا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ولا تحرج هرمة ولا ذات عوار ولا نيس الا أن يشاء المصدق بتخفيف المهاد أى الساعى وفي الرقة أربع العشر فان لم تسكن الا تسعين ومائة فليس فيما صدقة ومن بلغت ابله صدقة الجذعة وعنده حقة قببات منه وجعل معها شاتين ان استيسر تأو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة

الحقة ولم يجد الاجدعة قبلت منه وأعطاه المصدق ما ذكره وبنت الخاض
الموفية سنة ثم كذلك واشترط السوم الجهور دون مالك وروى الخمسة
عن معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن فأمره أن يأخذ من
البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة ومن كل أربعين مسنة ومن كل حامل ديناراً
أو عدله معافراً وصحة ابن حبان والحاكم والحديث من رواية مسروق
عن معاذ وهو كان في أيام معاذ باليمن فاللقاء ممكن وإذا أمكن اللقاء حكم
بالاتصال عند الجمهور وروى احمد عن عمر بن شعيب عن أبيه عن
جده تؤخذ صدقات المسلمين على مياههم ولا يداود لا تؤخذ صدقاتهم الا
في دورهم وروى البخاري عن أبي هريرة رفعه ليس على المسلم في عبده
ولا قرسه صدقة اهـ وزكاة أموال التجارة اذا انضمت أو جبرها الجمهور
وقالت الظاهرية لازكاة فيها لعدم الدليل الصالح وروى احمد وأبو داود
والنسائي عن ابن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة التميمي رفعه
قال الذهبي هذا اسناد ما تركه عالم قط في كل سنة ابل في أربعين بنت لبون
لا تفرق ابل عن حسابها من منعها فانا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات
ربنا لا يحل لأهل محمد منها شيء قوله وشطر ماله منصوب عطف على الضمير
المنصوب والعقوبة بالمال أفتى بها حافظ المغرب الامام البرزلي استناداً لهذا
الحديث وغيره وواضح ان من قصه المسلمين بالبوائق مستعينا على ذلك
بما له ان جزاءه اجماعاً ماله كسر من عتوه وتمرده وردعاً له عن الفساد ولكل
حالة مثله وليس كل قوم هاد وروى أبو داود عن علي رفعه اذا كان لك مائتا
درهم وحال علم الحول فقيمها خمسة دراهم واذا كان لك عشرون ديناراً
وحال علم الحول فقيمها نصف دينار فزاد في حساب ذلك وليس في مال
زكاة حتى يحول عليه الحول قوله فما زاد الخ أي فلا وقص في العين وفيه
خلاف وأما الخبواب فقال النووي لا وقص فيها اجماعاً وأما الزكاة في

الذهب فاجماع ثقله الشافعي وروى الترمذي عن ابن عمر رفعه من استغنى
 مالا فلا زكاة حتى يحول عليه الحول وروى الترمذي والدارقطني
 عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه من ولي يتيماله مال فليست جرة له
 ولا يتركه تأكله الصدقة و به قال الجمهور ان مال الصبي فيه الزكاة وعن ابن
 مسعود انه يخرج الصبي بعد تسكيفه وقيل لازكاة فيه رأسا وروى
 الشيخان عن عبد الله بن أبي أوفى رفعه كان اذا أتاه قوم بصدقتهم قال اللهم
 صل عليهم وذلك خاص به قلذالم يعلمه الساعة وفي حديث رواه النسائي انه
 دعا الرجل بعث بالزكاة اللهم بارك فيه وفي أهله وفي خلاصة الفتاوى قال
 أبو حنيفة رحمه الله لا يصلي على غير الانبياء والملائكة الاتباعا ومن صلى على
 أحد سواهم لا على وجه التبعية فهو غال ضال كالأرافضة اه وروى
 الترمذي والحاكم ان العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم تعجيل صدقته
 قبل أن تحل فرخص له في ذلك قال أبو عيسى واليه ذهب أكثر أهل العلم
 وروى مسلم عن جابر رفعه ليس فيما دون خمسة أوسق من النور صدقة
 وروى البخاري عن ابن عمر رفعه فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا
 العشر وفي ما يستقى بالتضيق نصف العشر الجمهور حديث الأوسق مخصص
 لهذا الحديث وهو الأصوب وقد زاد أبو داود في حديث ابن عمر
 وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وروى الطبراني والحاكم قال
 واسناده صحيح عن أبي موسى الأشعري ومعاذ ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لهما لا تأخذا الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة
 الشعير والحنطة والزبيب والتمر واليه ذهب الثوري وروى عن
 أحمد وهو الأصوب لانه حصر لا يقاومه العموم والقياس وروى أحمد عن
 سهل بن أبي حنيفة رفعه اذا خرصتم فدعوا الثلث أو الربع وهو في المحاسن
 الثلاثة وصححه ابن حبان وروى أبو عمر عن جابر رفعه خففوا في الخرص

فان في المال العربية والواطئة والاكلة وروى الخمسة عن عتاب بن
أسيد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرص العنقب كما يخرص
النخل وتأخذ زكاته زيبا وهو مرسل أرسله ابن المسيب قال النووي لكنه
يعتمد بقول الأئمة وروى الثلاثة بسند عمرو بن شعيب رفعه ان
أمرأة أتته وفي يدها بنتها مسكتان من ذهب فقال لها أنتعجين زكاة هذا قالت لا
قال هما سواران من نار يوم القيامة وقال مالك وأحمد لا يجب الزكاة في
الحلية وهو أحد قول الشافعي وروى أبو داود عن سمرة بن جندب رفعه
كان يأمرنا ان نخرج الصدقة مما نملكه للبيع وفيه سليمان بن سمرة وهو
مجهول قال ابن المنذر وهو قول الفقهاء السبعة أما اذ عن المسألة المهم فأقول
قال مالك الأمر عندنا فيما يدار للعروض من التجارة ان كان أصله مالا زكاة
فيه فباعه بعد تحول أصله فإنه يزكاه زكاة واحدة وان أقام عنده سنين وان
كان أصل ذلك العرض من فائدة أو غيرها ولم يكن للتجارة لم يكن عليه في
نهما زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم باعها ومن هذا تعلم ان زكاة ما يمد
للتجارة ليست في ذاته وانما هي في غنمه فان كان خلاف أهل الظاهر في هذا
فالمسألة خلافية وان كان الكلام في الذات فالمسألة اجماعية انه لا زكاة
وقول أبي حنيفة في التحيل المعادة للنسل ان فيها الزكاة بناء على انها غير محرمة
الا كل وقد قال صاحباه بالحلية وبه الفتوى عندهم وروى الشيخان
عن أبي هريرة رفعه وفي الركاك الخمس وهو دفن جاهلي عند مالك والشافعي
ونصره البخاري في الجامع الصحيح وروى ابن ماجه باسناد حسن عن
عمرو بن شعيب بسنده رفعه انه قال في كنز وجده رجل في خربة ان وجدته
في قرية مسكونة فعرفه والا فقبسه وفي الركاك الخمس وروى أبو داود
عن بلال بن الحرث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ من معادن القبايلة
الصدقة وفي الموطأ مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد

ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبلية
فذلك المعادن الى اليوم لا يؤخذ منها الا الزكاة واعتبر النصاب فيه مالك
والشافعي وأحمد وان الواجب ربع العشر لحديث وفي الرقة ربع العشر
وذلك عندهم بخلاف الركاز والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(صدقة الفطر)

روى الشيخان عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من
تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من
المسلمين وأمر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة وروى الشيخان عن
حكيم بن حزام رفعه اليه العلياً خبير من اليد السفلى وأبدأ بن يعول وخبر
الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن يستعف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله
روى اسحق في مسنده عن حكيم رفعه العلياً هي التي تعطى ولا تأخذ فقول
المتصوفة انها لا تأخذ جرياً على أسابهم والتخاف بأخلاق الله قال تعالى
اخبار عن نفسه ويأخذ الصدقات وأخذ الصوفية من هذا التويل فقول ابن
قتيبة رد على تفسيرهم ان هؤلاء ألقوا السؤال فهم يحثجون للدعاة ارتظام
في غفلته يدل على انه ليس عنده من أحوال اهل اليقظة خبر ولا أثر وان
شئت فانظر الى مجذوب من مجاذيب الوقت واعطه مائة دينار فإنه اما أن
يصبك بها وجهك واما ان ينظمها عقوداً يطوق بها الكلاب وحينئذ تعرف
ان السالك منهم اذا أخذ فهو ذو اليد العليا حضرت شيخنا الاستاذ أعلا الله
درجاته في علمين وقد اهديت له هدية فيها - كسبية وثياب وثلاثمائة ريال
فأخذ الثلاثمائة ريال وناولها الشريف فقير واعم ابن قتيبة من أهل الآداب
الظاهرة المتوسل بها الى استماتة جائر واستمالة عاهرة اى الآداب التي
هذه آثارها ومعاذ الله أن اصنفه بلازمها انما أمعنى تناوله من قومهم
صفوة الامة وسخا رها غفر الله لى وله واسائر المسلمين آمين وروى البخارى

عن زينب امرأة عبد الله أنها قالت يا رسول الله أيجزئ عنا أن نجعل الصدقة في زوج فقير وابناء أخينا ثم في حججونا فقال صلى الله عليه وسلم لك أجر الصدقة وأجر الصلاة وفيه جواز صرف زكاة المرأة إلى زوجها وهو قول الجمهور وقال النعمان لا يجوز وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه لا يزال الرجل يسأل حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة سلم وقيده البخاري في الترجمة بمن يسأل تكثرا وروى البخاري عن الزبير رفعه لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بمزمنة حطاب على ظهره فيبيعه أخير له من أن يسأل الناس فيحرم السؤال على مزلة قدرة على التكسب وروى الترمذي وصححه عن سمرة رفعه المسألة كد يكدر الرجل بها وجهه إلا أن يسأل سلطانا أو في أمر لا بد منه ظاهره أنه وإن سأل السلطان تكثرا فلا بأس لا نجعله قسيما إلا امر الذي لا بد منه وهو قمر مدفع أودم مومجع أو غرم مفتح ونسأل الله العافية وصلى الله على محمد وآله وسلم

(باب قسم الصدقات)

روى أحمد وأبو داود عن أبي سعيد رفعه لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة لعامل علم أو رجل اشتراها بعاله أو غارم أو غاز في سبيل الله أو مسكين نصديق عليه فأهدى لغني ويلحق بالغازي من قام بمصاحبة عامة كالقضاء والافتاء والتدريس وروى مسلم عن عبد المطالب بن ربيعة بن الحرث رفعه أن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وآله هناهم بنوهاشم وروى البخاري عن جبير بن مطعم مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بني المطالب من خمس بخير وتركنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال إنما بنوهاشم وبنو المطالب شيء واحد وروى أحمد والثلاثة وابن خزيمة عن أبي رافع رفعه مولى القوم من أنفسهم ولا تحل لنا الصدقة والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(كتاب الصيام)

روى الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه وروى الخمسة عن عمار من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وهو يوم الثلاثاء من شعبان وروى الشيخان عن ابن عمر صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدروا له وللبخاري عن ابن عمر أيضا فاكلوا العدة ثلاثين ورواه بهذا اللفظ أيضا عن أبي هريرة لكنه قال فاكلوا عدة شعبان فلا صوم ولا افطار إلا بالرؤية أو اكمال العدة وروى أبو داود عن ابن عمر رأى الناس الهلال فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيتُه فصام وأمر الناس بصيامه وصححه ابن حبان والحاكم ومثله ما رواه الخمسة وصححه ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم أخبره ان رأى رؤية الهلال فأمر بالصيام ولم يسأله النبي صلى الله عليه وسلم الا عن الاقرار بالشهادتين وفي الحديث دليل على ان الامر في الهلال جاز يجري الاخبار لا الشهادة فيقبل خبر المرأة والعبد وان الناس مجمعون على العدلة وظاهره ان الصوم والافطار مستويان في كفاية خبر الواحد وكنا نراينا الهلال مرة سنة احدى وسبعين وكنت اذذاك دون البلوغ الا اني حينئذ البصر فراه رجل ورأيتُه معه بعسر والحال ان السماء لا علة فيم افشهد الرجل عند شيخنا الاسناد رحمه الله تعالى فلما شهد تقدمت وأخبرت فقال لي بعض الشمامسة انهم ساءخراني كم هلالا رأيت فزجره الشيخ وقال لي قل قلت يا سيدنا الشيخ رأيت هلالا واحدا فأمرهم بالافطار وقال هذا العيد عيد فلان يعني وغالب ظني انه اعتمد على رؤية الشاهد الواحد وذلك ان افطار رمضان حرام وصوم يوم العيد حرام وما ترفع به حرمة الاول ترفع به حرمة الثاني والاحوط ان لا يفطر الا بخبر شاهدين كجاءه عليه حديث ابن عباس رفعه لا افطار الا بخبر شاهدين وفيه ضعف من عمر

الايلى وهو ضعيف وروى الخمسة عن حفصة رفعة من لم يبيت الصيام
قبل الفجر فلا صيام له فلا يصح الصيام الا بنية مبيتة مع الفجر وكنت نية
لا يجب تنابعه وروى الشيخان عن سهل بن سعد رفعة لا يزال الناس
بخير ما عجلوا الفطر زاد أبو داود لان أهل الكتاب يؤخرون الى اشتباك
التجوم اه وقد صار في ملتنا شعار الالهدعة وللتزمدى عن أبى هريرة
رفعه قال الله عز وجل أحب عبادى الى أعجلهم فطرا وروى الشيخان
عن أنس رفعة نسحروا فان فى السحور بركة وروى الخمسة عن سلمان
ابن عامر الضبي رفعة اذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر وان لم يجد فعلى ماء فانه
ظهور قال أبو عمر لا ضبي فى الصحابة سواء قال ابن القيم فى التمر والماء
خاصية لها تأثير فى صلاح القلب لا يعلمها الا أطباء القلوب اه وقد صح
لنا والله الحمد المسائل بالاضافة على الاسودين التمر والماء وروى الشيخان
عن أبى هريرة رفعة نهى عن الوصال فقال رجل فانك تواصل فقال وأيكم
مثلى انى أبيت يطعمنى ربى ويسقين قال الا كثر انه حرام مطلقا وقيل
فى حق من يشق عليه وروى البخارى عن أبى سعيد رفعة لا تواصلوا
فأيكم أراد ان يواصل فالى السحر وروى الشيخان عن عائشة كان يواصل
وهو صائم ويقبل وهو صائم ولكنه كان املككم لاربه وروى احمد وابو
داود عن عمر رفعة قبلت وانصائم فأخبرته صلى الله عليه وسلم قال أرأيت
لو تمضمضت بماء قلت لا بأس قال فقيم اه فالاباحة اقوى الاقوال فلو قبل
او نظر او باشر فأنزل او امدى فالاصوب لا قضاء ولا كفارة وروى
البخارى عن ابن عباس احتجتم صلى الله عليه وسلم وهو محرم واحتجتم
وهو صائم وروى الترمذى والنسائى عن شداد بن أوس انه صلى الله
عليه وسلم أنى على رجل البقيع وهو يحتجتم فى رمضان فقال أفطر الحاجم
والمتجوم وصححه احمد وابن خزيمة قال ابن حزم هو ثابت بلا ريب

لكن وجدنا في حديث اسناده صحيح انه نهى عن الجماعة للصائم وعن
 المواصلة ولم يحرمهما ابقاء على اصحابه رواه أبو داود كالدارقطني بمعناه عن
 أنس وقواه بأن رجاله ثقات ولا نعلم له علة وروى ابن ماجه عن عائشة
 رفعتها اذ كتبت في رمضان وهو صائم وبجوازه قال الشافعي وجماعة وهو
 الا صوب وحديث انه قال في الامتدليته الصائم قال يحيى بن معين انه
 منسكرو وروى الحاكم عن أبي هريرة رفعه من أفطر في رمضان ناسبا فلا
 قضاء عليه ولا كفارة وهو قول الجمهور قال ابن دقيق العيد ولم يفتأ فطر بهم
 الجماع وروى الخمسة عن أبي هريرة رفعه من ذرعه القىء فلا قضاء عليه
 ومن استقاء فعليه القضاء وقواه الدارقطني ونقل ابن المنذر الاجماع ان تعمد
 القىء يفتطر وروى مسلم عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خرج عام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم ثم دعا بقدر من ماء فرفعه
 حتى نظر اليه الناس فشرب قليلا له بعد ذلك ان بعض الناس صام فقال
 أولئك العصاة أولئك العصاة وفي رواية قليل له ان الناس قد شق عليهم
 الصيام وانما ينتظرون ما تفعل فدعا بقدر من ماء فشرب بعد العصر فيه ان
 المسافر له أن يصوم وله أن يفتطر وان صام أكثر النهار وعليه الجاهل وعليه
 ما تفيد الغاية أكثرهم هذا اذا نوى الصيام في السفر فان نواه مقيما ثم سافر
 فكذلك عند احمد واسحق وجماعة وهو ظاهر الحديث وقال الجمهور ليس له
 الافطار وروى الشيخان عن عائشة ان ضمرة بن عمرو الاسامي قال
 يا رسول الله اني أجدني قوة على الصيام في السفر فقال هي رخصة من الله فن
 أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه وروى الدارقطني
 والحاكم عن ابن عباس وصحاحه رخص للشيخ الكبير ان يفتطر ويطعم
 عن كل يوم مسكينا وأخرج الدارقطني أيضا عن ابن عباس وابن عمر في
 الحامل والمرضع انهما يفتطران ولا قضاء وعن جماعة من الجماعة كذا

وتطعمان عن كل يوم مسكينا وهذه كلها أفهام لهم من الآية وإنما غير منسوخة
وهو الاظهر لانه اعمال الآية والنسخ الغاها وروى السبعة عن أبي
هريرة جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هاتك يا رسول الله
قال وما أهاتك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعق رقبة
قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد
ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يعرق فيه
تمر فقال تصدق بهذا قال على أفقر مني ما بين لا يثم أهل بيت أحوج اليه منا
فصدرك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابك ثم قال اذهب فاطعمهم
أهلك وأهلك صدرك منه النبي صلى الله عليه وسلم لا من أحدهما ان هذا
الرجل لا يكف نفسه عن الجماع ولا يترك شيئا يكفر به وان جاءه شيء على
وجه الاعانة ثقلت على أكله وهذا حال ذو عجب نانيهما وهو الالم ان سؤال
الرجل كشف المسألة تمامها ولم يدع فيها خفاة فقله صلى الله عليه وسلم خذ
فاطعمهم أهلك يقيد ان المعسر تسقط عنه ولا تتعاق بذمته وهو أحد قولي
الشافعي وهو الاصح وأما القضاء فروى أبو داود من حديث أبي هريرة
كله أنت وأهل بيتك وصم يوما واستغفر الله وظاهر الحديث انه لا تلزم الا
كفارة واحدة ولا شيء على الزوجة به قال الا زاعى وهو أصح قولي
الشافعي وقال الجمهور عليها الكفارة وروى الشيخان عن عائشة وأم
سلمة رفعناه كان يصوم بخمسة من جماع ثم يعتزل ويصوم زاد مسلم عن أم
سلمة ولا يقضى قال النووي هو اجماع وروى الشيخان عن عائشة
رفعته من مات وعليه صوم صام عنه وليه أي نذر ما ويجزئ ذلك عن الميت
عند أبي ثور والمحدثين وقال مالك والنعمان لا يجزئ انما الواجب
الكفارة والله الموفق المعين

(صوم التطوع)

روى مسلم عن أبي قتادة رفعه صوم يوم عرفة يكفر السنة الماضية والباقية
 وصوم عاشوراء يكفر السنة الماضية ويوم عاشوراء هو العاشر عند الجماهير
 وروى مسلم عن أبي أيوب رفعه من صام رمضان ثم اتبعه سبعا من شوال
 كان كصيام الدهر وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا يحل للمرأة
 ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه زاد أبو داود وغيره رمضان ويقاس به القضاء
 وروى عن أبي سعيد نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر
 وروى مسلم عن نبيشة الهذلي رفعه ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر
 الله عز وجل وروى البخاري عن عائشة وابن عمر لم يرخص في ايام
 التشريق أن يصوم الا لمن لم يجد الهدي وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه
 لا تخص واليلة الجمعة بقيام ولا يومها بصيام فيحرم صوم يومها منفردا وروى
 الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا يصوم من احدكم يوم الجمعة الا أن يصوم يوما
 قبله أو بعده فلو افرد به بالصوم وجب فطره روى البخاري واحمد عن
 جويرية رفعتنه اصمت امس قالت لا قال اتصومين غدا قالت لا قال
 فافطري وروى الخمسة عن أبي هريرة رفعه اذا انتصف شعبان فلا
 تصوموا وفيه العلا بن عبد الرحمن وهو من رجال مسلم وروى احمد
 وابوداود والنسائي عن أبي هريرة رفعه انه نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة
 والحديث ظاهر في تحريم صومه و به قال يحيى بن سعيد الا انه روى وهو
 الا صوب وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه لا صام من صام الا بد قال
 القاضي أبو بكر ان كان دعاء فيا ويح من دعا عليه النبي صلى الله عليه
 وسلم وان كان خيرا فعناه انه لم يصم شرعا وحينئذ فسيكف يكتب له
 ثواب والله الموفق

(الاعتكاف)

هو لزوم شيخن مخصوص المسجد على صفة مخصوصة روى الشيخان عن أبي هريرة رفعه من قام رمضان إيماناً واحتساباً اغفر له ما تقدم من ذنبه وعن عائشة رفعته كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله يصلي الفجر ثم يدخل معتكفه وكان يدخل على رأسه في المسجد فأرجله ولا يدخل البيت الحاجة فسرّها الزهري بالبول والخائط وألحق بهما الخرج للقصد والمجامة وروى الشيخان عن ابن عمر أرى رؤيا كما قد تواطأت في السبع الاواخر فن كان متحريها فقيها وعن أبي سعيد الخدري رفعه لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والاقصى اقول نحن لا نقول تشد الرحال الى المسجد الاول والاخير الا ان زيارة الكعبة التي هي القبلة الاثنان والصخرة التي هي القبلة الاولى فشد الرحال الى مسجده صلى الله عليه وسلم انما هو ان يارته في قبره فانه فيه حتى هذا هو الامر المأثور من صحيح هذا المنقول والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(كتاب الحج)

أول فرضه سنة ست عند الجمهور روى الشيخان عن أبي هريرة رفعه العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور لا جزاء له الا الجنة ظاهر الحديث عموم الاوقات للعمرة وهو قول الجمهور ونقل الترمذي عن الشافعي ليس في العمرة شيء ثابت انها تطوع وفي اجابها أحاديث لا تقوم بها الحجّة اهـ فلا صواب انها سنة وروى مسلم عن ابن عباس رفعه انه رفعت اليه امرأة حبشية قالت اظننا حج قال نعم ولك أجر واذا كان غير مبزأ حرم عنه وليه بأن يقول بقاءه يجعله محرماً وروى الشيخان عن ابن عباس ان امرأة من خثعم

قالت يا رسول الله ان فرضة الله على عباده أدركت أبى شيخنا كبير لا يثبت على الرحلة فأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع وروى البخاري عنه ان امرأة من جهينة قالت يا رسول الله ان أبى نذرت أن يحج فأتت قال حجى عنها أرايت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته اقضوا الله فالله أحق بالوفاء وروى أبو داود وصححه ابن حبان سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال ومن شبرمة قال قريب إلى فقال حججت عن نفسك قال لا قال حجج عن نفسك ثم عن شبرمة اه وهو قول الاكثر انه لا يصح لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره فاذا أحرم عن غيره انعقد إحرامه عن نفسه وروى البيهقي وابن أبي شيبه عنه رفعه أي صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه حجة أخرى وقال في العبد اذا حج ثم عتق مثله وروى الشيخان عنه رفعه لا يخاون رجل بأمرأة الا ومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة لامع ذى محرم وتقوم النساء والثقات مائة ام الحرم كما تدل عليه افعال الصحابة والله الموفق

(المواقيت)

روى الشيخان عن ابن عباس رفعه انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة اذا الخليفة ولاهل الشام الخليفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يلزمونهم لمن أتى علم من غيرهم ممن أراد الحج أو العمرة ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة يحرمون من مكة وقوله لمن أتى علم من أطاع قال مالك ما لم يكن ميقاته أمامه وقال الجمهور ان الشامي اذا مر بذى الخليفة وجب عليه الاحرام فان أخره أساء ولزمه دم ومعنى الحسد يث مع مالك فان الشامي من أهلهم وقوله ممن أراد الحج أو العمرة فان لم يقصد نسكا فلا احرام عليه وروى أبو داود والنسائي والدارقطني عن عائشة باسناد جيد انه صلى الله عليه وسلم نذرت لاهل العراق ذات عرق وفي

القصة ان ذلك كان في حجة الوداع وأما أحمد بن حنبل بن عيسى وقت لاهل
المشرق العتيق اى وهو أبعد من ذات عرق فقال القاضى أبو على اذا كان
كل من قال قولاً اخترع له حديثاً فالامر غير مضبوط وأنكر ذلك
والله الموفق .

(وجوه الاحرام وصفته)

روى الشيخان عن عائشة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فجئنا من اهل بعمرة ومننا من اهل بحج ومننا من اهل بحج وعمرة فأما من اهل
بعمرة ففل عند قدمه وأما من اهل بحج او جمع بينهما فلم يحل حتى
كان يوم النحر واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحج وروى
الشيخان ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند المسجد
فيه ان الاحرام لا يكون قبل الميقات وروى الخمسة عن خالد بن السائب
عن أبيه رفعه أمرني جبريل ان أمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالاهلال
ولذا كانوا يرفعون أصواتهم حتى تبسج رواه ابن أبي شيبة والى رفع الصوت
مطلقاً ذهب الجمهور وقال مالك الا في المسجد الحرام ومسجد منى وروى
الشيخان عن ابن عمر رفعه لا تلبسوا القمص ولا العمام ولا السراويلات
ولا البرانس ولا الخفاف الا أحد لا يجرد العليلين قليلاً بهما وليقطعهما أسفل
من الكعبين ولا ثوباً مسه زعفران او ورس وروى ابن عباس سمعته
صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات من لم يجد ازاراً فليلبس سراويل ومن
لم يجد ثعلين فليلبس خفين والا صوب انه لا فدية حينئذ على لبس الخفين
وعن عائشة كتبت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهرامه قبل ان
يحرم وحله قبل ان يطوف بالبيت قال النووي الا صوب قول الجمهور انه
يستحب الطيب للاحرام وروى مسلم عن عثمان رفعه لا ينكح المحرم
ولا ينكح ولا يخطب ورواية ابن عباس تزوج ميمونة وهو محرم تعارضها

رواية أكثر الصحابة أنه تزوجها وهو حلال ونقل البخاري عن ابن المسيب
 أن ابن عباس غلط في ذلك أقول لا سبيل إلى التوهم فتحمل روايته ابن
 عباس على الخطبة وإن النهي في الحديث عنها للتنزيه وقد حكى الإجماع
 على ذلك فلا أقل من أن يكون قول الجمهور وروى الأربعة وابن خزيمة
 صيد البر لكم حلال ما لم تصيده أو يصد لكم ويدخل في الشق الأول
 الإشارة إليه أو الأمانة عليه كما في حديث أبي قتادة فهم ما في الصحيحين وروى
 الشيخان عن عائشة خمس من الدواب فواسق يقتل في الحل والحرم
 الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور وروى الشيخان عن
 ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم الحجامة لحاجة جائزة
 إجماعاً مطلقاً وبغيرها جائزة عند الجمهور في غير الرأس ولا فبه وفي
 الصحيحين في خطبة الفتح لا ينفر صيدها ولا يختلي شوكرها وفي رواية
 خلاها وهو العشب وحرمه قطع شجرها وخلاها غير المستنبت اتفاق
 والجمهور على جواز قطع المستنبت وروى الشيخان عن عبد الله بن زيد
 ابن عاصم أن إبراهيم حرم مكة ودعا لاهلها وإنى حرمت المدينة كما حرم
 إبراهيم مكة وإنى دعوت في صاعها ومسدها كما دعا إبراهيم لاهل مكة
 وروى مسلم عن علي أرفعه المدينة حرم ما بين عبر وثور وهو جبل صغير
 مدور شمالي أحد والله أعلم

(صفة الحج وبيان المناسك)

روى مسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج
 فخرجه معه حتى أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم اغتسلي واستنفرى ثوب واخرمنى وصلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في المسجد أى صلاة الظهر ثم ركب القموصا حتى إذا أسنوت
 به على اليماء أهل بالنسجيد لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن

الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك حتى اذا أتينا البيت استلم الركن فرمى
ثلاثا ومشى أربعاً ثم أتى مقام إبراهيم فصلى ورجع الى الركن فاستلمه ثم
خرج من الباب الى الصفا فلما نادى منه قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله
وابداً بمبدأ الله به فرقى الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله
وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
قدير صديق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا بين ذلك
ثلاث مرات ثم نزل من الصفا الى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي
فرمى حتى اذا صعد مشى الى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا فلما
كان يوم التروية توجهوا الى منى وركب النبي صلى الله عليه وسلم فصلى
بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت
الشمس فأجاز حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى
اذا زالت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فيخطب
الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً ثم
ركب حتى أتى الموفى فجعل بطن ناقته القصواء الى الصخرات وجعل حبل
المشاة بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت
الصفرة قليلاً حين غاب القرص ودفع وقد شق للقصواء ازاماً حتى ان
رأسها يصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى يا أيها الناس السكينة السكينة
كلما أتى حبلاً أرخى لها قليلاً حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب
والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ثم اضطجع حتى طلع
الفجر فصلى الفجر حين تبين الصبح بأذان وإقامة ثم ركب حتى أتى المشعر
الحرام فاستقبل القبلة فدعا وكبر وهال فلم يزل واقفاً حتى اسفر جداً فدفع
قبل ان تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق
الوسطى التي تخرج على الجرة الكبرى حتى أتى الجرة التي عند الشجرة

فرواها بسبع حصصيات يكبر مع كل حصاة منها رمي من بطن الوادي ثم
انصرف الى المنحرف فجر ثم ركب فأفاض الى البيت فصلى بمكة الظهر
وروى مسلم عن جابر رفعه منى كلها منجر وعرفة كلها موقف وجمع كلها
موقف وروى الشيخان عن ابن عمر انه كان لا يقدم مكة الا بات بذي
طوى حتى يصبح ويغتسل وينكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
وروى الشيخان عن ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طاف
أول ما يقدم يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ويشئ أربعة في الحج والعمرة
والرمل عند الجهور من الحجر الى الحجر وروى مسلم عنه لم أر رسول الله
صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت الا الركنين اليمانيين وروى مسلم
عن أبي الطفيل رفعه رأيت يستلم الركن بمحجن ويقبل المحجن وروى
الشيخان عن أنس كان يمل من المهل فلا ينكر عليه ويكبر منا المكبر
فلا ينكر عليه هذا الحديث ورد في صفة غدوهم الى عرفات وروى
الشيخان عن ابن عباس بعثني النبي صلى الله عليه وسلم في الثقل
أوقال في الضعفة من جمع بيل وروى أحمد وأبو داود والترمذي
عن ابن عباس رفعه لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس وفيه الحسن
العرني كوفي ثقة احتج به مسلم الا انه لم يسمع من ابن عباس قال الثوري انه
بعد طلوع الشمس للقادر وهو الاصب السارواه أبو داود باسناد على شرط
مسلم عن عائشة ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سامة لبله النجر
فربت الجرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت وروى الخمسة وصححه ابن
خزيمة عن عروة بن مضر رفعه من شهد صلاة تناهذه فوقف معنا حتى
يدفع وقد وقف يعرفه قبل ذلك لئلا أونهارا فقد تم حجه وقضى تشه قوله
صلاة تناهذه الاشارة الى صلاة الفجر بزدلفة والجهوران الوقوف بزدلفة
ليس ركنا فيجبر بالدم لسارواه الاربعة من أدرك عرفة قبل ان يطلع الفجر

فقد أدرك الحجاج وروى البخاري عن ابن عباس وأسماء لم ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبى حتى رمى جمره العقبة وروى مسلم عن جابر رفعه رمى جمره العقبة يوم النحر ضحى وبعده إذا زالت الشمس قوله وبعده أبلغ هو قول الجماهير وروى الشيخان حديث لم أشعر فخلعت قبل أن أذبح لم أشعر فخرجت قبل أن أرى فأسسئل عن شيء قد علم أو آخر الأقال أفل ولا خرج وظائف يوم النحر مرتبة الرمي فالذبح فالخلق فالطواف فان خالف فلا خرج عند جمهور السلف وأهل الحديث وروى الشيخان عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أذن للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقائه وروى الخمسة عن عاصم بن عدي رفعه رخص الرعاء الأبل في البيوت عن منى يرمون يوم النحر ثم اليومين بعده ثم يوم النفر وروى مسلم عن عائشة رفعت طوافك بالبيت وبين الضفا والمرورة يكفك لحجتك وعمرتك وروى أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه وبه قال الجمهور وروى الشيخان عن ابن عباس أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض وبوجوبه قال الجمهور وقال مالك لا يجب وهو الأصوب الحديث أحاديثها فلما أخبرناهم أفاضت قال فلا إذا ولو كان فرضا لحبسوا وروى الشيخان عن ضبيعة قالت يا رسول الله أنى أرى الحج وأنا ناشية فقال صلى الله عليه وسلم حجى واشترطى أن محلى حيث حبستى وروى الخمسة عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو رفعه من كسر أو عرج فقد حل فسألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا صدق والحاصل أن من أحصر بعد وقد حل ولا يلزمه قضاء ولا هدى أن لم يكن معه على الأصوب ومن اشترط ثم مرض فقد حل ومن كسر أو عرج فكذلك وإذا حصل له ما ذكر في حج الفريضة لزمه الادعاء زمن آخر والله الموفق وبه الأمانة وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الصيد والذبائح)

التذكية بالحيوان الجارح والمحدد والمقتل روى الشيخان عن أبي هريرة رفعه من اتخذ كلباً إلا كلب صيد أو ماشية أو زرع نقص من أجره كل يوم قيراط وكالة ثلاثة إلا اتخذ لحفظ الدور وروى مسلم عن عدي بن حاتم رفعه إذا أرسلت كلبك فاذا كراسم الله تعالى عليه فإن أمسك عليك فأدر كته حياً فاذا بجه وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله وإن وجدت معه كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري أيهما قتله وإن رميت بسهمك فاذا كراسم الله فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت وإن وجدتته غريباً في المساء فلا تأكل قيد الإرسال اعتبره الجمهور وعند طائفة المعتبر كونه معلماً وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية ولا يحصى عن ذلك بالنسبة للذباكر وقوله فإن أدركته حياً فاذا بجه هو اتفاق وما فيه بقية حيا وهو منقذ المقاتل فإنه يحل بالذكاة إجماعاً نقله النووي وقوله قد قتل ولم يأكل فكله زاد أبو داود بإسناد حسن عن أبي ثعلبة كل ما أمسكن عليك قال وإن أكل قال وإن أكل الأصوب الحاق الفهود والبراة بالكلب في حل الأصطياد به وهو قول مالك وروى البخاري عن عدي رفعه سألت عن صيد المعراض فقال إذا أصاب بجمده فكل وإذا أصاب بعرضه فقتل فإنه وقيد وبه قال الأربعة والثوري وقال الأوزاعي وعلماء الشام يحل صيد المعراض مطلقاً والصواب الأول وروى مسلم عن أبي ثعلبة رفعه إذا رميت بسهمك فغاب عنك فأدر كته فكل ما لم ينن وروى البخاري عن عائشة رفعه ما به قيل له إن فوما حديثي عهد بالكفر يا توننا بالحكم لا تدري أذ كراسم الله عليه أم لا فقال سمعوا الله عليه أنهم وكأوه وبه سدا يتأيد ما رواه أبو داود في مراسيله عن الصلت السديسي رفعه ذبيحة المسلم حلال ذكر الله أو لم يذكر وإن أصححته الغزالي في الأحياء وحديثه فالأصوب عنده أن الخطور ما أهل به لغير الله وإن

التسمية مندوبة، كما هو مذهب امامه والحق ان هذين الحديثين محمولان على الناسي والا تقي في حديث ابن عباس وروى مسلم عن ابن عباس رفعه لا تتخذوا شيئا فيه الريح غرضا وروى البخاري عن كعب بن مالك ان امرأة ذبحت شاة بحجر فسنل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأمر بأكلها فيه صحة تذكية المرأة وهو قول الجماهير وجواز تصرف المودع للمصلحة لان في الحديث ان المرأة كانت راعية الكعب بن مالك وروى الشيخان عن رافع بن خديج رفعه ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فبكل ليس السن والظفر أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة الذكاة في الابل طعن بلبه وفي ما عداها قطع الخلقة والودجين بمحدد ههنا هو الا صوب في تحريم الذبح بالسن والظفر مطلقا قال الجمهور وعن النعمان وصاحبيه يجوز بالمقهورين وروى مسلم عن شمس الدين أوس بن ثابت رفعه ان الله كتب الاحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد احدكم شفرته ولا يرح ذبيحته وروى احمد وصححه ابن حبان ذكاة الجدين ذكاهه رفعه ابو سعيد الخدري زادهم مالك في الموطأ عن ابن عمر موقوفا اذا اشعر وروى الدارقطني عن ابن عباس رفعه المسلم بكفيه اسمه فان نسي التسمية عند الذبح فليسم ثم يأكل ووقعه عبد الرزاق على ابن عباس باسناد صحيح وقد علمت انه الحق والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الاطعمة)

روى مسلم عن ابى هريرة رفعه كل ذى ناب من السباع فأكله حرام ورواه عن ابن عباس بالفظنسى وزاد وكل ذى مخالب من الطير وروى الشيخان عن جابر رفعه نهى يوم خيبر عن لحوم الجوارح والاهلية واذن في لحوم الخيل وفي لفظ للبخاري ورخص وروى الشيخان عن ابن ابى اوفى

غزو نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات بأكل الجراد وفي
الطب لابن نعيم رأياً كله معنا الجمهور يؤكل واومات بغير سبب من الانسان
وروي عن انس بعث بورك ارنب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله
والاجماع واقع على حل اكلها وروي احمد وابوداود عن ابن عباس
رفعه نهي عن قتل ارنب من الدواب الثملة والنحلة والهدد والمصرود على
انه للتحريم الجمهور اى تحريم اكلها وروي الخمسة عن ابن ابي عمير
القس قلت لجاير الضمير صيد قال نعم قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم
وصححه البخاري وابن حبان القس هو عبد الرحمن بن ابي عمار المسكي
صاحب سلامة المغيرة ذكر له تعالبي في اماله اشعارا وعشة في هذه القينة
ومع هذا فقد وثقه ابو زرعة ولم يتكلم فيه احد واعل ابن عبد البر الحديث به
لسا ذكر والاصوب قول مالك انها مكروهة روى الترمذي مرفوعاً و
يا كل الضمير احدث في اسناده عبد الكريم الجزري وفدروى له مالك في
الموطأ فلا سمع تعقبهم له مع توثيق القس وسمى القس لعبادته فاعرف ذلك
فانها من مغربات الدهر والله الهادي وروي ابوداود والترمذي وحسنه
عن ابن عمر نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة والبانها وروي
الشيخان عن ابن عباس اكل الضب على ما ائذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
وروى الطحاوي عن ابن مسعود رفعة ان الله لم يمسح قوما فيجعل لهم نسلا
ولا عاقبة وأصله في مسلم وروي احمد وابوداود عن عبد الرحمن بن عثمان ان
طيبا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضفدع يجعلها في دواء فنهى عن قتلها
وصححه الحاكم

(الاضحية)

روي مسلم عن عائشة أم رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش أقرن بطأ في
سواد ويرك في سواد وينظر في سواد فأني به فقال يا عائشة هاهي المدينة ثم

قال الله عز وجل يا محمد ففعلت ثم أخذها وأخذ الكباش فاضجعهم ثم قال بسم الله
 اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ذبحه وروى الشيخان عن
 جندب بن مسفيان البجلي شهدت الاضحية مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلما قضى صلاته نظر الى غنم قد ذبحت فقال من ذبح قبل الصلاة فليذبح
 شاة مكانها ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله قال مالك لا يجوز في صلاة
 الامام وخطبته وذبحه ولم يشترط أحمد والاوزاعي واسحق ذبحه لانه لم
 يأت في الاحاديث الا تقيدها بالصلاة وأيام الذبح العاشر ويومان بعده
 عندما ملك وأحمد وقال الشافعي وثلاثة أيام بعده ثم قال مالك لا يجوز في الليل
 وقال غيره يجوز وروى أحمد والاربعة عن البراء بن عازب رفعه أربع
 لا تجزى في الضحايا العوراء البين عورها والمر بضة البين مرضها والعرجاء
 البين ضامها والكبيرة التي لا تنقى أى لا تقى لها وهو المخ الجهور ويقاس عليها
 ما كان أشد منها أو مساويا وروى مسلم عن جابر رفعه لا تذبحوا الا مسنة
 أو جذعة من الضأن المسنة الثانية من الابل والبقر والغنم وأخرج أحمد
 والاربعة عن علي رفعه أمرنا ان نستشرف العين والاذن وان لا نضحي بمائلة
 ولا مدبرة ولا خرقاء ولا نرماء وروى الشيخان عن علي أمر في رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان أقوم على بدنه وان أقسم لحومها وجلودها وجلدها
 على المساكين ولا أعطي في جزائها من شاة تقو على ان لا يجوز بيع لحمها
 قال الجمهور وكذا جلدوها وشعرها وروى مسلم عن جابر نحر ناع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وما فيها
 عن رافع بن خديج انه صلى الله عليه وسلم عدل البعير بعشر شياه فهذا في غير
 النسك أما في النسك فكفى ابن رشد الاجماع على انه لا يجوز ان يشترك فيه أكثر
 من سبعة ونقله عن الطحاوي ثم انها تجزى الشاة عن الرجل وعن أهل بيته
 لما تقدم اللهم عن محمد وعن آل محمد وبسته حب ترك حلق وقلم بضئ عشر ذي

الحجة كما أفاده حديث مسلم عن أم مسلامة

(العقيدة)

أصله الشجر الذي على رأس المواد والاشاة المذبوحة مأخوذة منه روى
أبو داود عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن والحسين
كباشا كبشاً وصبيحة ابن خزيمة وعبد الحق وفي الموطأ رفعه من وادله ولد
فأحب أن ينسك عنه فليقل فلهي سنة عند الجمهور وأخرج البيهقي عن
عبد الله بن بريدة عن أبيه رفعه العقيدة تذبح لسبع ولا رسع عشرة ولا حدى
وعشرين وروى أحمد والأربعة عن سمرة رفعه كل غلام مرتين
بعقيدته تذبح عنه يوم سابغوه ويحلق ويسمى والله الموفق

(الآيمان والنذور)

روى الشيخان عن ابن عمر رفعه ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآئكم من كان
حالفاً فليحلف بالله أوليه صمت قال أبو عمر لا يجوز الحلف بغير الله تعالى
بالاجماع وروى مسلم عن أبي هريرة رفعه اليمين على نيسة المستحلف
وروى الشيخان عن عبد الرحمن بن سمرة رفعه اذا حلفت على يمين ورأيت
غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير وفي رواية للبخاري
فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك والى جواز تقديم الكفارة على الحنث
ذهب الجمهور وروى أحمد والأربعة عن ابن عمر رفعه من حلف على يمين
فقال ان شاء الله فلا حنث عليه فجميع الاسماء الواردة في القرآن والسنة
الصحيحة والصفات صريح في اليمين وروى البخاري عن ابن عمرو
ابن العاص رفعه اليمين الغموس التي يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب
وظاهر الحديث انه لا كفارة فيها ونقل عليه الاتفاق ابن المنذر وأبو عمر
وروى البخاري عن عائشة في تفسير اللغو هو قول الرجل لا والله وبلى والله

وعندنا كالحنفية ان يخاف على ما يعتقده فظهر تقيده وقال طاوس انها الخائف وهو غضبان وروى الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه ان الله سمعه وتسعين اسماء من احصاها دخل الجنة وساقها الترمذي وابن حبان والاصوب انه ادراج من بعض الرواة وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه نهى عن النذر وقال انه لا يأتي بخير وانما يستخرج به من البخل وأقل درجات التهي ان يكون مكروها وروى مسلم عن عقبة رفعه كفارة النذر كفارة يمين ورواه الترمذي بزيادة اذ لم يسم فيخير بين الوفاء وبين ذلك وهو قول جماعة من فقهاء المحدثين وهو ظاهر الحديث وروى أبو داود عن ابن عباس رفعه من نذر نذرا لم يسم فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذرا لا يطمعه فكفارته كفارة يمين روى البخاري عن عائشة رفعته من نذر ان يعصى الله فلا يعصمه وبه قال الجمهور وروى الشيخان عن عقبة بن عامر ان أخيه نذرت أن تمشي الى بيت الله حافية فاستفتيت لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتمشي واترك قال البخاري ولا يصح في حديث عقبة الامر بالاهداء وروى الشيخان عن ابن عباس ان سعد بن عبادة استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه فقال اقضيه عنها قال الجمهور ان ذلك لا على الوجوب وروى أبو داود عن ثابت بن الضحك نذر رجل أن ينحر ابلا بوانة فأثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال هل كان فيما وثق يبعده قال لا قال فهل كان فيما عيده من أعيادهم فقال لا فقال أوف بذكرك وانه لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى ولا في قطيعة رحم ولا فيما لا يملك ابن آدم واسناده صحيح وروى أحمد وأبو داود عن جابر ان رجلا قال يوم الفتح يا رسول الله اني نذرت ان فتيح الله عليك مكة أن أحصى في بيت المقدس فقال صل هنا فسأله فقال صل هنا فسأله فقال له فمأئك اذا فلا يتعين المكان في النذر وان عين الا الى الشريعة

فالمساجد عند مالك والشافعي وقال النعمان لا يلزمه شيء فيها وشدد الرجال
الى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة قال النووي الصحيح عند أصحابنا
واختاره امام الحرمين والمحققون انه لا يحرم ولا يكره ولبعض الجفافة هنا
كلام ساقط وروى الشيخان عن عمر قالت يا رسول الله اني نذرت أن
أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال أوف بندرك فيجب على الكافر الوفاء
بما نذره اذا أسلم وهو قول البخاري وابن جرير والحديث ظاهر في ذلك
والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الجهاد)

يزوى مسلم عن أبي هريرة رفعه من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه به مات
على شعبة من النفاق وروى أحمد والنسائي عن أنس رفعه جاهدوا
المشركين بأموالكم وأنفسكم وأنسكم وروى البخاري عن عائشة
استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجهاد فقال جهادكن الحج
والاحاديث دالة على جواز حضورهن لسقي الماء ومداواة الجرحى
ومناولة السهام وروى الشيخان عن ابن عمر جاء رجل الى النبي صلى الله
عليه وسلم يستأذنه في الجهاد فقال أحى والدك قال نعم قال فقمهما
فجهادهما فيسقط الجهاد اذا كان فرض كفاية بمنع الابوين المسلمين او
أحدهما وروى الثلاثة عن جرير البجلي رفعه أنا يرى من كل مسلم يقيم
بين المشركين واستاده صحيح وفيه دليل على وجوب الهجرة من دار
الشرك وهو قول الأكثر وذوهاب الاقل الى انها لا تنجب والاحاديث في
ذلك منسوخة كالأية قالت الواجب ان يكون الخلاف اذا منع أهل
الشرك المسلم من عبادة به وكان البلاد المهاجرة اليه شديدة الشوكه وافر الغلظة
على أهل الكفر والا فليعبد المسلم به في بلده أو حيث شاء ولا ينبغي أن
يجرى هنا خلاف والله الموفق اه وروى الشيخان عن ابن عباس رفعه

لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية قال الفقير أكثر أقايم المعمور اليوم
 قد وقعت في السلطة الكفرية وبقايا تحت سيطرتهم فالي ابن القار
 وروى الشيخان عن أبي موسى رفعه من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا
 فهو في سبيل الله فإذا كان هذا القصد هو المصمود إليه فلا يضرب ما انضم إليه
 من تشوف إلى غنمة وهو قول الجمهور أما طلب الذكر والشهرة فهذا رياء
 وروى الشيخان عن ابن عمر أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني
 المصطلق وهم غارون فقتل مائة منهم وسبى ذرارهم وأصببت يومئذ
 جويرية فن بلغت الدعوة يجوز قتاله بدونها وهو قول الأكثر ويجوز
 استرقاق العرب وهو قول مالك والجمهور ولم يحزه النعمان والأوزاعي لقول
 عمر ليس على عربي ملك وروى أحمد والأئمة عن النعمان بن مقرن قال
 شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال
 حتى تزول الشمس ونهب الرياح وينزل النصر وروى الشيخان
 عن الصعب بن جثامة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدار من
 المشركين يبيتون فيصاحب من نسائهم وذرارهم قال هم منهم فنه المسألة أن
 لا يقصد النساء والصبيان في البيات فإن أصيبوا لا عن قصد فلا ضير وقوله
 هم منهم أي في باحة القتل لا عن قصد ولا فالراجح في الصبيان أنهم من
 أهل الجنة وروى مسلم عن عائشة رفعته أنه قال أرجل تبعه يوم بدر أرجع
 فإن استعين بمشرك فلما أسلم أذن له وقال النعمان وأصحابه ذلك جائز
 اليوم وهو الأصوب وتدل عليه الأحاديث والسير وروى الشيخان عن
 ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة في بعض مغازيه
 فأنكر قتل النساء والصبيان وروى البخاري عن علي أنهم تبارزوا يوم
 بدر وإلى جواز المبارزة ذهب الجمهور وروى الشيخان عن ابن عمر حرق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير وقطع إلى بجواره ذهب

الجمهور وروى أحمد والنسائي عن عبادة رفعه لا تغلوا فان الغلوا نارو عار
على صاحبه في الدنيا والاخرة وصححه ابن حبان وروى أبو داود عن
عوف بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسب للقاتل زاد ابن
حبان ولم يخمسه وروى أبو داود في مراسيله عن مكحول ان النبي صلى
الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف ووصله العقيلي عن علي
رضي الله عنه باسناد ضعيف وروى الشيخان عن أنس انه صلى الله عليه
وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر فلما نزع جاءه رجل فقال ابن خطل
متعلق باسنان الكعبة فقال اقتبأوه ذهب مالك والشافعي الى أن الحدود
والقصاص تستوفي في كل مكان وزمان وهو الاصوب وروى الترمذي
عن عمران بن حصين رفعه انه فدى رجلين من المسلمين بـ رجل مشرك
واليه ذهب الجمهور وقال النعمان بن عمار قتل الاسير واسترقاقه وروى
أبو داود عن صخر بن العقيلة رفعه اذا أسلم القوم أحرزوا دماءهم
وأموالهم والا كانت غنيمته تقسم أموالها وتوقف الارض قاله مالك
ووافقه الجمهور وروى البخاري عن جبير بن مطعم ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال لو كان المطعم بن عدي حيا ثم كلمني في هؤلاء لثقتهم له
قاله في أسارى بدر فيجوز ان يمن على الأسير بشقاعة رجل عظيم وأن
يكافأ المحسن ولو كافرا وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري أصبنا سبائا
يوم أوطاس هن أزواج فخرجوا فأنزل الله تعالى والمحصنات هن النساء
الاما ما كتبت أيما كنتم استبرأ بحضمة لسا رواه أحمد من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فلا يشكهن سبية حتى تحيض حيضه وشرط الاسلام
لم ترد به الاحاديث وبه قال طاوس وجماعة كانت وثنية أو كناية واعل
الاصوب وروى الشيخان عن ابن عمر بعث النبي صلى الله عليه وسلم
مصرية قبل نجد فغزهوا ابلا كثيرة كانت سهوا منهم اثني عشر بعيرا وتغلوا

بغير إعراب أو أكثر الأخبار على أن النفل من أصل الغنيمة وقيل من الخمس
 وقيل من خمس الخمس وروى عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قسم يوم
 خيبر للفرس سهمين وللراجل سهماً أي فللفرس ثلاثة أسهم وفي بعض
 روايات أبي داود فاعطى للفرس سهمين وللراجل سهماً عن مجمع بن
 جارية الانصاري وعليه عمل أهل الاندلس قالوا لا تفضل البهيمة على
 الاكدي وهو قول النعمان وروى أحمد وأبو داود عن معن بن يزيد رفعه
 لا نفل الا بعد الخمس وصححه الطحاوي وروى أبو داود عن حبيب بن
 سلامة النهري شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل الربيع في البداية
 والثالث في الرجعة وذلك اذ انقضت سرية من الجيش مستندة اليه فغنمت
 فلهنهم ما ذكر وما بقي يصحكون بينهم وبين الجيش وروى الشيبخاني
 عن ابن عمر رفعه كان ينقل بعض السرايا لانفسهم خاصة سوى قسم عامة
 الجيش وروى البخاري عنه كنا نصيب في مغازنا العنب والعسل
 فبأكله ولا نرفعه زاد أبو داود عنه ولا يؤخذ منه الخمس وصححه ابن حبان
 واليه ذهب الجمهور ان القوت والغلف ينتفع به قبل القسم ولا يخمس
 وروى أبو داود عن عبد الله بن أبي أوفى أصبنا طاماً ما يوم خيبر فكان الرجل
 يجي عفاً بخدمة مقدار ما يكفيه وصححه ابن الجارود وله استعمال السلاح
 فاذا انقضت الحرب رده وأما الثياب والخروقي فبقدر الضرورة وروى
 الشيبخاني عن علي دمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم وعن أم هانئ قد
 أجزأنا من أجزت يا أم هانئ وعليه الجمهور ان الامان يصبح من كل مسلم
 ولو عيسداً غير مأذون وروى مسلم عن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا يخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع
 الا مسلماناً قال المجدهي ما بين عدن ابين الى أطراف الشام طولاً ومن جدة
 الى أطراف ريف العراق عرضاً والا صوب اخراج أهل الكفر من هذه

المواضع كلها ولا يختص ذلك بالحجاز كما قاله الشافعي وروى الشيخان عنه كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة فكان ينفق على أهله نفقة سنته وما بقي يجعله في الكراع والسلاح عادة في سبيل الله تعالى ولا خمس في الفى عند الجمهور وادخار قوت سنة لا ينافي التوكل وأجمع العلماء على جواز ادخار ما يستعمله الانسان من أرضه كالمشترى من السوق في وقت السعة بلا تضميق على المسلمين قاله عياض عن الأكثر وروى أبو داود والنسائي عن أبي رافع رفعه انى لا أخيس بالعهد ولا أخبس الرسل ومعنى لا أخيس لا أنقض

(الجزية والهدنة)

روى البخارى عن عبد الرحمن بن عوف أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من مجوس هجر وروى أبو داود عن عاصم بن عمر بن الخطاب عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد الى اكيردومة فأخذوه وانوابه فحرقن دمه وصالحه على الجزية فقبضوا الجزية حتى هن العرب لان اكيرد كلبى وروى الثلاثة عن معاذ بن جبل بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرنى ان آخذ من كل حالمدينارا او عدله معاقر يا قال في البداية الذكورة والبلوغ والحرية منفى على اشتراطها في اخذ الجزية واختلفو فى المجنون والمقعد والشيخ والصومعى والفقير ولا توقيف فى شىء منها وروى الدارقطنى عن عائذ بن عمرو المزنى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسلام يعلم ولا يعلى وذلك مطلق فى كل شأن وروى مسلم عن ابى هريرة رفعه لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام واذنا فبتموهم فى طريق فاضطروهم الى اضيغه والنهى للتحريم عند جمهور السلف والخلف وذهب ابن عباس فى طائفة الى جواز ابتداءهم بالسلام وروى

أبو داود عن المسوز ومروان قصة الخديجة وفيها هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو على وضع الحرب عشرينين يأمن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض وأصله في البخاري وروى مسلم بعضهم من حديث أنس وفيه أن من جاءنا منكم لم نرده عليكم ومن جاءكم من أرددتموه علينا فقاتلوا نكتب هذا يا رسول الله قال نعم من ذهب منا إليهم فأبعده الله ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له فرجا ومخرجا ثم انه صلى الله عليه وسلم لم يرد النساء بالحكم القرآني ورضيت قریش بذلك بعد ما اليوم فلا يجوز عقد الهدنة على ارجاع النساء وروى البخاري عن عبد الله بن عمر رفعه عن قتيل ما هذا لم يرح رائحة الجنة وان ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما قال المهلب فيه دليل على ان المسلم لا يقتل بالذمى الاقتصار على ذلك الوعيد الاخرى والله الموفق

(السبق والرمي)

روى الشيخان عن ابن عمر سابق النبي صلى الله عليه وسلم بالخيل التي قد ضمرت من الحفيا وأمدتها ثنية الوداع وبين التي لم تضر من الثنية الى مسجد بني زريق وكان ابن عمر في من سابق زاد البخاري قال سنيان من الحفيا الى الثنية خمسة أميال أوستة ومن الثنية الى مسجد بني زريق ميل وروى الثلاثة عن أبي هريرة رفعه لا سبق الا في خف أو نصل أو حافر السبق محرمة الجعل أن كان من الامام للسابق فلا خلاف في جوازه وان كان من أحدهما لم يحل لانه قمار وغرر وروى مسلم عن عقبة بن عامر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقرأ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ألا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي فالتدرب فيه مشروع لان من لا يحسنه لا يسمى معدا والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(كتاب النكاح)

روى الشيخان عن ابن مسعود رفعه يامعشر الشباب من استطاع منكم
 الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه
 يا بصوم فإنه له وجاء الباءة الجماع والمراد مؤنته والامر للندب عند الجمهور
 وعند داود للوجوب ووقع في رواية ابن حبان مدرجا تفسير الوجاء
 بالاختصاص وفي الكلام تشبيه يبلغ وروى الشيخان عن أنس بن مالك
 أن النبي صلى الله عليه وسلم حمد الله وأثنى عليه وقال أنا أصوم وأفطر وأصلي
 وأنام واتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني فالمراد هو الاقتصاد
 وهو الذي انحط عليه كلام المخنفين من الصوفية ويدل له ما رواه أحمد عن
 أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالباءة وينهى عن التبتل فيما
 شديدا ويقول تزوجوا الولود الودود فأتى مكاتر بكم الانبياء يوم القيامة
 وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه نسكح المرأة لأربع لمسه ولحسها
 ولجمها ولديها فإظفر بذات الدين تربت يداك فإن الاتصاف بالدين
 خلق جوامع لكل خير وروى أحمد والأربعة عن أبي هريرة رفعه كان
 إذا رفا أنسا تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير
 وروى أحمد والأربعة عن ابن مسعود علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 التشهد في الحاجة أن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من
 شرور أنفسنا ومن شر الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن
 لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ويقرا ثلاث آيات وفي الإرشاد
 لابن كثير عدد الآيات في نفس الحديث وهي يا أيها الناس اتقوا ربكم
 الذي خلقكم من نفس واحدة إلى رقبيا وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا
 الله حق تقواه الآية وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا
 سديدا إلى عظيمها ويخطب العائد بنفسه وهي من السنن المجهورة وقال داود هي

واجبة وروى احمد وابو داود عن جابر رفعه اذا خطب احدكم المرأة فان استطاع ان ينظر الى ما يدعو الى نكاحها فليقبل قال جابر فخطبت جارية فكنت أتخبأ لها حتى رأيت ما دعاني الى نكاحها والنظر الى الوجه والكفين وقال داود ينظر الى جميع بدنها والحديث مطابق وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه لا يخطب احدكم على خطبة اخيه حتى يترك الخطاب قبله او يأذن له النهي للحرمة وذكر النووي الاجماع عليه الجمهور ويصح العقد وقال داود يفسخ قبل وبعد وروى الشيخان عن سهل بن سعد الساعدي رفعه ملكتكم بما ملك من القرآن وفي رواية لمسلم انطلق فقد زوجتكم فاعلمها من القرآن فيجوز كون الصداق منفعة وكون العقد بكل لفظ يقيس معنى النكاح اذا قرن به الصداق او قصد السكاح وروى احمد عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن ابيه رفعه اعلنوا النكاح وصحته الحاكم وروى احمد والاربعة عن ابى بردة عن ابيه رفعه لا نكاح الا بولي ورواه ابو يعلى عن جابر مرفوعا قال الضمياء بأسناد رجاله كلهم ثقات الجمهور على اشتراط الولي وعليه دلت الاحاديث وروى أبو داود والترمذي عن عائشة رفعه أيمما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له وصححه ابن حبان وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن واذن ان تسكت وروى أبو داود والنسائي عن ابن عباس رفعه ليس للولي مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر فلا يزوج الصغيرة الا الاب وروى ابن ماجه والدارقطني رجال ثقات عن أبي هريرة رفعه لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وروى الشيخان عن ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار والشغار ان يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق وروى

أحمد وأبو داود عن ابن عباس أن جارية بكر أمت النبي صلى الله عليه وسلم
 قد كرت أن أباهاز زوجها وهي كارهة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واختلف في وصله وإرساله والحكم للوصل وروى أحمد والأربعة عن
 الحسن عن سمرة رفعه أيمسا امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما فإن وقع
 العقد في وقت واحد أو التيس بطلا وروى أحمد وأبو داود والترمذي
 عن جابر رفعه أيمسا عبد تزوج بغير إذن مواليه أو أهله فهو عاهر فنهكاح
 العبد بغير إذن سيده باطل عند الجمهور وبسطة عنه الخ إذا كان جاهلا
 بالتحريم وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا يجمع بين المرأة وعهتها
 ولا بين المرأة وخالتها وهو إجماع كما ذكره أبو عمر والقرطبي والنووي
 وروى الشيخان عن عقبة رفعه أن أسحق الشروط أن يوفى به ما استحلتم
 به الفروج وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع رخص رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثم نهى عنها وروى الشيخان عن
 علي رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة عام خير
 وروى أحمد والنسائي والترمذي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الحلال والحلال له والتحريم شامل لجميع الصور وروى
 الشيخان عن عائشة في مطابقة ثلاثا تزوجت فطلقت قبل الدخول فأراد
 زوجها الأول أن يتزوجها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا معنى لذوق
 الآخر من عسلها ما ذاق الأول الجمهور ذوق العسيلة كناية عن الجماع
 وبكتفي منه تنسيب الحشفة

(الكفارة والخيار)

روى الحاكم عن ابن عمر رفعه العرب بعضهم أكفاء بعض والموالي
 بعضهم أكفاء بعض إلا حائكا أو حجاما وفيه راولم بسم وأحسن ما قيل في
 الكفارة أنها الدين والحلال واختاره الإمام البخاري وروى مسلم عن

فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها انكحى أسامة
وروى أبو داود والحاكم بسند جيد عن أبي هريرة رفعه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال يا بني يا ضمة انكحوا بأهله وانكحوا اليه وكان حجاما
وروى الشيخان عن عائشة خیرت بريرة في زوجها حين عنقت وهل كان
عبدا أو حرا وكونه عبدا أثبت وكونه حرا يساعده النظر الرجیح فالاصوب
انهم اتخیر مطلقا لانهم ازوجت في حال تلك وقهر فاذا تحررت تجددها حال آخر
قلا بد من تخييرها ونحو ذلك اختارت نفسى فسحق كما يفيد الحديث وروى
أحمد وأبو داود والترمذی عن الضمك بن فيروز الديلمي عن أبيه قالت
يا رسول الله انى أسامت ونحى أختان فقال طلق أيتما شئت وصحبه
ابن حبان والبيهقى وفيه ان نكاح الكفر يبقی بعد الاسلام بلا تجدد عقد
وبه قال الثلاثة وقال النعمان لا يقر منه الا ما وافق الاسلام وروى أحمد
والترمذی وصحبه ابن حبان ان غيلان بن سامة أسلم وله عشر نسوة
أسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يخیرهن من أربعاً وروى أحمد
وأبو داود والترمذی عن ابن عباس رداً للنبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب
على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الاول ولم يحدث
نكاحاً وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رداً للنبي صلى الله عليه وسلم
ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بنكاح جديد قال أبو عيسى حديث
ابن عباس أجود اسنادا والعمل على حديث عمرو بن شعيب اه وهو
قول الجمهور انه ان أسلم في عدتها فالنكاح باق وبعد انقضائها العدة تقع الترفة
بل ادعى الاجماع عليه ابن عبد البر والجوينى وروى أحمد وأبو داود
عن ابن عباس أسامت امرأة فتروجت فجاء زوجها فقال يا رسول الله
انى كنت أسامت وعلمت باسلامى فانزعها رسول الله صلى الله عليه
وسلم من زوجها الثاني وردا الى الاول وصحبه ابن حبان والحاكم ومفاد

هذا مع حديث ابن عباس الاول انه لا يعتبر الاسلام قبل ان تزوج فتكون له ولا ينظر الى العدة وعلى ذلك انحط كلام ابن القيم وروى مالك الامام وابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب ان عمر رضى الله عنه قال ابا رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدها برصاء او محتونة او مجذومة فلها الصداق بمسبسه اياها وهو له على من غره منها أكثر الامة على فسخ النكاح بالعيب ومنه الداء في الفرج كما رواه البيهقي عن ابن عباس والاصوب ان ذلك لا يخص بما ذكر بل كل عيب منفرد لا يحصل به مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار كالتبرس والعمى والطرش والبخر والرجوع على الغار العالم هو الاصوب وبه قال مالك والشافعي في القديم وعليه أصحابه وروى سعيد بن منصور عن ابن المسيب قضى عمران يؤجل العنين سنة قال عياض اتفق العلماء ان لامرأة حق في الجماع فتخير في المعيب ويضرب للعنين أجل سنة لا اختبار زوال ما به والله الموفق وصلى الله على محمد وآله

(عشرة النساء)

روى أبو داود والنسائي واللفظ له عن أبي هريرة رفعه ماعون من أتى امرأة في دبرها ورجاله ثقات والى هذا ذهبت الأئمة الا القليل وذهبت الامامية الى جواز اتيان الزوجة والامة والمملوك في الدبر كذا نقل وقضية المملوك لم نسمعها الا عن القرامطة وهم نادق وروى الترمذي والنسائي وابن حبان عن ابن عباس رفعه لا ينظر الله الى رجل أتى رجلا او امرأة في دبرها واعلى بالوقف وروى الشيخان عن جابر كنا في غزاة فلما قدمنا المدينة ذهبنا لدخل فقال صلى الله عليه وسلم امهلوا حتى تدخلوا ليلا كي تمشط الشعنة وتستجد المغيبة وفي رواية البخاري اذا أطال احدكم الغيبة فلا يطرق اهله ليلا وروى مسلم عن أبي سعيد رفعه ان شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي الى امرأته ونفث في اليد ثم يندس سرها وروى

أحمد وأبو داود عن حكيم بن معاوية عن أبيه قلت يا رسول الله ما حق زوجة
 أحدنا عليه قال تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت ولا تضرب
 الوجه ولا تقبح ولا تمسح ولا في البيت قال الجمهور والجمهور ترك الدخول عليها
 وروى الشيخان عن جابر كانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها
 في قبلها كان الولد أحول فنزلت أسألكم حرث لكم فأثروا حرثكم أني شئتكم
 وروى الشيخان عن ابن عباس رفعه لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله
 قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فإنه إن يقدر بينهما
 ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبدا الم را د لم يضره بطعنه حين يولد ولا بوسوسته
 وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت
 أن تجيء لعنتها الملائكة حتى تصبح وروى الشيخان عن ابن عمر لعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة
 وروى مسلم عن جندوبة بنت وهب حضرت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في أناس فقال لقد هممت أن أنهي عن الغيلة فإذا فارس والروم يعاوان
 ذلك فلا يضر أولادهم ثم سأله عن العزل فقال صلى الله عليه وسلم ذلك
 الوأد أنفي الغيلة وطء الموضع قاله مالك والاصمعي وقد أحاطها النبي صلى
 الله عليه وسلم على التجارب وهي تقتضي أنها مضرّة وهو فهمه صلى الله عليه
 وسلم أيضا والاسهام بالنهاي والعزل الانزال خارج الفرج قال الجمهور
 أنه يجوز عن الحرّة باذنها ويجزم ابن حزم بحرمته ويرده ما رواه أحمد وأبو داود
 عن أبي سعيد الخدري قال رجل يا رسول الله إن اليهود تزعم أن العزل هي
 المؤودة الصغرى فقال صلى الله عليه وسلم كذبته يهود أو أراد الله أن يخلق
 ما استطعت أن تصرفه ورجاله ثقات وروى الشيخان عن جابر كنت أنزل
 على أن ينزل نزل مسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يهنأ وروى
 أحمد والنسائي وابن زيد بن أرقم رفعه أن الرجل في الجنة يعطى قوة مائة

في الاكل والشرب والجماع والشهوة والله الموفق

(باب الصداق)

روى الشيخان عن أنس انه صلى الله عليه وسلم أعتق صفيية وجعل عتقها صداقها واليه ذهب أحمد واسحق وجمع وهو الا صوب ومنع ذلك الجمهور وروى مسلم عن أنس سلمة قالت عائشة رضي الله عنها كان صداقه صلى الله عليه وسلم لازواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ أندرى ما للنش نصف أوقية فذلك خمس مائة درهم وروى أحمد وابوداود عن عمرو بن شعيب رفعه أبا امرأة نكحت على صداق او حياء او عدة قبل عصمة النكاح فهي لها وما كان بعد فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم الرجل عليه ابنته أو أخته والى ما أفاده الحديث ذهب مالك والثوري وهو الا صوب وروى أحمد والاربعة سئل ابن مسعود عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ومات قبل ان يدخل بها فقال لها مثل صداق نساءها وعامها العدة ولها الميراث فقام لعل بن سنان الاشجعي فقال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في روج بنت واشق امرأة هنا مثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود قال البيهقي وابن حزم لا مغفر في اسناده وصحته الترمذى والحاكم وروى الترمذى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز نكاح امرأة على نملين وروى ابوداود عن عقبة بن عامر رفعه خيرا الصداق ايسره وروى ابن ماجه عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم طلق العاتكة وامر اسامة فتمها بثلاثة اناواب والاكثر على وجوبها في حق من لم يسم لها صداق وروى البيهقي في سننه عن ابن عباس قال في الآية المس النكاح والفرضة الصداق ومتعوهن قال هو على الزوج يتزوج المرأة ولم يسم لها صداقا ثم يطلقها قبل الدخول فأمر الله ان يمتعه على قدر عمره وييسره

(الولية)

روى الشيخان عن انس بن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن
ابن عوف أثر صفة فسأله فقال تزوجت على وزن نواة من ذهب فقال بارك
الله لك اولم ولو بشاة نقل عياض عن الاكثر ان النواة عبارة عما صرفه
خمسة دراهم من الورق وجزم به الخطاى واختاره الازهرى والامر بالولية
للندب عند الجمهور وتكون بعد الدخول وهو المنقول من فعله صلى الله عليه
عليه وسلم قاله ابن السكيت وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه اذ ادعى
أحدكم الى ولية فليأتها واسلم عنه رفعه اذ ادعى أحدكم أخاه فليجب
نقل أبو عمر وعياض والنوروى الاتفاق على اجابة وليمة العرس والحاصل
ان الدعوة مقتضية الاجابة ووجود المنكر مانع منها وروى مسلم
عن أبي هريرة رفعه اذ ادعى أحدكم فليجب فان كان صاهماً فليصل وان
كان منطراً فليطعم قال عياض استحب أصحابنا لاهل المسعة كونها
أسبوعاً عملاً بما أشار اليه البخارى فى ترجمة باب الولية وروى الشيخان
عن انس أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خنير والمدينة ثلاث ليال يبني
عليه بصفحة فما كان الا ان أمر بالانطاع فبسطت وألقى عليها التمر والاقط
والسمن وروى أبو داود عن رجل من الصحابة رفعه اذا اجتمع داعيان
فأوجب أقربهما بابا فان سبق أحدهما فأوجب الذى سبق ورجال اسناده
ثقات وروى الشيخان عن عمر بن أبى سلمة قال لى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل بمسايليك وروى الاربعة عن
ابن عباس رفعه أتى بصفحة من ثريد فقال كذا ومن جواربها ولا تأكلوا من
وسطها فان البركة تنزل فى وسطها وسند التمسائى صحيح وروى
الشيخان عن أبي هريرة رفعه ما عاب طعاماً قيل اذا شتمى شيئاً كلد
وان كرهه تركه وعن أبى قتادة رفعه اذا شرب أحدكم فلا ينفس فى الايام

(القسم)

وروى الأربعة وصححه ابن حبان عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم ويعدل ويقول اللهم هذا قسمي في ما أملك فلا تلمني في ما أملك ولا أملك وروى أحمد والأربعة عن أبي هريرة رفعه من كانت له امرأتان قال إلى أحدهما جاء يوم القيامة وشقة مائل وروى الشيخان عن أنس من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلثا ثم قسم وذهب إلى هذه النقرة الجمهور أبو عمر والجمهور أن ذلك حق للزوجة كانت عنده امرأة أم لا وروى الشيخان عن عائشة أن سودة بنت زمعة وهبت يومها العائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وإذا وهبت نوبتها للزوج فقال إلا كثير يصح ويخص بها من أراد وروى أحمد وأبو داود وصححه الحاكم عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضها على بعض في القسم من مكنته عندنا وكان قل يوم الأ وهو يطوف علينا فيدنو من كل امرأة بالامسيس حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها وروى الشيخان عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم لما مرض أذن له أن يزوجها إن يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة وروى عنها كان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأتيهن خرج سهمها خرج بها معه إلا صوبان مشروعية القرعة إذا تمقت أحوالهن فإذا كانت احدها من أعرف بأحوال السفر والأخرى أقوم بمصالح البيت في الحضر روى ذلك بالقرعة قال عياض مشهوره لك واصحابه المنع من القرعة لأنهم من باب الخطر والفهم وحكي عن الحنفية إجازتها اه وروى البخاري عن عبد الله بن زمعة رفعه لا يجلد أحدكم أمر أنه يجلد العبد ولعله يضاجعها أي لا يضربها ضربا ينفقها منه بخلاف الضرب الخفيف والنأديب المستحسن فإنه لا ينفق الطبايع

(الخلع)

روى البخارى عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس قالت يا رسول الله ما أعتب على ثابت في خلق ولا دين ولكنى أكره الكفر في الاسلام فقال ترددين عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة وطلقها تطليقة ولا يى داود والترمذى عن ابن عباس ان امرأة ثابت ابن قيس اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عندها حيضة وهل انخلع طلاق وهو قول الجمهور أو فسخ واليه ذهب ابن عباس وآخرون وهو مشهور مذهب أحمد قال الخطابي وأمرها أن تعتد بحيضة من أقوى أدلة هذا القول قال ابن عباس ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها وانخلع في ما بين ذلك وليس بشئ وابن عباس امام اهل البويع وعليه في هذه المضائق التعويل وحديث البخارى مروي عنه فلا يمكن أن يقال انه لم يبلغه ولا حمد من حديث سهل بن أبى حنيفة وكان ذلك أول خلع في الاسلام وقد حكى به عامر بن الظرب قبل الاسلام فهو من أحكام العرب التي وافقت فيها الشرع والله الموفق المعين

(الطلاق)

روى الشيخان عن ابن عمر في مطلقة في الحيض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمراجعتهما وامسا كهما حتى تطهرتم ثم تحيض ثم تطهرتم ان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن نطق بها النساء الامر بالمراجعة للندب عند الجمهور وللوجوب عند مالك واختاره صاحب الهداية المرغيناني وانتظار الطهر الثاني للطلاق وجوباً عند مالك وصحة حديث الشافعية وقال النعمان وأحمد هو مندوب ففي رواية لمسلم مره فراجعتهما ثم ليطلعا طاهرا أو حاملا فطلاق الحامل سني عند الجمهور فالطلاق البدعي

منه عنده واذا وقع فهل يعتد به قال الجمهور نعم ففي رواية للخزاري وحسبت
تطليقة وقيل لا يعتد به ونصره ابن حزم ورجحه ابن القيم ففي رواية لمسلم وأبي
داود على شرط الصحيح فردها على ولم يرها شيئا وقال اذا طهرت فليطلق
أولئك وقوله وحسبت تطليقة انفق الرواة على عدم رفع هذه الجملة فهي
من رأى ابن عمر أم الحجة قوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه
أمرنا فهو رد والله أعلم وأحكم وروى مسلم عن ابن عباس كان الطلاق
ثلاثا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر
واحدة فقال عمر ان الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه
عليهم فأمضاه عليهم وروى أبو داود عن ابن عباس طلق أبو ركانة أم ركانة
فقال له صلى الله عليه وسلم راجع امرأتك فقال اني طلقها ثلاثا قال قد علمت
راجعها ورواه أحمد بلفظ طلق ركانة امرأتك في مجلس واحد ثلاثا فخرن عليها
فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانها واحدة وفي سندهما ابن اسحق
وصحح القاضي أبو بكر بن العربي ان أحاديثه حجة لزوم الثلاث لمن أوفعها
مجتمعة هو قول الاربعة والجمهور استنادا منهم الى ما رآه عمر والاحاديث
لا تفيد ذلك كما سمعت وأصح قول ابن عباس انها واحدة رجعية وحكامه
ابن مغيث في وثائقه عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وابن الزبير
وعن جماعة من مشايخ قرطبة وحكامه ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس
وهو الا صوب بل الحق الحقيقي بالقبول وما رآه عمر أمر سياسي وأشد الناس
اتباعه الا اخية وقد عداوا عن قوله في هذه المسألة وكل أحد يؤخذ من قوله
ويترك الا النبي صلى الله عليه وسلم وحكي ابن العربي في خاتمة الفتوحات
انه رأى في النوم النبي صلى الله عليه وسلم وقد سأله رجل عن المطلق ثلاثا
في لفظ واحد فقال هي طالق فقام رجل فقال من يقول هذا والله لا رضى
هذا القول قال ابن العربي فقلت له أنت ابليس فصغر وتضاعل حتى اضمحل

والمراد أن الطلاق يقع واحدة وقيل أنه لا يقع أصلاً وليس بشيء والله الموفق
المعين وروى أبو داود والترمذي وصححه عن أبي هريرة رفعه ثلاث
هز من جند النكاح والطلاق والرجعة فيقع الطلاق من الهازل ولا يحتاج
إلى النية في الصريح وهو قول الثلاثة وقال أحمد لا بد من النية لعدم حديث
أئمة الأعمال الخ وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه أن الله تجاوز
لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم فإيقع الطلاق بحديث النفس
وعليه الجمهور وقال أشهب إذا طلق في نفسه وقع الطلاق وساقفه في ذلك
الزهري وابن سيرين ولا يلتفت إلى ذلك وروى ابن ماجه والحاكم عن
ابن عباس رفعه أن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عيسى
فلا يقع طلاق الخطأ والنسيان والمكره عند الجمهور وروى البخاري
عن ابن عباس إذا حرم الرجل امرأته فليس بشيء وروى عنه مسلم فمضى
يعين يكفرها وشرح ذلك ما أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم
ما صاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم إبراهيم في بيت بعض نساءه
فقال يا رسول الله في بيتي وعلى فراشي فجعلها حراماً فقال يا رسول الله
كيف تحرم الحلال فحلف بالله لا يصيبها فنزلت الآية وهو مرسل يؤيده
ما رواه النسائي بسند صحيح عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له
أمة يطؤها فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرمها فنزلت يا أيها النبي لم تحرم
فالتحريم لغو والكفارة لليمين إن حلف هذا معنى ما في الصحيحين وفيه
كفاية وروى البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بنة
الجنون الحلقى بأهلك فهذه اللفظة كناية إذا أراد بها الطلاق وقعه وبه قال
الأئمة الأربعة وروى أبو يعلى عن جابر رفعه لا طلاق إلا بعد نكاح
ولا عتق إلا بعد ملك وصححه الحاكم وروى أبو داود والترمذي عن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه لا نذر لا بن آدم في ما لا عاك ولا عتق

له في المالك ولا طلاق له في المالك وهو قول الشافعية وأحمد وأبو داود وشبهه البخاري عن اثنين وعشرين صحابيا قال أبو عيسى قال محمد هو أصح ما ورد فيه وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن عائشة مرفوعا رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يفيق ورواه ابن حبان وصححه الحاكم والمجتون زائل العقل فيدخل فيه السكران فلا يقع طلاقه عند أحمد وبجساعة من السلف رأسهم عثمان بن عفان وبه قال أهل الظاهر وقال مالك والنعمان والشافعي يقع طلاقه والله الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الرجعة)

روى أبو داود أن عمران بن حصين سئل عن الرجل يطلق ثم يرجع ولا يشهد فقال أشهد على طلاقها وعلى رجعتها وهو موقوف وسنده صحيح ودليله من كتاب الله وأشهد وأدوى عدل منكم بعد ذكر الطلاق والرجعة وظاهر الأمر الوجوب فتاركه آثم والجمهور أنها تصبح بالسهل ثم قال مالك مع النية وقال باقهم لا تشتط النية لانما ازوجة شرعا وأوترجحت قبل علمها بالرجعة فعند الجمهور هي للأول ونكاح الثاني باطل وشرط الله في الرجعة إرادة الإصلاح فلوراجعتها الغرض فاسد فرجعته باطلة والله أعلم وأحكم

(الإيلاء والكفارة)

روى البخاري عن ابن عمر إذا مكث أربعة أشهر وقف المولى ولا يقع عليه طلاق حتى يطلق الجمهور ينفق الإيلاء بكل عين على صريح الاقتناع من الوطء أكثر من أربعة أشهر ولا يكون مضي الأربعة طلاق حتى يوقفه روى الشافعي عن سليمان بن يسار أدركت بضعة عشر من الصحابة كلهم يوقفون المولى وإذا فاء وجهت الكفارة هذا كله للجمهور وإذا وقع الطلاق فهو رجعي عندهم أيضا وروى الأربعة وصحة الترمذي عن ابن

عباس ان رجلا ظاهرا من امرأته ثم وقع علمها فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى وقعت علمي قبل ان اكفر قال فلا تقر بها حتى تعلم ما أمرك الله الظاهر تشبيه المسلم المكلف من تحمل أوجزءها بظهور مؤبد تحريمها وأوجزءه فلا يطاق قبل التكفير إجماعا فلو وطئ فكفارة واحدة عند الأئمة الأربعة وكفارة الظاهر مرتبة إجماعا كما في الآية والرقبة فيها مطلقة وكذا في حديث صخر فيجزئ اعتناق الذميمة وهو قول النعمان وهو الأصوب سمعنا بشرط الآية في الصبيام أن يكون قبل المس فلومس استأنف ان كان الجماع نهارا إجماعا ان نعد فان كان ليلا فكذلك عند مالك والنعمان وأوناسيا للآية وقال الشافعي وأبو يوسف لا يستأنف بوطء الليل أوناسيا فان حصل له في أثناء صومه عذر ثم زال بنى عند مالك وأحمد وهل يعد صاحب الشبق غير مستطيع للصوم ظاهر حديث سلمة انه عذر والأصوب ان الاطعام يستون مدا لكل مسكين مد وقال أكثر أهل العلم اذا لم يهر بها في الظاهر المقيد فلا شيء عليه وأحمد قولى الشافعي ان المؤقت ليس بظاهر والله الموفق المعين

(الامان)

روى مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال رجل يا رسول الله أرأيت لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع فلم يجبه فقال ان الذى سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الله تعالى الآيات في سورة النور ففلاهن عليه ووعظه وذكره وقال ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليهما ثم دعاها فوعظها كذلك قالت لا والذي بعثك بالحق انه لكاذب فشهد أربع شهادات بالله ثم نثى بالمرأة ثم فرق بينهما قال النعمان تصح البداعة بالمرأة والواو في الآية لانه يضى بالترتيب وقال الجمهور فله صلى الله عليه وسلم قد عين وجوب البداعة بالرجل

وقالوا أيضا تقع الفرقة بنفس اللعان وقوله فرق بينهما معناه اظهار ذلك
 وبيان حكم الشرع فيه ورواه البيهقي بلفظ ففرق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بينهما وقال لا يجتمعان أبدا الا صوب انهما لا تحل له ولأى كذب
 نفسه فلو قد فها بمعين حدله والتعن للزوجة ومعلوم انه لا ضرورة الى ذكر
 المعين وهذه أحكام بالنسبة الى اعتدال الناس في أمور الدنيا أما اذا كثرت
 الخبث والفجور وصار الامر بالمعروف من المنكرات والتمسك في الفسق
 هو الشأن والامر فعاد الله ان يره من ظهر صلاحه عن ظهر طلاحه وقد
 قال عادل بنى أمية تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور فعلى
 من ابتلى بالفتوى في هذه الازمنة ان يتوقى جهده وفي المتفق عليه عن ابن
 عمر قال الرجل يارسول الله ما لي قال ان كنت صادقا فهو بما استحللت
 من فرجها وان كنت كاذبا فذلك أبعذك منه وروى عن أنس ابصر وهما فان
 جاءت به ايض سبيطافهوا وزوجها وان جاءت به أ كحل جعدا فله وللذى
 رماها به فيصبح لعان الحامل واليه ذهب الجمهور وفيه دليل على العمل
 بالقيافة ومنع منه هنا وجود الايمان فانما اجاءت به على الوجه المكروه
 وقال صلى الله عليه وسلم لولا الايمان لكان لى ولها شأن وروى أبو داود
 والبخاري برجال ثقات عن ابن عباس أن رجلا قال يارسول الله ان امرأتى لا
 تريد لامس قال غربها قال أخاف أن تتبعها نفسي قال فاستمتع بها الا قرب
 أن المراد انهما لا تتحاشا من محادثة الرجال وجاوسهم اليها وكان ذلك من عوائد
 بعض الناس قال الفقيه ابو عبد الله الطائفي في رحلته انه لما وصل الى
 السودان نزل ببيت بعض تجارهم قال فرأيت امرأة ورجلا يتحاشا في
 ناحية من الدار يمرأى من ذلك التاجر فقامت له ما خطب هذه المرأة وهذا
 الرجل فقال انها امرأتى وذلك الرجل صاحبها وتأنس به فقالت له ما تقول
 فقال ان صحبة الرجال والنساء عندنا لا تؤول الا الى سخر قال الفقيه ابو عبد

الله فحوت رحلى من داره ونزلت في مكان رضىته وأنا اعجب من ضيق
 حوصلة هذا الفقيه مع انى اضيق منه حوصلة كما انه لا ينقض عجي من سعة
 بطان الولي ابن خلدون فانه ذكر عن شريفة من اشراف عرب زمانه انه ظهر
 بها حمل فاختبرت بكارتها فوجدت كما هي فقال الفقيه المؤرخ المذكور انه
 يبحث عن ذلك فوجد انه اغتسلت في ماء ولغ فيه اسد قال الفقيه ابن خلدون
 فلعل الاسد كان اكل رجلا وبقي في فمه من منيه شيء وقع في الماء فالتقطه
 فرج هذه المرأة اغتسلت لان الرحم نازل منزلة المغناطيس للمنى اقول
 وهذا غافل هائل من الفقيه ابن خلدون اوجبه دهاؤه فاني طالعت جمل
 تاريخه المسمى بالعبر فاوجدته نال فيه من اعراض الناس ادنى مثال بل اذامر
 بالحكمة المتواترة عن بعض الملوك يقول سبحانه الله كيف يكون الامر
 كذلك ثم لا يزال يقتل في الذروة والغارب الى ان يضعفها ويفعل ذلك
 لامر ين اولاً انه عالم عامل منشرح والثاني وهو القصد الاعظم رومه ارتقاء
 تاريخه الى اعلى درجات القبول وقد وقع ذلك فان الله سبحانه وتعالى منح
 هذا التاريخ قبولاً عجيباً حتى عند دول الافرنج هكذا كذا والافلا
 لا والله الموفق وروى البيهقي عن عمر من اقر بواده طرفة عين فليس له ان
 ينفسه وروى الشيخان عن ابى هريرة حديث الذي عرض بنفى ولده
 لكونه اسود فقال صلى الله عليه وسلم له لنعرق قياساً على ألوان الابل
 قال ابن المنير يفرق بين الزوج والاجنبي في التعريض بأن الاجنبي يقصد
 الاذية والزوج يعدل لقصد صيانة نسبه وهذا ما لم تكن قرينة غير اللون فان
 انهما برجل فجاءت بولد يشبهه جاز نفيه على الاصوب والله اعلم واحكم

(المدة والاحكام)

روى البخاري عن المسوران سبعة الاسامية تقسمت بعد وفاة زوجها
 ليال فاذن لها النبي صلى الله عليه وسلم فنكحت اولاً ما اخرجه عبد الله بن

أحمد في زوائد السند والضميمة في المختارة وابن مردويه عن أبي بن كعب قالت
 يا رسول الله وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن اهي المطلقة او المتوفى
 عنها قال هي المطلقة والمتوفى عنها ورواه ايضا ابن جرير وابن ابي حاتم
 والدارقطني عن ابي من وجه آخر لقنا ان ما ذكره مخصوص بسبعة والقول
 قول ابن عباس انها تعتد باخر الاجلين من الوضع والاشهر فانه اعمال
 الاليتين لكن حديث ابي قد اوضح الاشكال فتكون آية البقرة منسوخة
 بآية الطلاق والاصوب انه لا بد أن يكون المنفوس فيه الصورة الالدية
 بينة او خفية تعرفها النساء لا مجرد مضغعة او علة وروى مسام عن الشعبي
 عن فاطمة بنت قيس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المطلقة ثلاثا
 لا سكنى لها ولا نفقة وعليه ابن عباس والشعبي وأحمد واسحق واصحابه
 وكافة اهل الحديث فلم يبق لاحد كلام وروى الشيخان عن ام عطية
 رفعتة لا تحمد امرأة على ميت فوق ثلاث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا
 ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس طيبا الا نبذة
 من قسط اذا ظهرت الجمهو والصغيرة داخلية في عموم المرأة فتحد والمطلقة
 بائنا الاحداد عليها وتنع الحادة من الاكتحال وقال مالك والنعمان وأحمد
 يجوز بالانحد للتداوى وبعده هذا حديث أم سلمة منسوخ بحديث
 أسماء بنت عميس أخرجه أحمد وصححه ابن حبان قالت دخل
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن
 أبي طالب فقال لا تحمدى بعد اليوم وقتل جعفر سنة ثمان يوم
 مؤنة عام الفتح واليه ذهب اسحق والشعبي وهو الاصوب لما عرفت
 وروى أحمد والاربعة عن فريسة بنت مالك ان زوجها خرج في طلب عبد
 له فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى أهلي فان
 زوجي لم يترك لي مسكنا عليه ولا نفقة فقال امكش في بيتك حتى يبلغ

الكتاب أجله فقتضى به بعد ذلك عثمان وصححه الذهلي وابو حبان وبه
قال فقهاء الامصار ان المتوفى عنها تعد في بيتها الذي ماتت زوجها وهي فيه
وقال ابن عباس وعائشة وجابر وجعانة من الصحابة تعتد حيث شئت
وروى مالك الامام عن عائشة بسند صحيح قالت الاقراء الاطهار قال
الشافعي اخبرنا مالك عن ابن شهاب ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو
يقول هذا اه وذهب الخلفاء الاربعة وابن مسعود وجمع من الصحابة
الى انها الحيض وبه قال أئمة الحديث وروى الدارقطني عن ابن عمر طلاق
الامة تطليقتان وعدتها حيضتان ورواه عنه مرفوعا وضعفه فليس في
كتاب الله والاخبار الصحيحة التفرقة بين كون الزوجة حرة أو أمة
فالا صوب ان الزوجة مطلقة طلاقها ثلاث تطليقات وعدتها ثلاث
حيض رواه ابو داود وصححه الحاكم عن أبي سعيد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم في سبايا او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل
حتى تحيض حيضة فلا استبراء بحيضة في الامة سبية أو مشترأة والا صوب
في المسألة قول مالك اذا علمت البراءة أو ظنت فلا استبراء وذهب داود
ان الاستبراء في السبايا فلا استبراء في نحو مشترأة لان الشراء ونحوه
كانت زوج عنده وظاهر الحديث جواز وطء السبايا وان لم يدخان
في الاسلام وجواز الاستمتاع قبل الاستبراء روى البخاري عن ابن
عمر وقعت في سهمي يوم جلولاء جارية كأن عنقه ابريق فضة فما لمسكت
نفسى ان جعلت أقبليها والاس ينظرون ويوم جلولاء هو ثاني يوم على
الفرس بعد الفادسية وكان اهل واطول وروى الدارقطني باسناد
ضعيف عن المغيرة بن شعبه امرأة المنة ودامراته حتى يأتمن البيان وهو قول
الصاحبين ورواية عن النعمان وأحسن من الحديث المذكور حديث
لا ضرر ولا ضرار في الاسلام فيفسخ الحاكم النكاح اذا تضررت بترك

النفقة أو خشيت العنت وفي الارشاد عن الشافعي بسنده الى أبي الزناد
 سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق
 بينهما قلت سنة قال سنة قال الشافعي الاشبه أن يكون سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فهذا أقرب مما في الموطأ عن عمر وروى البخاري
 عن ابن عباس رفعه لا يخلون رجل بامرأة الا مع ذي محرم والمحرم من حرم
 عليه نكاح المرأة تأييد الاوطع بشبهة لأمها أو بنتها أو ألعان وروى
 الشيخان عن أبي هريرة رفعه الولد للفراس وللأعاهر الحجر أبو عمر الحديث
 جاء عن بضعة وعشرين نفسا من الصحابة الجمهور الفراس المرأة أي
 لصاحبه الجمهور يثبت الفراس بالحجرة بالمكان الوطع وهو صواب لأن
 المراد الامكان العادي وقال النعمان يثبت بالعقد وان علم انه لم يجتمع بها
 وهو صواب أيضا لان حصول الوالد في هذه الصورة نادر جدا وان وقع في
 مئين من السنين كان ذلك على وجه الكرامة من ذى الفراس فانه قد يكون
 من أهل الخطوة ومن لا تحجبه الجدران والابواب أو من أهل طي الزمن
 فلاحظ أي حنيفة رضى الله عنه حال جسدا وقد علمت ان الصورة لا تقع
 الا نادرا لان الغالب على طباع أو اسط الناس الحذر الشديد من الوقوع
 في العار والفضيحة و به تعلم ان ما هول به ابن تيمية والحافظ ابن القيم قصور
 عن ادراك العوائد وأحوال الناس وقال الجمهور يثبت الفراس بالإمعة أيضا
 بالوطع اذا اعترف به السيد أو ثبت بوجه وأصل ورد الحديث في أمعة زمعة
 وقوله احتجني منه بالسودة قال أصحابنا الملكية في الحديث دليل على
 مشروعية حكم بين حكمين وذلك اذا أخذ الفرع شيئا من أصاين فان
 الفراس أصل يبنى عليه ما تفرع عنه والشبه أصل في القيافة يبنى عليه
 ما تفرع عليه فهذا أعطى النبي صلى الله عليه وسلم هذا الوالد حكمين
 حكمين وهو أولى من إلغاء أحد الاصاين وهو كلام سيدي وما أخذ واضح

من الحديث للمستفيد والحديث دال على ان لعبير الاب ان يستلحق
والاصوب ان اقراره اقرار شهادة فتعتبر فيه أهليتها لان القاسق لا يدري
ما يأتي وما يندر بخلاف الاب وقوله الولد للفراش حصر نسبي لان الحصر
الحقيقي عن يزل لا يكاد يوجد فلا يدل الحديث على عدم اعتبار القيافة وقوله
وللعاهر الحجر أى الخلية والحرامان اللهم لا تحرمنا رضوانك الا كبرياؤا رحم
الراحمين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الرضاع)

روى مسلم عن عائشة رفعت له لا تحرم المصصة والمصتان مفهومه ان الثلاث
تحرم وهو قول داود واتباعه والجمهور ان قليل الرضاع وكثيره يحرم وهو
قول علي وابن عباس كان شر با او وجورا او سعوطا او حقة وروى مسلم
عنها جاءت سهلة بنت سهيل فقالت يا رسول الله ان سدا مسامولى أبى
حذيفة معنا فى بيتنا وقد بلغ مبلغ الرجال فقال ارضعيه تحرم عليه زاد أبو
داود فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاغة والاصوب
ان رضاع الكبير الذى لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق استحبابها
عنه كما يفيد الحديث انما هو ارفع الحجاب فتهل وروى الشيخان عنها
ان أفلح أبا أبى القعيس جاء يستأذن عليها بعد الحجاب قالت فأبيت ان آذن
له فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته فأمرنى أن آذن له وقال
انه عمك وذلك لان سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معها فوجب أن يكون
الرضاع منهما وهو قول الجمهور والأئمة الاربعة وقال ابن عمر وابن الزبير
وعائشة ورافع بن خديج وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود واتباعه
اللبن للمرأة ولا حكم للرجل والاصوب ما للجمهور وروى مسلم كان فيما
أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسجن بخمس
معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى ما يقرأ من القرآن

قوله وهو أى خمس رضعات معلومات يحرم من وقد فهم الشافعى من حديثها ان التحريم لا يكون الا بخمس رضعات وذلك رخصة والحمد لله وحده ورضى الله عن هداة الامة وروى الشيخان عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم أريد على ابنة حمزة فقال لا تحل لى انها ابنة اخى من الرضاة ويحرم من الرضاة ما يحرم من النسب وروى الترمذى وصححه عن أم سلمة رفعتة لا يحرم من الرضاة الا ما اتفق الامعاء وكان قبل القطار وروى الدارقطنى عن ابن عباس لا رضاع الا فى الحولين وروى أبو داود عن ابن مسعود رفعه لا رضاع الا ما انشز العظم وأثبت اللحم ويفسره أثر ابن عباس قبله وروى البخارى عن عتبة بن الحرث انه تزوج بنت أبى اهاب فجاءت امرأة فقالت قد أرضعتك فسال النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف وقد قيل فقارقتها عتبة فنكحت زوجها غيره مفاد الحديث ان شهادة المرضع وحدها تقبل واليه ذهب ابن عباس وأحمد بن حنبل والبخارى وجماعة من السلف ان شهادة المرأة الواحدة هنا عاملة ولو كان من باب الاحتياط لامره بالطلاق ولا ذكره فى روايات الحديث وروى أبو داود عن زياد السهمى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تسترضع الحمة وليست لزىاد صحبة فهو مرسل لكنه موافق للتجارب

(النفقات)

روى الشيخان عن عائشة ان هندا بنت عتبة قالت يا رسول الله ان أباسفيان رجلا شحيح لا يعطينى من النفقة ما يكفينى وبنى الامأخذت من ماله بغير علمه فهل على من جناح فقال خذى من ماله بالمعروف ما يكفيك وبنيك خالوا جب الكفاية من غير تقدير وهو قول الجماهير وقال أبو يعلى الواجب رطلان من الخبز فى كل يوم على المؤسر والمعسر وانما يختلفا فى خمسة الخبز ورجودته وقوله خذى الخ يحتمل انه افتاء وانما حكمه عليه بوب البخارى

فقال باب القضاء على الغائب وروى النسائي عن طارق الحاربي وروى
ابن حشر اش قال قدمنا المدينة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر
يخطب الناس ويقول يدا المعطي العليا وابدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك
وأخاك ثم أدناك فأدناك وصححه ابن حبان وروى مسلم عن أبي هريرة
رفعه للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطيق ولا يجبان
من عين ما يأكله السيد ويلبسه وروى مسلم عن جابر رفعه قال في ذكر
النساء ولهن عليكم كسوتهن ورزقهن بالمعروف ثم الواجب طعامهن وصنعهن
لا القيمة الا برضى المتفق عليه وروى النسائي عن ابن عمر رفعه كفى
بالمرء بما أن يضع من يقوت ورواه مسلم بلفظ أن يحبس ثمن مالك قوته
والذين يقوتهم أهلهم وأولاده وعبيده وروى البيهقي عن جابر رفعه انه قال
في الحامل المتوفى عنها انها لا نفقة لها فان كانت حائلا فبطريق الأولى وتهدم
ان المطلقة بائنا نفقة لها ولا سكنى فالمتوفى عنها من باب أولى لانها آتت الى
ارث لها ولبناتها كان وروى الدارقطني باسناد حسن عن أبي هريرة
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى ويبدأ أحدكم
عن يعول تقول المرأة أطعمني أو طافني تمامه عند الاسماعيلي ويقول
الخدم أطعمني والابن ويقول الابن الى من تدعني اه وينفق على
الابن اذ لم يكن له مال الى أن يبلغ الذكرو تزوج الانثى ثم لا نفقة على
الاب الا اذا بلغ الولد زمانه هذا قول الجمهور وفي الحديث انه يجوز الفسخ
بالاعسار اذا طلبته الزوجة وبه قال عمر وعلي وابو هريرة وجماعة من التابعين
وهو قول مالك والشافعي وأحمد وهو الاصح لهذا الحديث وقول أبي
هريرة هو من كسب بعد قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه هو من
جربني الذي أبته فيكم لانه ورد عنه كما في الصحيحين انه حفظ عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم جربني من العلم الخ وروى الشافعي والبيهقي باسناد

حسن ان عمر كسب الى امرأ الاجناد في رجال غابوا عن نساءهم ان
يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا فلا تسقط
النفقة بالمضي في حق الزوج والواجب على الزوج الاتفاق أو الطلاق

(الخصانة)

مصدر خصنه جعله في خصمه منه بكسر الخاء وهو ما دون الاصل الى الكشف
والصدر وجانب الشيء وشرعاً حفظ من لا يستقل بأمره ووقايتة عما يملكه
أو يضره روى أحمد وأبو داود عن عبد الله بن عمرو ان امرأة قالت يا رسول
الله ان ابني هذا كان يطعن له وعاء وثدي له سقاء وحجرى له حواء وان أياه
طلعتني وأراد أن يزرعه مني فقال أنت أحق به ما لم تنكحني أى فاذا نكحت
وطلب من تنتقل اليه الخصانة ونزع سقط حقه قال ابن المنذر كل من
أحفظ عيته من أهل العلم على هذا وروى أبو داود والنسائي ما يفيد ان
الخصانة للام ولو كافرة الا أنه حديث غير ناھض فلذا الشترط للجهور ان
لا نكون الام كافرة وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ويشترط
أيضا كون الخاضن عاقلاً بالغاً اما العدة وعدم الفسق فالأولى ملاحظتها
أيضا وقال مالك في ابن الامه من حران الام أحق به ما لم تتبع وروى
البخاري عن البراء بن عازب قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بانه حرة
فلما اتها وقال الخالة بمنزلة الام ومقتضاها ان الخالة أولى من الاب لكن خصمه
الاجماع وخالتها كانت تحت جعفر فقيسه ان التزويج لا ينقل الا الى الاب
أو ان حق المنزوجة للزوج فاذا رضى بقيت خصمتها وروى الشيخان
عن ابن عمر رفعه عن بنت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت لاهى أطعمها
وسقته ولا تركتها تأكل من خشاش الارض وفي الحديث من لا يرحم
لا يرحم اللهم أذقنا برد عذوقك وحلاوة رحمتك يا أرحم الراحمين وصلى الله
وسلم على محمد وآله

(اليبوع)

يعتقد البيوع بما يدل على الرضى وان به عاظة ولا يتم دليل على اشتراط
الايجاب والقبول وعلى هذا ما علمت الناس قد عا وحدثنا روى الزرار
وصححه الح. كم عن رفاعه بن رافع رفعه سئل اى الكسب اطيب قال عمل
الرجل ييسره وكل يبيع به ويرور وروى الشيخان عن جابر رفعه ان الله
ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والا صنام فقيل يا رسول الله ارايت
شحوم الميتة فانها تطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس
فقال لا هو حرام ثم قال قال الله اليهود ان الله ما حرم عليهم شحومها مما يملوه
ثم باعوه فاكوائهم قوله هو حرام الضمير راجع الى البيوع فيحوز الا نتفاع
بها ويحرم بيعها وبه قال الشافعي ونقله عياض عن مالك واكثر اصحابه
والنعمان وأصحابه والليث ويؤيده ما رواه الطحاوى برجال ثقات انه
صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فقال ان كان تجامدا فانه لها
وما حولها وان كان مائعا فاستصحب حوايه وروى الشيخان عن أبي مسعود
الانصارى رفعه عن عمن الكلب ومهر البغي وحواوان الكاهن وروى
مسلم عن جابر انه كان له جمل أعيا قال فاحقه في رسول الله صلى الله عليه وسلم
فضر به فسار سيرالم بمثله فقال بعنيته بوقية قلت لا ثم قال بعنيته بوقية
واشتريت حملانه الى أهلى فلما بلغت أئنته بالجل فنقدنى عنته ثم رجعت
فأرسل فى أترى فقال أترانى ما كسبك لا آخذ بملك خذ ودراهمك فهو لك
ومثله فى البخارى وفيه انه يبيع البيوع مع كل شرط يصبح افراده بالعقد كما
روى عن عثمان انه باع دارا واستثنى سكناها شهرا وروى الشيخان
عن جابر أعتق رجلا من عبد الله عن دبر فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم
فباعه زاد أبو داود والنسائي لم يكن له مال غيره زاد الاسماعيلي وعليه دين
فباع مال الفلاس ويعطى للفرعاء أو لصاحبها ينقده على نفسه ولو مدبراً

وروى الشيخان عن ميمونة رفته ان فارة وقعت في سمن فساتت فيه
فقال القوما وما حولها وكلوه زاد أحمد والنسائي في سمن جامد لانه
حينئذ يبعين مباشر النجاسة بخلاف المائع وروى مسلم عن ابن
الزبير سألت جابرا عن غن السنور والكلب فقال زجر النبي صلى الله
عليه وسلم عن ذلك والجهو رعى تحريم بيع الكلب مطلقا وجواز بيع
السنور اذا كان فيه نفع وروى الشيخان عن عائشة قالت جاءني
بريرة وقالت اني كابت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعينني
فقلت ان أحب أهلك ان أعدها لهم ويككون ولاؤك لي فعاتت فذهبت
بريرة الى أهلها فقالت لهم فأبوا عليها فجاءت من عندهم ورسول الله
صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن
يكون لهم الولاء فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال خذيها
واشتري لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق فعاتت عائشة ثم قام النبي صلى الله
عليه وسلم في الناس فقال ما بال أقوام يشترون شروطا ليست في كتاب الله
ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله
أحق وشرط الله أوفق وانما الولاء لمن أعتق فوله واشترط ليهم قال الشافعي
اللام بمعنى على الكتابة مشروعة ندبا وأجازها الجمهور ومالك وأحمد على
نجم واحد لقوله فكاتبوهم ولم يفصل وهو الا صوب وفيه جواز بيع المسكاتب
عند تعمير الاداء وبه قال مالك وأحمد وهو الا صوب لقوله صلى الله عليه وسلم
المكاتب رقيق ما بقى عليه درهم رواه أبو داود وابن ماجه وروى النسائي
وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن حبان عن جابر كنا نبيع سرارنا
أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا هذا أمثل
ما في المسألة من المرفوع واليه يرجع على بعدان وافق عمر على منع البيع
رواه عبد الرزاق عن علي بأصح أسانيد له والا فرب ان كان الولد حيا

فلا تباع لانه فطيرة رحم كما قال عمروان كان ميتا فتباع والمسالمة من صهاب
المسائل والجهور على منع البيع مطلقا وروى مسلم عن جابر بنى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن يبيع فضل الماء زاد في رواية وضرب الجبل ظاهرا الحديث
سواء كان الماء في أرض مباحة أو مملوكة وروى البخارى عن ابن عمر
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب النحل وأجاز جماعة من
من السلف استعجاره للضراب مسددة معلومة أو ضربات معلومة لان
الحاجة تدعو اليه وحملوا النهى على التنزيه وروى الشيخان عن ابن
عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبلية كان الرجل
يبتاع الجزور الى أن تنتج الناقة ثم ينتج النى في بطنها لانه ان أجبل النتن
بذلك كان فيه غرر فى الاجل وان كان البيع لنتاج النتاج كان فيه غرر فى
المبيع وروى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء
وعن هبته وذهب جماعة من السلف الى جواز بيعه وجماعة منهم الى
جواز هبته لمفهوم حديث وأى رجل تولى قوما بغير اذن مواليه فعليه
لعنة الله الخ وهو فى الصحيحين أما حديث الولاء لحمه كل لحمه النسب
الخ فأنكره الحافظ الذهبي وشنع على من أثبته لكن الجمهور على المنع
مطلقا كما قرره مالك الامام فى الموطا وروى مسلم عن أبى هريرة رفعه نهى
عن بيع الخصاة وعن بيع الغرر بيع الخصاة بجميع نفاسه من بيع الخطر
والقمار وانما أفردت للتصنيف علم افا انه كان يبيعا متارفا عندهم ومن
الغرر بيع الاجنسة فى البطون والطير فى الهواء وكل ما لا يقدر على تسليمه
ولا يتم ملك البائع له وروى مسلم عنه رفعه من اشترى طعاما فلا بيعه
حتى يكتب له وروى أحمد عن حكيم بن حزام قلت يا رسول الله انى ابتاع
بيوعا فلا يحل لي منها وما يحرم قال اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه
وبالعوم فى كل بيع قال ابن عباس وهو قول الجمهور وأخرج الجماعة

عن ابن عمر كنا نشترى الطعام من الركبان جزافا فمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نبيعه حتى ننقله قال ابن قدامة لا نعلم خلافا في جواز بيع الصبرة جزافا وروى أحمد والنسائي عن أبي هريرة رفعه نهى عن بيعتين في بيعة ولا بن داود من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الواربا قال الشافعي كبعثك بألفين نسيئة وبألف نقد على اللزوم فهو بيع فاسد لما فيه من الجهالة والذافال فله أو كسهما أو الواربا يعني ان أمره جار بين ذلك وفيه غرر وخلافة وروى الخمسة عن عمرو بن شعيب الخ رفعه لا يحل ساف وبيع ولا سلطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع مالم يس عندك وصححه الترمذي وابن خزيمة كبعثك هذا العبد بألف على أن تقرضني ألفا وكان يشترط على المشتري ان لا يبيع ولا يهب وكان يبيع السلعة قبل قبضها وأما الرابعة فروى أبو داود والنسائي عن حكيم بن حزام قالت يا رسول الله يأتيني الرجل يريد مني البيع ليس عندي فأتبع له من السوق قال لا تبع مالم يس عندك فلا يحل بيع الشيء قبل ان يملكه وروى مالك عن عمرو بن شعيب بلا غانم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العربون والحديث له طرق قال مالك هو ان يشتري أو يشتري ويعطى دينار أو درهم أو يقول ان أخذت السلعة فهو من ثمنها والا فهو لك فأبطله مالك والشافعي لما فيه من الغرر والشرط الفاسد وروى عن عمر وابنه وأحمد جوازه كأنهم رأوه من المعاملة بالسماح والاول أصوب وروى الخمسة عن ابن عمر قالت يا رسول الله اني أبيع الابل بالبيع فأخذ الدينار عن الدرهم والدرهم عن الدينار فقال لا بأس ان تأخذها بسعر يومها مالم تفترقا ويتكلم شيء ولغة بسعر يومها في رواية أبي داود فقط وروى الشيخان عن ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش هو لغة استئثار الصبيد ليصماد وسرعا الزيادة في السلعة ليغر وهو أيضا استئثار للارغبة فيها قال ابن بطال النجش عاص

بالاجماع وعندنا كالحنفية البيع صحيح ويثبت الخيار للمشتري ومشهور
 أحمد ورواية عن مالك انه فاسد وروى أحمد والثلاثة عن ابن عمر رفعه
 نهى عن المحاقلة والمزاينة والمخابرة وعن الثنبا الا أن تعلم فالاولى بيع الزرع
 بالخططة كما قاله جابر راوى الحديث والثانية بيع الرطب بالياس كتجر
 برطب وز يبيب بعنب وبذلك فسرهما ابن عمر كما رواه مالك والثالثة كراء
 الارض بيمض ما تنبته وتأتى فى المزارعة الرابعة ان يبيع شيئا ويستثنى
 بعضه ان كان معاوما صحيح والافلا وروى البخارى عن أنس نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمخابرة والملازمة والمنا بذة والمزاينة
 والمخابرة بيع الثمر أو الزرع قبل أن يبدو صلاحه والملازمة قال أبو هريرة
 ان يلمس الثوب من غير نظر اليه ولا نشرله والمنا بذة ايجاب بيع الساعة
 بمجرد تبذرها اليه أما الغائب فقال الحنفية يصح وله الخيار برؤيته وقال
 الشافعى لا يصح وفلا يصح ان وصف والافلا وروى الشيخان عن
 طاوس عن ابن عباس رفعه لا تألقوا الزكبان ولا يبيع حاضر لباد قال ابن
 عباس لا يكون له سمسارا وابتداء التلقى من خارج سوق الساعة الذى
 تباع فيه وروى أبو داود والترمذى وصححه ابن خزيمة عن أبي هريرة
 رفعه فان تلقى انسان فصاحبه بالخيار اذا أتى السوق وهو فى مسلم أيضا
 والسمسار متولى البيع والشراء لغديره بأجرة والشراء كالبيع روى ابو
 داود عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر لباد هي كلمة جامة لا يبيع له ولا
 يتباع له شيئا وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه لا يبيع الرجل على
 بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها التكفأ فى
 ألتاءها ولمسلم لا يسوم المسلم على سوم المسلم وذلك ان يكون قد وقع البيع
 بالخيار فيقول رجل للمشتري افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص
 من ثمنه وكذا الشراء على الشراء ان يقال ذلك للبائع والسوم على السوم
 ان يقول لرب الساعة بعد الاتفاق على البيع بدون عقد أنا أشتريها منك

بأكثر بعد الاتفاق على الثمن وأما بيع المزايذة فروى أصحاب السنن
 أنه صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقد حافى من يز يد قال أبو عمر وهو جائز
 اتفاقا والخطبة على الخطبة أجمع العلماء على تحريمها إذا حصلت الإجابة
 ولم يترك وإذا وقعت فقال داود يفسخ النكاح وهي رواية عن مالك وقال
 الجمهور يصح ويكون عاصيا وروى أحمد عن أبي أيوب الانصاري
 رفعه من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة وصححه
 الترمذي والحاكم وروى الدارقطني عن عباد بن الصامت لا يفرق
 بين الأم وولدها حتى يبلغ الغلام أو تحيض الجارية وهذا في التفريق
 الاختياري أما الجبري كالفرق بالقسمة في الموارث فهذا أمر قهري
 على المالك والتفريق بين البهائم يصح على الأصوب قياسا على الذبح
 وروى أحمد وأبو داود والترمذي عن أنس غلا السعر فقالوا يا رسول الله
 سعر لنا فقال إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق أنى لا أرجو أن ألقى
 الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال فالسعر مظلمة والمظلم
 حرام واليه ذهب الأكثر وروى مسلم عن معمر بن عبد الله رفعه لا يحتكر
 إلا خايط الجمهور لا احتكار إلا في القوت وقال أبو يوسف كل ما أضر
 بالناس حبه فهو احتكار وإن ذهب أو ثيابا وما أضر به إلى الصواب وإنما
 خصه الجمهور بالقوتين الطعام والعلف تقييدا له بمنهجه الراوى فمن مسلم
 عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر الزيت فقيل له فقال لأن معمر كان
 يحتكر قال أبو عمر كانا يحتكران الزيت وروى الشيخان عن أبي
 هريرة رفعه لا تصروا الأبل والغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن
 يحلبها إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من تمر أو مسلم فهو بالخيار
 ثلاثة أيام والرديسة التصرية للجمهور ومن الصحابة والتابعين على
 ما اقتضاه الحديث وهو الأصوب وروى مسلم عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بلالا
 فقال ما هذا يا صاحب الطعام فقال أصابعه السماء يا رسول الله قال فهلا
 جعلته فوق كي يراه الناس من غش فليس مني فيه تحريم الغش وهو اجماع قال
 سفيان بن عيينة مثل هذا الكلام لا يؤول لم يكون أبلغ في الزجر المراد أقول
 بل لا يصح تأويله لأن من قصد المسلمين بالملكيد فهو خال من الإيمان رأسا
 وروى الطبراني في الاوسط باسناد حسن عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
 رفعه من حبس الغنم أيام القطاف حتى يبيعه ممن يتخذ خمر افقد تقوى النار
 على صبرة فيحرم بيع الغنم لمن يتخذ خمر اجماعا وروى الخمسة عن
 عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضممان وصحة
 ابن خزيمة وابن حبان وابن القطان وضعفه البخاري بمسلم بن خالد الزنجي
 فإنه ذاهب الحديث فاذا رد البيع بالعيب وكان قد حصل له دخل عند
 المشتري فهو له مطلقا سواء القوائد الاصلية والفرعية لأنه اؤتلف بين مدة
 الفسخ والعقد لكان ضمنا نه من المشتري وكذا الامة وتوطأ لا يمتنع ردها بمجرد
 الوطء وقال أهل النظر والثوري واسحق ان الوطء جنابة فلا ترد ويرجع
 على البائع بأرش العيب والاصوب الاول وروى أحمد وأبو داود
 والترمذي عن عروة البارقي ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه دينار يشتري
 به أضيحية أو شاة فاشتري به شاتين فباع احدهما بدينار وأتاه بشاة ودينار
 فدعاه بالركبة فكان لو اشتري ثرا بالربح فيه قال المنذري والنووي
 اسناده حسن صحيح وحديثه فالحق الموقوف يشهد بالاجازة كان شراء أو
 يباعا وذهب الى ذلك جماعة من السلف لهذا الحديث وقال الشافعي لا يصح
 مطلقا وقال مالك يصح الشراء لا البيع جمعا بين هذا الحديث وحديث لا نبيع
 ما ليس عندك فإن ملك الغير ليس له وروى ابن ماجه والبرار والدارقطني
 عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء ما في بطون الانعام

وعن يبيع ما في ضروعها وعن شراء العبد وهو آبق وعن شراء المغنم حتى تقسم
 وعن ضرورة الغنائم فيه شهر بن حوشب قال البخاري هو حسن الحديث
 وقوي أمره وقال أحمد ما أحسن حديثه وضرورة الغنائم ان أقول أغوص
 في البحر غوصة بكذا وذلك غرر كالذي قبله وأما الصوف على الظهر فأجازه
 مالك وجماعة لا نه مشاهد يمكن تسليمه فيصح كما يصح من المذبح وما فيه
 من غرر فهو خفيف وهو الا صوب وروى أبو داود عن أبي هريرة رفعه
 من أقال مسالما بيعته أقاله الله عشرته وصححه ابن حبان وروى الزرار من
 أقال نادما فلا سلام ليس بشرط وما ذكره إمامنا بقية الشروط فلا دليل
 عليه والله الموفق المعين وصلي الله وسلم على محمد وآله

(الخيار)

روى مالك في الموطأ عن ابن عمر رفعه البيهقي بالخيار ما لم يفرقا لا يبيع
 الخيار قال مالك ليس لهذا عندنا حكم معروف ولا أمر معمول به فيه اه وذلك
 لسار واه أحمد واهل المحاسن الثلاثة من زيادة ولا يحل له ان يفرقه خشية ان
 يستعمله فآخر الحديث عاد على اوله بالابطال حيث ان ثبت له الاستمالة قبل
 التفارقة والحاصل ان الحديث غير محكم بل هو من حيز المتشابه فلا يثبت به
 خيار المجلس وهو قول مالك وأهل المدينة والثوري وأهل النظر بل قال
 عياض هو قول معظم السلف اه فكثرة التمثل لتصحیح المذاهب ليس
 من الانصاف والله الموفق الهادي وروى الشيخان عن ابن عمر قال ذكر
 رجل للنبي صلى الله عليه وسلم انه يخذع في البيوع فقال له اذا باعتم فقل
 لا خلافة فيثبت الخيار بالغبن ان لا دابة له في البيع والشراء وهو قول مالك
 واحد وهو الا صوب

(باب الربا)

ويقال الربا والرزية كرتية ويطلق على كل بيع محرم واصله الزيادة في
 القدر أو الاجل روى البخاري عن ابن أبي جهميفة ومسلم عن جابر عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال
 هم سواء وروى مسلم عن عباد بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر
 بالتمر والمالح بالمالح مثلاً بمثل وسواء بسواء يدايد فإذا اختلفت هذه
 الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد قالت الظاهرية لاربا الا
 في هذه الستة واعلمه هو الا صوب من قول الجمهور بثبوته في ماعدادها مما
 يشاركها في العلة لانه لم يقر لهم قرار على ان هذه العلة ماهي واضطراب
 المقالة دليل الجهالة وروى الشيخان حديث أبي هريرة وأبي سعيد
 يارسول الله اننا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين فقال لا تفعل بيع الجميع
 بالدرهم ثم اتبع بالدرهم جنيناً وقال في الميزان مثل ذلك قال أبو عمر أجمعوا
 على أن ما أصله الوزن لا يجوز بيعه كيلا وما أصله الكيل أجاز منه بعضهم
 الوزن فبيع الجنس بالجنس يجب فيه التساوى وان اختلفا جودة ورداءة
 وروى مسلم عن فضالة بن عبيد اشترى يوم خيبر قلادة فيها خرز وذهب
 باثني عشر ديناراً ففصلها فوجدت ذهباً أكثر من اثني عشر فذكرت
 ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تباع حتى تفصل وذهب لذلك الحديث
 كثير من السلف ومالك والشافعي وأحمد لان الشك في التماثل كبحق
 التفاضل وقال الحنفية وآخرون تجوز بأكثر مما فيها من الذهب وما هو
 ببيعهم من القول الاول وأجاز مالك في السيف المحلى أن يباع بجنس حليته
 إذا كانت قيمتها ثلث قيمته فدون قال ابن حزم وهو قول ريك قلت
 لا أرك من عقلي من يزعم ان الله قادر على أن يهدم ذاته وهو ابن حزم

المذكور وروى الخمسة وصححه الترمذي عن سمرة بن جندب ان
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وبه قال مالك
والنعمان وأحمد قال مالك الا اذا اختلفت المنفعة كمنعيب بأربعة أبعرة
ليست مثله وروى أبو داود وأحمدان البيهقي بالعين مفاارقة للدين وصححه
ابن القطان حديث أحمد والى تحريمه ذهب مالك وأحمد وبعض الشافعية
وهي ان يشتري السلعة بثلاثة ويبيعها للبائع بسنة الى أجل وذلك با
بلامرية فانه لا فرق بينه وبين ان يقرضه ثلاثة بسنة وروى أبو داود
والترمذي وصححه عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي
والمرتشي والراشي باذل المال توصلا الى الباطل فيأذله توصلا الى حقه
ليس برأش وفي حديث ثوبان زيادة الراش وهو الماشي بينهما وروى
البيهقي قيل لابن عمرو بن العاص انا بأرض ليس فيها ذهب ولا فضة
أفبيع البقرة بالبقرةين والشاة بالشاتين فقال أمرني رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن أجهز جيشا فنفدت الابل فأمره النبي صلى الله عليه وسلم
أن يتابع ظهرا الى خروج المصدق فكنت آخذ البعير بالبعيرين الى أجل
الصدقة حملة مالك على ما اذا اختلفت المنفعة كما علمت فقد جمع بين
الحديثين وهو الا صوب وروى الشيخان عن ابن عمرو بن العاص نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة ان يبيع تمر خائطه بتمر كيلا
أوز يبيع كيلا أوز رعه بطعام كيلا وروى الخمسة عن سعد بن أبي وقاص
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن اشتراء الرطب بالتمر فقال
أينقص الرطب اذا بيعس قالوا نعم فنهى عن ذلك وصححه ابن المسيبي وان
كان مالك فدعا له عن داود بن الحصين لان مالك لا يقي شيئا به بعد ذلك
فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على التحدث به عن شيوخه وخالد
أبو عياش قال المنذرى روى عنه ثقات وقد اعتمدوه مالك مع شدة نقده

قال الحاكم لا أعلم أحدا طعن فيه وروى اسحق بن راهويه عن ابن عمر
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ يعني الدين بالدين.
قال أحمد وعليه أجمع الناس اه فلذا رواه مالك في الموطأ لدليلا مسلما

(الاريا وبيع الاصول والثمار)

روى الشيخان عن زيد بن ثابت رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الاريا ان يتبع بحرصها كيلا العربية في النخل كالنخلة في الشاء والابل
وعلى جواز هذه الرخصة الجمهور بشرط التقابض فيما دون خمسة أوسق
ارواية الشيخين عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص
في بيع الاريا بحرصها من التمر فيما دون خمسة أوسق او في خمسة أوسق
وقيل لا يشترط التقابض ومحل الرخصة الرطب نفسه كان على رؤس
النخل أو قد قطع كما بوب لذلك البخاري أقول المجني تناوله الرخصة
من باب أولى بل النص شامل له بدون قياس وروى الشيخان عن ابن
عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدوا صلاحها
نهي البائع والمبتاع وكان اذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهتها
وروى أبو داود عن أبي هريرة رفعه اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة
عن أهل كل بلد فاذا رفعت العاهة جاز البيع والاتباع على التبعة الى
ان تتم مدة القطف وهي معلومة أيضا وروى الشيخان عن أنس رفعه
لا يتبع الثمار حتى ترهى قيل وما زهوها قال حتى تحمار أو تصفر وروى
أحمد وأبو داود والترمذي عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد وصححه ابن حبان
فيجوز بيع السنبل المشتد وهو قول الجمهور فاذا بيع الزرع أو الثمر قبل
بدوا صلاح تبعه الارض او الشجر صح وروى مسلم عن جابر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوائح وقال بهم تأخذ مال أخيك بعير حتى

الجوح الاستيصال فإذا اجيحت الثمرة وضع منها عن المشتري كما يفيد
الحديث ولا عطر بعد عروس وروى الشيخان عن ابن عمر رفعه
من ابتاع نخلا قد ابرت فثمرتها للبائع الا ان يشترط المبتاع ومفهومه انها
قبل الابار للمشتري وهو مذهب الجمهور والله الموفق وصلى الله وسلم
على محمد وآله

(السلم والقرض والرهن)

روى الشيخان عن ابن عباس رفعه من اسلف في شيء فليسلف في كيل
معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم المراد في قدر معلوم من كيل او وزن
او عدد او ذرع وشرطه الاجل كالا بن عباس وجماعة من السلف وهو
الا صوب وتقدر رأس المال في المجلس واجاز مالك تأخير اليوم واليومين
وروى البخارى عن عبد الله بن ابي اوفى وعبد الرحمن بن ابيزى قال كنا
نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتينا انباط من الشام
فنسألهم في الحنطة والشعير والزبيب الى اجل مسمى قيل اكان لهم زرع
فالا ما كنا نسألهم عن ذلك فالشرط ان كان الوجود عند حلول الاجل وقال
النعمان لا بد ان يكون المسلم فيه موجودا من العقد الى الحل والاول قول
مالك والشافعى وروى البخارى عن ابي هريرة رفعه من أخذ أموال الناس
يريد ادائها دي الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها اتلفه الله وروى البيهقى
برجال ثقات عن عائشة قالت يا رسول الله ان فلانا قدم له بز من الشام
فلو بعثت اليه فأخذت منه ثوبين نسيت الى ميسرة فبعثت اليه فامتنع فقيه
سجواز يبيع النسيتة والتأجيل الى ميسرة وروى البخارى عن ابي هريرة
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يركب بنقته اذا كان مرهونا والدر
يشرب بنقته على الذى يركب ويشرب النقة الى ظاهره ذهب احمد
واسحق وان الانتفاع انما يكون بالركوب والدر فقط وفولهما ا صوب

عن قول الجمهور لا ينتفع المرتهن بشئ من الرهن وروى الدارقطني والحاكم
عن أبي هريرة رفعه لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه
والحديث جوده ابن وهب وبين أن قوله غنمه الخ من قول ابن المسيب
يعني أن الرهن لا يذهب في يد المرتهن بما فيه إذا كانت قيمته ألفا والدين
خمسمائة وعجز الرامن عن فككه بل يباع ويعطى للمرتهن قدر دينه فقط
والله أعلم وأحكم وروى مسلم عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم استلف من رجل بكرة فقدمت عليه ابل المصدقة فأمر أبا رافع أن
يقضى الرجل بكرة فقال لا أبجد إلا خيارا رباعيا فقال اعطه اياه فان خيار
الناس أحسنهم قضاء ظاهره في الصفة والعدد وقال مالك لا تحل الزيادة
في العدد وروى الحرث بن أبي أسامة عن علي رفعه كل قرض جرم منفعة
فهو ربا ورواه البيهقي موقوفا على ابن مسعود وأبي وابن سلام وابن عباس
والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(التفليس والحجر)

روى الشيخان عن أبي هريرة سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره وروى
أبو داود وابن ماجه عن عمر بن خليفة أتينا بأهريرة في صاحب لنا فدأفلس
فقال لا أقضين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم من أفلس أو مات
فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به وصححه الحاكم وروى مالك عن
أبي بكر بن عبد الرحمن من أسلاف زيادة على ما في الصحيحين وإن مات
المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء ولا اختلاف للحديث في الميتة
اختلفت الأقوال حتى عند أصحابنا المالكية وروى ابن خزيمة وابن
حبان الحديث بالفظ إذا ابتاع الرجل سبعة ثم أفلس الخ ومعلوم أن الخصاص
الموافق للعام لا يخصص العام فمن وجد متاعه عند مفلس الخ فهو أحق

يه كان من بيع اومن فرض وروى ابو داود والنسائي عن عمرو بن الشريد
عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لى الواجد يحل عرضه وعقوبته
فأجاز الجهور الجهر عليه وبيع الحما كم ماله وقالوا انه يفسق وترد شهادته
بمطل عشرة دراهم وروى الدارقطني عن ابن كعب بن مالك عن أبيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ ماله وباعه عن دين كان عليه
وصدحه الحما كم أما الحجر على البالغ اسفه وسوء تصرف فلا صوب قول
اللعمان انه لا يحجر على حر بالغ واذا بلغ الصغير خمسا وعشرين سنة يجب
تسليم ماله اليه وان كان غير ضابط وروى الشيخان عن ابن عمر عرضت
على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن اربع عشرة سنة فلم يحزني
وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني زاد اليه قى
فلم يحزني ولم يرني باغت وصدحها ابن خزيمة فان خمس عشرة مكلف
بالغ احكام الرجال وهذا امر واضح يحده كل احد من نفسه مع اعتدال
المزاج وعدم طر والافات وروى الاربعة عن عطية القرظي انهم عرضوا
يوم قريضة فقتل من اثبت ومن لم يثبت خلى سبيله وهو على شرط
الصحيحين وروى احمد و ابو داود والترمذي عن عمرو بن شعيب الخ
رفعه لا يجوز للمرأة امر في ما لها اذا ملك الزوج عصمتها حمله الجهور على
حسن العشرة واستطابة النفس استدل لا بمفهومات الكتاب والسنة
ولم يذهب الى ظاهر الحديث الا طائفة والاعدل قول مالك ان تصرفها
في الثلث والله الموفق وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الصلح)

المراد هنا الصلح لقطع الخصومة الواقعة في الاملاك والحقوق روى ابن
حبان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين
المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا والمسلمون على شروطهم

الاشترط احل حراما او حرم حلالا وروى الشيخان عن ابي هريرة
رفعه لا يمنع جار جاره ان يضع خشبة في جداره وروى ابن حبان والحاكم
عن ابي حميد الساعدي رفعه لا يحل لامرئ ان يأخذ عصا أخيه بغير
طيب نفس منه فوضع الخشبة لا يحل الا بطيب نفس ويندب لصاحب
الجدار ان لا يمنع هذا قول مالك والشافعي وهو الاصح وقضاء عمر المذکور
في الموطا باجراء الخليل في أرض محمد بن مسلمة ولو على بطنه فيه ان اجراء
الماء في الارض فيه منفعة لصاحب الارض بخلاف مثل الخشب في
الجدار والله أعلم وأحكم

(الحوالة والضمان)

ويشترط في الحوالة لفظها ورضا المحيل بلا خلاف وهل هي بيع أو استيفاء
قولان روى الشيخان عن ابي هريرة رفعه مطلق النفي ظلم واذا أحيل
أحدكم على ملي فليتيح سمه الجهور على الاستيجاب فاذا تعذر على المحال
عليه التسليم افقر حدث رجوع على صاحبه على الاصح وبه قال النعمان
أما اذا جهل الافلاس حال الحوالة فله الرجوع قطعا وروى أحمد وأبو
داود والنسائي عن جابر انه صلى الله عليه وسلم امتنع عن الصلابة على ميت
عليه ديناران فقال أبو قتادة الديناران على فقال صلى الله عليه وسلم حتى
الغريم ويرى منهما الميت قال نعم فصلى عليه لكن نسخه حديث الشيخين
عن ابي هريرة لما فتوح الله عليه الفتوح قال أنا أولى المؤمنين من أنفسهم
فن توفي وعليه دين فعلى قضاءه أي ان لم يترك وفاء كما في رواية للبخاري
وروى في آخر الحديث وعلى كل امام بعدك قال وعلى كل امام بعدى من
بيت مال المسلمين قال ابن بطال فان لم يفعل الامام ذلك فالانتم عليه وروى
ابن ماجة عن ابن شبيب الخ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كفالة سسناده ضعيف وأبطل ابن حزم ضمان الوجه مطلقا

كان في مال أُوحد وعن عمر بن عبد العزيز في جوازها آثار وهي حجة من
قال به وقول ابن حزم في احتجاجة ان كفته تموه بطلبه اذا غاب فهو تكليف
الحرج يقال عليه حرج دون حرج والا لكان لا يتكف ولا يكف الا ما هو
في طاقته والا بطل الضمان والالتزام من أجله والله أعلم وأحكم

(الشركة والوكالة)

روى أبو داود عن أبي هريرة رفعه قال قال الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن
أحدهما صاحبه وروى أحمد وأبو داود عن السائب بن أبي السائب
الخرزومي انه كان شريك رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فيجاءه
يوم الفتح فقال مرحبا بأخي وشريكي فالشركة حكم جاهلي وأقره الشرع
وروى النسائي عن ابن مسعود اشتركت أنا وعمار وسعد في ما نصيب
يوم بدر فجاء سعد بأسيرين ولم نجح بشيء هذه شركة الا بدان وقد ذهب
الى بطلانها الشافعي وأبو ثور لبناها على الغرر وهو واضح والآخر من رواية
أبي عبيدة عن أبيه وهو لم يذكر فيه شيئاً وروى أبو داود وصححه عن
جابر بن عبد الله أردت الخروج الى خيبر فأتيته النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اذا أتيت وكيلي بخيبر فخذ منه خمسة عشر وسقاً فان ابتغى منك آية فضع
يدك على ترقوته وروى الشيخان عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعث عمر على الصدقة فيه دليل على التوكيل وان بعث العمال لقبض
الزكاة سنة نبوية والله الموفق

(الافراد)

روى ابن حبان وصححه عن أبي ذر قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
قل الحق ولو كان مرا وفي الحديث والنقصا أحاديث من هذا الباب

(العارية)

بشد يد الماء وتخفيته أو يقال عاره وهي إباحة المنفعة روى أحمد والاربعة
عن سمرة بن جندب رفعه على اليد ما أخذت حتى تؤديه فهي مضمونة مطلقا
واليه ذهب ابن عباس والشافعي وأحمد واسحق وروى أبو داود
والترمذي رفعه أمانة إلى من ائتمك ولا تخن من خانك المعنى الأخير
حملة الجمهور على الاستحباب وهو المسمى بمثله الظفر والاصوب فيها قول
المالكية من قدر على شيئه فله أخذه ان يكن غير عقوبة وأمن فتنة ورديلة
وجميع الفتن بين المسلمين انما تقوم من هذه المسألة ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن يعلى بن أمية قال لي
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتتك رسل فاعطهم ثلاثين درعا قلت
يا رسول الله أعارية مضمونة أوعارية مؤداة قال بل عارية مؤداة ان تؤدى
ان بقيت عنينا ولا تضمن ان تلفت ففيه دليل على ان العارية لا تضمن
الا بالتضمن ويؤيده ما رواه أبو داود والنسائي والحاكم عن صفوان بن
أمية ان النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه درعا يوم حنين فقال اغضب
يا محمد قال بل عارية مضمونة والله الموفق المعين

(الوديعة)

روى ابن ماجه عن عمرو بن شعيب الخ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من أودع وديعة فليس عليه ضمان وفي اسناده الثني بن الصبح وهو متروك
الا ان الاجماع وقع على انه لا ضمان على الوديع والله الموفق

(الفصم)

روى الشيخان عن سعيد بن زيد رفعه من اقتطع شبرا من أرض ظالما
طوقه الله اياه يوم القيامة من سبع أرضين فيه ان الارضين السبع متراكمة

لا فتق بينهما والا كفى ان يطوق التي غصبها لا تفصلها وان من ملك أرضاً
ملك أسفلها الى تخوم الارض والجمهور انهم انضموا بالغصب اذا تلت لان
ثبوت اليد استيلاء وان لم يكن نقل وروى البخاري والترمذي عن
أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عند عائشة فأرسلت
أحدى أمهات المؤمنين بقصعة فيها طعام فغضربها عائشة
بيدها فكسرتها فغضبها وجعل فيها الطعام وقال كلوا ثم وضع
القصعة الصحيحة للرسول وحبس المكسورة فقيهه ان من استهلك شيئاً
ضمن مثله مطلقاً وهو للشافعي والكوفية وقلنا كالحنفية يضمن مثل المثل
وقيمة المقوم قال ابن حزم انه ليس في تعليم الظلمة أكل أموال الناس أكثر
من هذا فيقال للظالم خذ الاقشة وفصلها ثياباً ولا تأزمك الا القيمة وهكذا
فنعول له لا يقول هذا الا أنت واما الامة فقد أجمعت على ما نفيده آية ولا
تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون نجارة عن تراض منكم وروى
أبو داود وأحمد والترمذي عن رافع بن خديج رفعه من زرع في أرض قوم بغير
إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته وحسنه الترمذي ونقله عن البخاري
وهو قول مالك وأحمد وإسحق وأكثر علماء المدينة وذهب الجمهور ان الزرع
لصاحب البذر الغاصب وعليه أجره الارض والا فهو بطلان كما ترى
وروى أبو داود عن رجل من الصحابة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليس لعرق ظالم حق وروى الشيخان عن أبي بكره رفعه ان دعاءكم
وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وهو
اجماع وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الشفعة)

روى الشيخان عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في ما لم
يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولم يسلم الشفعة في كل

شرك في أرض أور بع أو حائط لا يصلح ان يبيع حتى يعرض على شريكه
وللطحاوي برجال ثقات قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شيء
ان كان عقار اور بع او مئة ولا وهو قول النعمان وثبت حديث التميم عن
ابن عباس مرسل او مرفوعا والجهور لا تثبت في المنقول وهل للشريك
الشفعة بعد ان يعرض عليه شريكه كما هو الواجب فيرد الاكثر له ذلك وقال
الثوري وطائفة من اهل الحديث بل تسمي شفعة عنه واختاره ابن ذى
الشرفين ويشمل الحديث الشفعة في الاجارة وروى النسائي وصححه
ابن حبان جارا الدار أحق بالدار والبخاري عن أبي رافع رفعه الجار أحق
بصفته الصقب محرقة القرب ففي الحديثين اثبات الشفعة بالحوار وهو
الاصوب وروى الاربعة وأحمد عن جابر ينتظر بها وان كان غائبا
وحديث الشفعة كل عقار أنكرته الأئمة في جملة أحاديث في الشفعة

(القراض)

أصله الاجماع روى مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب
عن أبيه عن جده انه عمل في مال لعثمان على ان يرجع بينهما وهو موقوف
صحيح وروى الدارقطني برجال ثقات عن حكيم بن حزام انه كان اذا
أعطى رجلا مقارضة كان يشترط عليه ان لا يجهل ما في كفه رطبة ولا
تحملة في بحر ولا تنزل به في بطن مسيل ان فعلت شيئا من ذلك فقد ضمن
ما في القراض حكم جاهلي أقره الاسلام لموضع الحاجة اليه والرفق بالناس
ويكون بمقدار ما يجاوز التصرف على مال نقد الادينا في ذمة العامل عند
الجهور فان خالف العامل شرط ما له الحفظ ضمن ان تلف المال والافال عقد
باق أما ان خالف شرط ما له التجارة فهو فقهولي ويتوقف البيع على اجازة
المالك والله أعلم وأحكم

(المساقاة والاجارة)

روى الشيخان عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل
 خيبر بشرط ما يخرج منها من تمر أو زرع وقال لهم نقرمكم على ذلك ما شئنا
 ولمسلم دفع اليهم نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ولهم بشرط
 تمرها فيه صحة المساقاة والمزارعة وهو قول العمرين وعلى وسائر فقهاء أهل
 الحديث وانما يجوز ان مجتمعين وفي قوله نقرمكم ما شئنا دليل على الصحة
 وان كانت المدة مجهولة وهذا الحديث ناسخ لاحاديث النهي عن المزارعة
 قال الخطابي قد عقل المعنى ابن عباس وانه ليس المراد بأحاديث النهي تحريم
 المزارعة بشرط ما يخرج من الارض وانما أريد بذلك ان يتناحوا وان يرفق
 بعضهم ببعض اهـ وروى البخاري عن ابن عباس احتجهم النبي صلى الله
 عليه وسلم وأعطى الذي حجه أجره ولو كان حراما لم يعطه واليه ذهب
 الجمهور وفيه جواز التداوى باخراج الدم وهو اجماع وروى مسلم
 عن أبي هريرة رفعه قال قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى
 بيمينه غدور ورجل باع حرا فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا ولم يعطه أجره
 وروى البخاري عن ابن عباس رفعه ان أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب
 الله كانت الاجرة على الرقية به أو تعليمه أو تلاوته أو هداؤه الى ميت
 وخلاف هذا قصور عن مدارك الشريعة وروى البيهقي من طريق أبي
 حنيفة موصولا عن أبي هريرة رفعه من استأجر أجيرا فليسم له أجرته
 والله الموفق

(احياء الموات)

روى البخاري عن عروة عن عائشة رفعته من عمر أرضا ليست لاحد
 فهو أحق بها قال عروة وقضى به عمر في خلافه ولا يشترط في ذلك اذن

الامام عند الجمع ورائع الشرطان لا يكون فيما حق للغير ولو بكونها مري
أو محتطاً لاهل قرية وروى البخارى عن ابن عباس ان الصمعي بن
جثامة أخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حى الا لله وارسله وفى
البخارى عن الزهرى تعليقا ان عمر حى الشرف والر بنده زاذ بن أبى شبيب
عن نافع عن ابن عمر لا يل الصدقة ولا يحى الامام لنفسه بل لساها وللمسلمين
وروى أحمد وابن ماجه عن ابن عباس رفعه لا ضرر ولا ضرار زاد البيهقى
عن أبى سعيد رفعه من ضار ضاره الله ومن شاق شق الله عليه وروى أحمد
عن ابن عباس رفعه الطريق المنياء سبعة أذرع ويرفع الضرر عن الأبار
والعيون والانهار بما تعطيه العادة فى رفعه وروى أبوداود والترمذى
عن علقمة بن وائل عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أقطعه أرضاً
بمحضر موت والاقطاع من الفىء لا من حق مسلم أو معاهد وروى أحمد
وأبوداود برجال ثقات عن رجل من الصحابة قال غزوت مع النبي صلى الله
عليه وسلم فسمعتة يقول الناس شركاء فى ثلاثة فى الكلا والماء والنار
والله أعلم وأحكم

(الوقف)

أجازهم جل العلماء وقال الاقل لا يجوز أى لا نعلم تعرف له حقيقة ولا ثبت
له طريقة ولذا أجاز النعمان بيعه وقول الاقل هو المتمعن اليوم لا مور منها
ان أهل المذاهب فرعوا فيه تفاريع خارجة عن حدود الشريعة ومنها انه
اليوم عبث لان كل أحد يعرف ان الاوقاف اليوم عرضة للظلمة والنظر
عليها وانها لا تجرى مجراها ولا تلم بشئ من قصد الواقف أصلاً ومنها انهم
يقصدون بها حرمة ان الورثة فلذا يوفهون على البنين دون البنات ومع هذه
الاحوال والقصود فلا أظن مسلماً يقول بجواز اليوم ومن أراد أن يحوز
فضيلة الصدقة الجارية المذكورة فيمار واه مسلم عن أبى هريرة رفعه ان امارات

ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له فليتعهد بقبيصة من بيوته أو حائط من حوائطه ما دون الثلث صدقة مثلاً على فقير أو طالب علم أو رجل صالح تحصل له هذه الفضيحة على أكل وجهه والله الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الهبة)

روى الشيخان عن النعمان بن بشير ان أباه أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني نخلت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك نخلته مثل هذا قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرجعه اتقوا الله واعداوا بين أولادكم وفي رواية لمسلم فأشهد على هذا غيري وفي رواية لا أشهد على جور التسوية ان تكون عطية الذكور والاثني سواء علمارواه البيهقي باسناد حسن عن ابن عباس رفعه سؤا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلا أحدا انفضت النساء فلا حديث دالة على وجوب المساواة بين الأولاد في الهبة وصرح به البخاري وهو قول الثوري وأحمد واسحق وقالوا انها باطلة مع عدم المساواة وارتضاها السيد المحدث المحقق المعروف بابن ذى الشرفين اليمني وهو الحق وروى أحمد والأربعة عن ابن عمر وابن عباس رفعاه لا يحل لرجل مسلم ان يعطي العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى والده وهو مذهب الجماهير وقال النعمان يحل الرجوع في الهبة دون الصدقة والهبة اذى رحم وحكم الام حكم الاب عند الاكثر أما الزوجان فقال الزهري رأيت القضاة يقيمون المرأة فيما وهبت ازوجها ولا يقيمون الزوج فيما وهب لها وهو قولنا والى عدم الرجوع من الجانبين مطلقا ذهب الجمهور وهو الاصحوب اليوم لان خداع النساء غلب خداع الرجال في هذه الأزمنة وروى البخاري عن عائشة رفعته كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها وقال

الشافعي ان الهبة للشواب باطلة لا تنعقد لانه بيع بثن مجهول وروى
 الشيخان عن جابر رفعه العمري لمن وهبت له ولابي داود والنسائي
 لا ترقبوا ولا تعمر وافن ارقب شيئا او اعمر شيئا فلورثته اه ارقب واعمر
 بالبناء للمجهول والعمري ان يقول اعمر ترك هذا الخاطئ اي بجته لك مدة
 عمرك وبمعناها الرقبي لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه وهي
 من أحكام الجاهلية الا ان الشرع امضاها ما كانتا ماصحيجان أعطيت له
 لا رجوع فيه بعد الموت كما تفيد الاحاديث ويتوجه الملك الى الرقبة كما قاله
 الجمهور وهو الاصح وروى البخاري في الادب وأبو يعلى بإسناد
 حسن عن أبي هريرة رفعه تهادوا وتحابوا اي لان الهدية نافعة في اصلاح
 ذات البين وجلب المودات واتصال الاخوة في الله تعالى وروى الشيخان
 عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا نساء المسلمين لا تحقرن
 جارة جارتها وافرسن شاة والله الموفق المعين

(اللقطة)

روى الشيخان عن أنس مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمرة في الطريق
 فقال لولا خوفا انهما من الصدقة لا كانتا فيجوز أخذ الشيء الخفيف الذي
 يتسامح فيه ولا يحجب التعريف به وفيه حديث على الورع أيضا وروى
 الشيخان عن زيد بن خالد الجهني جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فسأله عن اللقطة فقال اعرف عقاصها او كء هائم عرفها سنة فان جاء صاحبها
 والافشأ بك بها قال فضالة الغنم قال هي لك أولا خيمك اول لذئب قال فضالة
 الابل قال مالك وطعامها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى
 يلقاها ربهما قوله والافشأ بك بها نفسه يرميها في رواية لمسلم ثم عرفها سنة
 فان لم تعرف فاستنقها فان جاء ظالمها يوما من الدهر فأدها اليه وهو قول
 فقهاء الامصار مالك والشافعي والثوري والاوزاعي وأما فضالة الغنم فقال

مالك هو والذب فيها سواء وقال الجنة يرضون قيمتها أصحابها اذا أكلها
 وروى الترمذي عن ابن عمر رفعه اذا مر أحدكم بمخاض فليأكل ولا يتخذ
 خبثه واستغربه أبو عيسى وهو بالاستغراب تحقيق فانه لا يحل مال امرئ
 مسلم الا بطيب نفس منه قال القاضي أبو بكر وأهل المغرب لا تطيب أنفسهم
 بذلك لما جيلوا عليه من الشح بخلاف أهل المشرق فانهم يأمررون القومة
 على الحوائط والاموال باطعام من مر قلت ذلك في زمانه وأما اليوم فقد
 انعكست القضية بل اصطلحت على الشح جميع البرية الا ما شاء الله
 ولا حول ولا قوة الا بالله وصلّى الله وسلّم على محمد وآله

(القضية)

روى الاربعة عن بريدة رفعه القضية ثلاثة رجل عرف الحق فقضى به
 فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار
 ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فهو في النار ففي الحديث
 انتهى عن تولية الجاهل القضاء فلا يولى الا عالم بالاحكام وأنا أرجو والله
 تعالى ان من كان على بالله من السمة النبوية مقدار ما تضمنه هذا المؤلف
 وكان عالما باللسان نحو او بلاغة فهو عالم حقا بشرط ان يضم الى ذلك حفظا
 من التقوى التي هي سبب نزل الروح الالهي على القلب بالعلوم الوهية
 والانوار الربانية والافهات هيئات وحكي لي عن بعض من تقلد الفتوى
 ان فاما قال له معتذرا والله لم افعل هذا الفعل فقال له انا عاتبك على المأضي
 وانت تخبرني عن المستقبل فهذا الرجل عرف ان المضارع مستقبل
 ولم يعرف انه اذا دخلت عليه لم صرفته الى الماضي ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم وروى احمد والاربعة عن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين وروى البخاري عنه رفعه
 انكم لتحرصون على الامارة وستكون ندامة يوم القيامة فنعم المرصعة

وبئست الفاطمة وروى مسلم عن ابي ذر قلت يا رسول الله ألا تستعصمني
قال انك ضعيف وانها امانة ويوم القيامة خزي وندامة الا لمن اخذها
بحقها وأدى الذي عليه فيها وروى الشيخان عن ابي بكرة رفعه لايحكم
احد بين اثنين وهو غضبان وروى احمد وابوداود والترمذي عن علي
رفعته اذا تقاضى اليك رجلان فلا تقض الاول حتى تسمع كلام الآخر
فسوف تدري كيف تقضى قال علي رضي الله عنه فما زلت قاضيا بعد فان
سكت الخصم او قال لا أقرو ولا انكر حكم عليه لانه متهم والحقكم انما شرع
لنقمع المتمردين فان كان المدعى عليه غائبا حكم عليه عند مالك والشافعي
وغيرهما لما تقدم من حديث هناد وقال النعمان لايحكم عليه وروى
الشيخان عن ام سلمة رفعته انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ان يكون
ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما اسمع منه فن قطعت له من حق
اخيه شيئا فأتا اقطع له قطعة من النار فينفذ حكم الحاكم ظاهرا باطنا وهو قول
الجمهور وقال النعمان انه ينفذ ظاهرا وباطنا وهذا معدود من زلله رضي الله عنه
فلا يتبع عليه والا صرح انه صلى الله عليه وسلم لا يجوز عليه الخطأ في الاجتهاد
في الاحكام وقيل يجوز ولا يقر عليه بل ينهيه الله على ذلك ومثل النعمان
اذا أخطأ نهيهم على ذلك اخوانه والله الموفق الهادي وروى ابن خزيمة
وابن حبان عن جابر رفعه كيف تقدس أمة لا يؤخذ من شديدهم الضعيفهم
وروى ابن حبان والبيهقي عن عائشة رفعته يدعى بالقاضي العادل يوم
القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمي انهم يقض بين اثنين في مرة وأضر
الناس على القاضي العدل خلاء السوء من الوكلاء والا عوان قال القاضي
أبو بكر بن العربي رفع الي في ولايتي القضاء قوم بخاربون خرجوا الي رقة
فأخذوا منها امرأة فسألت من كان ابتلا في الله بهم من المفتشين فقالوا ليسوا
بمخاربين لان الحراية في الاموال لا الفروج فقلت لهم انها في الفروج

لأصبح فان الحر يرضى بنهب ماله دون الزنا بزوجه أو ابنته ولو كانت عتوبة
 فوق ما ذكره الله تعالى لكنت في من يسلب الفروج وحسبكم من بساء
 صحبة الجهلاء مغرما في الفتيا والقضاء اهـ والحاصل ان الولايات
 الشرعية قد صلب عليها صلاة الجنائز من قبل زمان القاضي الحافظ وسألت
 بعض القضاة عندنا بالمدينة المنورة وكان من أهل الصرامة والميل الى
 الاستقامة فقالت له كيف حالك في أحكامك فقال يا فلان والله مع صرامتي
 هذه اني قد عجزت عن الحكم الا بالوجاهات ولا حول ولا قوة الا بالله
 وروى البخاري عن أبي بكره رفعه ان يفلح قوم ولو أمرهم امرأة وقالت
 الحنفية يجوز توليتهم الاحكام الحدود وذهب ابن جرير الى جواز توليتهم
 باطلاق والحديث يرد عليهم فان الناس محيّل بهم الى الفلاح غيرهم يورثون
 في التأخر عن أسسها به والسعي في جلبه واكتسابه وروى أبو داود
 والترمذي عن أبي مريم الجهني عمرو بن مرة رفعه من ولاه الله شيئا من
 أمور المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دون حاجته
 زاد الطبراني برجال ثقات ومن كانت همته الدنيا حرم الله عليه جوارى
 فاني بعثت بخراب الدنيا ولم أبعث بعمارتهما وروى أحمد والاربعة عن
 أبي هريرة رفعه لعن الله الراشي والمرتشى في الحكم قال الشاذلي في العزبة
 قال ابن مسعود السمحت الوشوة في كل شيء وقال أيضا هو أن يقضي الرجل
 لآخره حاجة فيهدى اليه هدية قلنا له يا أبا عبد الرحمن ما كنا نرى ذلك
 الا الاخذ على الحكم فقال الاخذ على الحكم كفر قال تعالى ومن لم يحكم بما
 أنزل الله فأولئك هم الكافرون وقال النعمان رضي الله عنه اذا ارتشى الحاكم
 انزل في الوقت وان لم ينزل بطل كل حكم يحكم به بعد ذلك قال القرطبي
 وهذا أي ما ذكره النعمان لا يجوز ان يختلف فيه ان شاء الله تعالى اهـ
 كلام الشاذلي والامر كما ذكر القرطبي اتفاق لكن هذا كله في المرتزق من

بيت المسال أما غيره فمتجوز له أجرة مثله فقط ولم يكن حاكما والله الموفق
 الهادي وروى أبو داود عن عبد الله بن الزبير قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن الخصمين يفعدان بين يدي الحاكم

(الشهادات)

روى مسلم عن زيد بن خالد الجهني رفعه ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي
 بشهادته قبل أن يسأله وهذا في شهادة لا يعلم بها صاحب الدعوى فيأتي
 اليه ويخبره بها كما قاله يحيى بن سعيد الأنصاري وما رواه الشيخان عن
 عمران رفعه خيركم قريء ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون قوم
 يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤمنون وينسذون ولا يفون
 ويظهر فيهم السمن فعنه شهادة الزور حكاه أبو عيسى عن بعض أهل
 العلم أو الشهادة على قوم بانهم من أهل النار وعلى قوم بانهم من أهل الجنة كما
 يقوله بعض أهل الأهواء قال المجد القرن مائة على الأصح لقوله صلى الله
 عليه وسلم لغلाम عش شرنا فعاش مائة سنة اه قال الجمهور والفضيل
 بالنظر الى كل فرد فرد وقال أبو عمر بل بالنسبة الى الجموع وإملا الأصوب
 قول الجمهور بالنظر الى الصحابة وقول أبي عمر بالنظر الى القرنين بعدهم
 أو الثلاثة وهذا المترجي هو مفاد الأحاديث وروى أحمد وأبو داود عن
 ابن عمر رفعه لا تجوز شهادة سنان ولا خائبة ولا ذي غمر على أخيه ولا
 شهادة القانع لأهل البيت العمر الحقدوز ناومعني والقانع هو خادم أهل
 البيت والحديث ضعفه عبد الحق وقال البيهقي لا يصح من هذا شيء اه
 يعني فالمشترط العمد الكافي في الآية الكريمة قال الجمهور هي ملكة تمنع
 اقتراف الكبائر وصغائر الحسنة كسرقة لقمة والردائل المباحة كقبول بطريق
 والأصوب ما قاله شدت عصره الامام ابن ذى الشرفين ان العمدل هو من
 غلب خيره على شره ولم يجرب عليه اعتياد المكذب اه وروى أبو داود

عن أبي هريرة رفعه لا تجوز شهادة يدوي على صاحب قرية قال مالك
لما فيه من الجفاء في الدين وذهب الاكثر الى قبول شهادتهم لقبوله صلى
الله عليه وسلم شهادة الاعرابي على هلال رمضان وروى مسلم وأبو
داود والنسائي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بين وشاهد
قال أبو عمر لا مطعن في اسناده وروى مثله أبو داود والترمذي عن أبي
هريرة وصححه ابن حبان وبه قال مالك والفقهاء السبعة والجمهور من
الصحابة والتابعين وذلك في الاموال كما قاله عمرو بن دينار راويه عن ابن
عباس وقيل لا يخرج عنه الا الحد والنصاص لانهم لا يثبتان بذلك اجماعا
وقال النعمان وأصحابه لا يقضى الا بالشهود فقط واعل الا صوب ان
ذلك موكول الى أحوال الشاهدين والخالفين فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
من شهد له خزيمة كفاه نظرا الى حاله وبعده عن التهم والامر صعب فلا تغتر

(الدعوى واليقات)

روى البيهقي باسناد صحيح عن ابن عباس رفعه لو يعطى الناس بدعواهم
لادعى قوم دماء رجال وأموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر
وأصله في الصحيحين واليه ذهب سلف الامة وخلفها وروى البخاري
عن أبي هريرة رفعه انه عرض على قوم اليمين فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم
أبهم يخلف وروى الشيخان عن الاشعث رفعه من خلف على عين هو
فما فاجر لقي الله وهو عليه غضبان وروى أحمد وأبو داود عن أبي موسى
ان رجلا من اخيصه في دابة ولا بينة لهما فقضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم انهما بينهما نصفين وبه قال الثوري وأهل الرأي في ما اذا كانت بيد
أحدهما أيضا وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن جابر رفعه من خلف
على منبري هذان يمين آمنه تبوأ مقعده من النار وهو قول الجمهور انه يجب
التعليق بالمكان والزمان وقال الحنفية والحنابلة لا يجب على الخائف

الاجابة الى ذلك وروى المدارقطنى عن جابر ان رجلا من اخنصمها فى نافة قال كل واحد منهما نتجت عندى وأقام بينة فقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن هب فى يده ربه قال مالك والشافعى وهو الاصبوب وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق اى المدعى اذا نكل المدعى عليه وروى الشيخان عن عائشة قول مجزز المدلىجى فى زيد واسامة وقد غطيا رؤسهما بقطيفة وابتدأ اقدامهما ان هذه الاقدام بعضها من بعض واستبشار النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فتمتير التقيافة فى ثبوت النسب وهو قول مالك والشافعى والبيهقي والاصح الا كتمان بواحد كما فى الحديث ونسب اسامة ثابت على كل حال بالفراس وان كان اسود لسواد أمه ام أبى بركة الحديشية وفى المواطن عمر كان يلبط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم فى الاسلام بالقيافة اى حيث لافراس وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الجنائيات والحدود)

روى الشيخان عن ابن مسعود رفعه لا يخل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث الذيب الزانى والنفس بالنفس والمفارق لدينه التارك للجماعة ويكناول هذا الخوارج اذا قاتلوا وأفسدوا وروى أبو داود والنسائى عن عائشة رفعته بالفظور رجل يخرج من الاسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يصاب أو ينفي من الارض وظاهر الحديث والآية ان الامام مخير فى المحارب بين هذه العقوبات وروى الشيخان عن ابن مسعود رفعه أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة فى الدماء وروى أحمد والاربعة عن سمرة رفعه من قتل عبده قتلناه ومن جدد جدد عنه وبه قال الشيخى انه يقتل الحر بالعبد مطلقا وقال النعمان الا اذا كان مسيده والاصوب قول الثلاثة انه لا يقتل الحر بالعبد مطلقا لقوله تعالى الحر بالحر

فيما كتب علينا وأما قوله النفس بالنفس فهو مما كتب في التورية على
 أهلها وشريعتنا جاءت بالتخفيف ووضع الاتقال وروى أحمد والترمذي
 وابن ماجه وصححه ابن الجارود عن عمر رفته لا يقاد الوالد بالولد قال أبو
 عيسى فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم اه وروى البخاري
 عن أبي جحيفة رضى الله عنه قلت أعل هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن
 قال لا والذي فاق الحبة ورأى النسيمة إلا فهم يعطيه الله تعالى رجلا في القرآن
 وما في هذه الصحيفة قلت وما بها قال العقل وفكالك الأسير وان لا يقتل
 مسلم بكافر قال نزعته الشيعة من أن عليا عنده جانب من الوحي غير القرآن
 والسنة من تكذب بهم التي ربحا جرتهم إلى المروق من الدين وكون المسلم
 لا يقتل بالكافر قودا هو مذهب الجاهل وروى الشيخان عن أنس بن
 مالك أن جارية وجدت قدر ضا رأسها بين حجرين فساووها من صنبع بك
 هذا أفلان أفلان حتى ذكروا يهوديا فأومأت برأسها فأخذ اليهودي فأقر
 فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بين حجرين فيجب
 القصاص بالمثل وبه قال مالك والشافعي ومحمد وهو الأصوب ويقتل
 الرجل بالمرأة وإليه ذهب إلا كثروا يكون القود بمنزل ماقتل به وهو مذهب
 الجمهور وحديث لا قود إلا بالسيوف قال ابن عدى طريقه كلها ضعيفة ولا
 شبهه عند مالك وإليه الحديث الوارد بذلك قال ابن كثير في إسناده
 اختلاف كثير اه والأصل عدم اعتبار الآلة فكل ما أزهق الروح
 أو جيب القصاص والقتال بالواط أو السحر يخلق حتى يموت بل في
 الحديث حد الساحر ضربة بالسيوف كما يأتي وروى أحمد والدارقطني
 عن عمرو بن شعيب ألع أن رجلا طعن رجلا في ركبته فجاء إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال أقدني فقال حتى ترأى ثم جاء إليه فقال أقدني فأقده ثم جاءه
 فقال يا رسول الله عرجت فقال قد نهيتك فعهيتني ثم نهى أن يقتل من

جرح حتى يبرأ صاحبه أى خوفا من السراية الى النفس او عثل في الجسم
وروى مالك في الموطأ بسنده الى أبي هريرة ان امرأتين من هذيل رمت
احدهما الاخرى فطرحتا جثثهما فقتل فيهما رسول الله صلى الله عليه
وسلم بكرة عبد او وليدة روى ان الرمي كان بحجر وروى بممود فسطاط
وروى بسطاح أى بمود يرقق به الخشب فترك مالك كل ذلك لاضطرابه
وزاد الشيخان ثم ان المرأة التي قضى عليها بالكرة توفيت فقتل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ميراثها وزوجها وان العتق على عصبتها من
رواته الليث عن ابن شهاب قال أبو عمر لم يذكرك مالك قتل المرأة فيه من
الاختلاف والاضطراب بين أهل النقل والفقهاء من الصحابة والتابعين
فمن بعدهم أى رواية فقتلتها وجثثتها فحدثت شبهة العمد فيه اختلاف كثير كما
تقدم وحديث المرأتين فيه اختلاف كثير في المتن فاقصر مالك مته على ما عليه
الفتوى وعمل أهل المدينة وهو انه لا شبهة عمد وقد تقرر في الاصول ان عمل
أهل المدينة من المرجحات عند الاختلاف والاضطراب والله أعلم وأحكم
فقول مالك والليث ان القتل عمد أو خطأ فقط هو الاصول لان الضرب
بالسوط والتضييب الرقيق كثيرا ما يقتل اما بحسب قوة الضارب واما
بحسب ضعف بنية المضروب ومن الاول ان بعض الامراء الانجاد قتل
أسدا بسوط فقال فيه المتنبي القصيدة المشهورة ومنها

أجسد الاسد الهز برسوطه * لمن اتخذت حسامك المصية ولا

يل ذكر الاخبار يون ان المعتصم ضرب أسدا بتمرة فادخل رأسه في جوفه
ويتضح في الطرف الثاني ان يقال ان ضعف البنية تقتله هذه الاشياء بمساركة
ضعف بنيتها والحامل التي قد تم خنق جثثها في غاية الضعف من البنية فلذا
قضى فيها بالقتل فدل حديث الضميمة و ينظر اليه من قول خليل وهل
يقص من شريك سبع أو جرح نفسه أو جرحي أو مرض بعد الجرح أو عليه

نصف الدية قولان ثاني الشقين وباعوا اعتراض ابن مرقوق على خليل
 يلامين والله الموفق الهادي وروى الشيخان حديث الربيع بنت النضر
 انها كسرت ثنية بجارية فطالب أهلها القصاص فأبى أنس بن النضر فقال
 صلى الله عليه وسلم يا أنس كتاب الله القصاص ثم إن القوم رضوا فذمه وقال
 أبو داود قلت لأحمد كيف القصاص في كسر السن قال تبرأ وروى أبو داود
 والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس رفعه من قتل في غميلة أو رميا فعليه عقل
 الخطا ومن قتل عمدا فهو قود ومن حال دونه فعليه لعنة الله الطرف الاول
 فيه اجمال فلذا قال مالك انه هدر والطرف الثاني يفيده ان الواجب في العمد
 هو القود وهو قول النعمان وهو الاصحوب اى الا أن يرضى الجاني بدفع الدية
 وروى الدارقطني بإسناد على شرط مسلم عن ابن عمر رفعه اذا أمسك
 رجلا رجلا وقتله الآخر قتل القاتل وحبس المسك هذا اذا عرف
 ذامن ذا أماما رواه البخاري عن ابن عمر انه قال قتل غلام غيلة فقال عمر
 لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلهم به فهو عند عدم معرفة المسك من القاتل
 والمسألة مزلة قدم وحديث انه صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بعهده وقال
 أنا أولى من وفي بدمته رواه عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن اليلمانى مرسل
 وابن اليلمانى ضعفه جماعة وحديثه مرسل ومخالف وفي سننه ابراهيم
 ابن محمد بن أبي ليلى ضعيف وصله الدارقطني عن ابن عمر بسند واه
 ومع هذا فقد قال به النعمان رضى الله عنه والا صوب أن يحمل على ان هذا
 المسلم كان من الدعار الذين لا يبقون على أحد مسلما كان أو كافرا والله
 الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(الديات)

روى أحمد وأبو داود في المراسيل والنسائي وابن خزيمة عن أبي بكر بن
 محمد بن حزم عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل

البن من اعتبط مؤمناً قتلاً على بينة فإنه قد دال أن يرضى أولياء المقتول وإن
 في النفس الدية مائة من الابل وفي الأنف اذا أوعب جددسه الدية
 وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي الذكر الدية وفي
 البيضة الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة
 نصف الدية وفي المأومة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمس
 عشرة من الابل وفي الموضحة خمس وعلى أهل الذهب ألف دينار قال
 العقيلي حديث ثابت محفوظ وقال أبو عمر شهرة هذا الكتاب ونلقى
 الناس له بالقبول تغنيه عن الاسناد ومثله لابن كثير قال ابل أصل على أهلها
 وفي حديث أبي داود والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم دية الخطأ
 على أهل القرى على أثمان الابل تارة أربع مائة دينار وتارة ثمانمائة
 وروى أبو داود عن عطاء أرسله قضى على أهل الابل مائة وعلى أهل البقر
 مائتين وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الخيل مائتي حيلة وعلى أهل
 القمح قدر امنه لم يحفظه ابن اسحق وهذا يدل على تسهيل الامر والمساهلة
 في الدية هي التي جرى بها العرف اليوم وأصله ان المقتول قد يكون هو الظالم
 ولتناسى الاحكام الشرعية وفقدان القومة بامضاء أولياء المقتول خوفاً
 من حقوق المعرفة لا يقبلون عذراً فجعل ذلك كالتيطيب لا أنفسهم عن ممتولهم
 الظالم في الحقيقة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وايعاب الأنف
 جددسه من القصبه العظم المقدر من الطاجيبين فان قطع من المسارن وهو
 ما لان منه فدية أيضاً كما رواه الشافعي عن طاوس عن كتاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عندهم واذا قطع من اللسان ما يبطل بعض الحروف
 سقطت به بعدد الحروف المبطله وفي الشفة الدية عند مالك والاكثران في ذكر
 العينين والخصى حكومة والصلب من الكاهل الى عجب الذنب فان ذهب
 المني أيضاً فدينان وفي عين الاور عند مالك وأحمد وبجاعة من الصحنابة

الدية وروى البيهقي عن زيد بن ثابت ان في الهاشمية عشرة من الابل وروى عبد الله بن أحمد ان عمر قضى في رجل ضرب فذهب سمعه وبصره وعقله ونكاحه بأربع ديات وروى الدارقطني عن ابن مسعود رفعه دية الخطأ الخمس عشرة وحقه وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بني لبون وعند الاربعة وعشرون بني مخاض واسناد الاول أقوى وعليه قول خليل ورعيت في العمد بحذف ابن اللبون وروى ابن حبان عن ابن عمر رفعه ان أعتى الناس على الله ثلاثة من قتل في حرم أو غير قاتله أول دخل الجاهلية بفتح الذال الثار وروى البخاري عن ابن عباس رفعه هذه وهذه سواء يعني المختصر والابهام ولا يداود والتزمى من حد يشد الضرس والثنية سواء وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب الخ رفعه من تطيب غير معروف بالطب فأصاب نفسه فادونها فهو ضامن ومثله لابن داود والنسائي قال الخطابي لا أعلم خلافا ان المعالج اذا تصدى فشوهه من فعله التلف ضمن الدية ويسقط عنه القود لانه لا يعالج الا باذن المريض وجناية الطبيب على عاقبته في قول عامتهم اه وروى أحمد والاربعة عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين والنسائي وعقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثالث من ديتها وصححه ابن خزيمة قال الخطابي ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا وهو قول مالك وأحمد وابن شبرمة والى ان المرأة تعاقل الرجل الى الثالث من ديتها ذهب الجمهور منهم فقهاء المدينة السبعة والحديث معهم وروى الاربعة عن ابن عباس جعل النبي صلى الله عليه وسلم اثني عشر ألفا درهمي درهمي درهمي وأرسله مرارا والى هذا ذهب أكثر العلماء وقال أهل العراق انها عشرة آلاف وروى أبو داود والنسائي عن أبي رمثة رفاعة بن يثرب أئمت النبي صلى الله عليه وسلم ومي ابني فقال من هذا فقلت ابني واستشهد به قال أما انه لا ينبغي عليك ولا تجني

عليه وهذا اجماع وحمل العاقلة الدية في الخطأ من باب التعاون حيث ان
الجانى كلا جانى من جهة عدم التصدد

(القسامة)

قال في ضياع الحلووم هي الايمان تقسم على خمسين رجلا من أهل بلدة ويجد
فيها قتيل لا يعلم قاتله ولا يدعى أولياؤه على معين فيها حديث التيمن أنخافون
وتستعصون دم صاحبكم قالوا الا قال فتخلف لكم يهود قالوا ليسوا مسلمين
فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقصة
وروى مسلم عن رجل من الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر
القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الانصار في
قتيل ادعوه على اليهود والحاصل ان القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية
يخلف من قام بهم اللوث خمسين عينا فان نكوا لزمهم الدية فان التبس فن
بيت المسال وحقيقة اللوث شبهة يغلب على الظن الحكم بها والله الموفق المهين

(البغى)

روى مسلم عن أم سلمة رفعت يده يقتل عمارا الفئة الباغية قال ابن عبد البر هو
متواتر ومن أصبح الحديث وروى البزار والحاكم عن ابن عمر رفعه
هل تدري يا ابن أم عبد كيف حكم الله في من بغى من هذه الامة لا يجوز على
جريحها ولا يقتل أسيرها ولا يطالبها ربا ولا يقسم فيثما والمصحيح انه
موقوف على علي وفي رواية انه قال الحكم المعسكر وما حوى والاكثر والا قوى
طريقا عن علي ما تقدم مسألة انفصلت بناء عن قتيل من غيرهم فدنه على
الفريقين وروى مسلم عن عرفة بن شريح رفعه من أناكم وأمركم جميع
يريدان يفرق جماعتكم فاقتلوه والامر لله من قبل ومن بعد

(قتل الصائل والمرتد)

روى البخارى وأصحاب السنن مرفوعاً عن قتيل دون ماله فهو شهيد زائد
 الثلاثة ومن قتل دون أهله فهو شهيد قال ابن المنذر فلا رجل عند أهل العلم
 أن يدفع عما ذكر بدون تفصيل إلا السلطان في أخذ المال لا آثار الواردة
 في الصبر على جورهِ وروى الشيخان عن عمران بن حصين أن رجلين
 عض أحدهما يداً إلا تخرف فرغ المعضوض يده فأندرتية العاض فأهدرها
 النبي صلى الله عليه وسلم فالجناية الحاصلة لدفع الضرر تهدر وعليه الجمهور
 بل أوجرحه المعضوض في محل آخر من يده فلا شيء وروى عن أبي هريرة
 رفعه أن رجلاً أطلع عاتك بغير إذن شذفته فقالت عينه لم يكن عليك جناح
 ومثله ما إذا نظرت من سطوح بيته أو المؤذن من المأذنة فهدم الصوامع المعورة
 والغرف المعلاة إذا كانت محدثة وروى أحمد وأبو داود والنسائي وصححه
 ابن حبان عن البراء بن عازب رفعه حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وعلى
 أهل المساشية ما أصابت بالليل واليه ذهب مالك والشافعي للحديث والآية
 وهو الصواب الذي لا محيص عنه وروى الشيخان عن معاذ في رجل
 أسلم ثم تهود أنه يقتل قضاء الله ورسوله فأمر به فقتل ولأبي داود كان قد
 استنبط قبل ذلك وإلى وجوب الاستنابة ذهب الجمهور لهذه الرواية وله في
 رواية أخرى فدعاها أبو موسى عشرين ليلة وجاءه معاذ فدعاها فأبى فضرب عنه
 فلا بد من الاستنابة بقدر إزالة الشبهة وروى البخارى عن ابن عباس رفعه
 من بدل دينه فاقتلوه هو عام لامرأة واليه ذهب الجمهور وعائيه يدل حديث
 معاذ الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما بعثته إلى اليمن أيا من امرأة
 ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنه هو والأصوب
 أن المراد بتدليل الإسلام بالكفر لا النصرانية باليهودية أيضاً كما زعم
 الشافعية وروى أبو داود عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدر

دم ام ولدقتها اسميدها اسم النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان نهاها فيقتل
 ساب النبي صلى الله عليه وسلم كان مسلما او من اهل العهد الا ان يسلم هذا
 هو الا صوب والله الموفق للمعين

(الزنا)

روى مسلم عن عباد بن الصامت رفعه خذ واعنى خذ واعنى قد جعل الله
 لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم
 وفيهما حديث العفيف واغدا انيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها
 وقال مالك والا زاعى ان المرأة لا تعرب وقال مالك في الرقيق كذلك واما
 الجمع بين الجلد والرجم للثيب كما يفيد حديث عبادة فهو الا صوب وبقيمة
 الاحاديث لا تنافيه وأخرج البخاري عن علي بن جلدتها بكتاب الله ورجمها
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واضح واعترف ما عر أربع مرات
 كفى حديثه لا يدل على شرطية ذلك بل يكفي الاعتراف مرة واحدة كما لا مالك
 والشافعي وهو الا صوب نعم يجب استئناس الامام عن الامور التي لا توجب
 حدا كقوله صلى الله عليه وسلم لما عرأشربت خمر العلك قبلت أو غمرت وقول
 علي لامرأة لعلك مكرهة أو أتيت نائمة وروى الشيخان عن عمر انه خطب
 فقال ان الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية
 الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا
 بعده وان الرجم حق في كتاب الله على الزاني المحصن اذا قامت البينة او كان
 الحبل او الاعتراف قوله او كان الحبل به قال مالك وأصعباه وقال النعمان
 والشافعي لا يثبت الحد بمجرد الحبل ولعله الا صوب ان شاء الله تعالى
 ولا حظ لمالك وعمر رضي الله عنه ان المنصورة والنائمة لا يسكتان عن الواقعة
 غالبا وروى الشيخان عن أبي هريرة رفعه اذا زنت أو أحدكم فبين زناها
 فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت فكذلك ثم ان زنت الثالثة فبين

زناها فليبعها ولو يحبل من شعر وتبين زناها بالشهادة وتقام لدى الحاكم عند الأكثر وظاهر الامر وجوب البيع وهو قول داود والجمهور على الاستحباب وانما تجد أحصنت ام لا وذهب جمع الى انه لا يحد الا من أحصن وهو قول ابن عباس وصرح الآية ثم ظاهر الحديث ان للنبي إقامة حد السرقة والشرب ويؤيده ما رواه أبو داود عن علي رفعه أقيموا الحدود على ما ملكتم أي ما نكمت وهو في مسلم موقوف على إقامة الحدود مطلقا الى السيد ربه قال اثنا عشر من الصحابة بقول الطحاوي كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول الزكاة والحدود والنفق والجمعة الى السلطان ولا نعلم له مخالفا من الصحابة مردود بعلمت والحكم مستحب عند الجمهور حتى على الامة المزوجة فغدا الى سيدها وروى مسلم عن عمران بن حصين ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا نبي الله أصبغت حنكاً فألقه علي قد عا ولم أقال احسن اليها فاذا وضعت فائتني بها ففعل فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فشدت ثيابا عليها ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضي الله عنه يا رسول الله وقد زنت فقال قد تابت توبة لو قسمت بين أهل المدينة لو سمعتم وهل توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى وفي رواية لانهما رجمت بعد أن قطعت ولدها فظاهره انه يصلي على العصاة وهو قول الجمهور وان التوبة لا تسيط الحدود وهو قولهم أيضا الا المحارب اذا تاب قبل القدرة عليه عندهم أيضا وروى الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم يهوديا ويهودية زنيا وهو مذهب الجمهور ان الحد يقام على الكافر وقولنا كعظم الحنفية باشتراط الاسلام وانه المراد بالاحصان وروى أحمد والنسائي عن سعيد بن سعد بن عبادة كان بين أبياتنا روي مجل ضعيف فخبثت بأمة من اماتهم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

أضر بوه حده فقالوا يا رسول الله انه أضعف من ذلك فقال خذوا عسكالا
فيه مائة شمر اخ ثم أضر بوه بهضربة واحدة ففعلوا واليه ذهب الجمهور
وروى أحمد والأربعة عن ابن عباس رفعه من وجدتموه يعمل عمل قوم
لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ومن وجدتموه على بهيمة فاقتلوه والبهيمة
ورجلاله موتون وفيه اختلاف وقول مالك في الاولى ما أفاده الحديث
وفي الثانية انه يعزر واطع البهيمة فقط ولا تقتل وبه قال أحمد وروى
البخاري عن ابن عباس لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختبئين من
الرجال والمترجسات من النساء وقال اخرجوهم من بيوتكم والمراد من
تخلف بذلك لا ما كان له ذلك جبهة وروى البيهقي عن علي ادرك الحدود
بالشبهات ورفعته ابن ماجه عن أبي هريرة بلفظ ادفعوا الحدود ما وجدتم
اهامدفعها وأخرج به الحفاظ في التلخيص بسدة روايات موقوفة صحيح
بعضها فبعضه سد المرفوع بها وروى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها
فمن ألم بشئ منها فليستتر بستر الله وليتب الى الله فإنه من يمدى لنا صفحته
نقيم عليه كتاب الله عز وجل ومراسيل الموطأ حكمها أبو عيسى في جامعه
بالصحة والحديث رواه أيضا الحاكم عن ابن عمر رفعه والله الموفق

(القتف)

هو الرمي بوطء بوجب الحد على المتذوق روى أحمد والأربعة عن عائشة
فالتسأل عذري قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وذكر ذلك
وتلى القرآن فلما نزل أمر برجلين وامرأة فضر بوا الحد وروى مالك
والثوري في جامعه عن عبد الله بن عامر قارئ الشام قال لقد أدركت أبا بكر
وعمر وعثمان ومن بعدهم فلم أرهم يضر بون المملوك في القذف إلا رعين
وهو قول الجمهور وقال لا وزاعي وداود لا يمتصف الحد العبد على القذف

العموم الآية والمصحابة أدرى بمطامير التنزيل ومظان التأويل وروى
الشيخان عن أبي هريرة رفعه من قذف مماوكة أقيم عليه الحد يوم القيامة
الأن يكون كما قال فلا يحد قاذف مماوكة اجساعا فان قذفه غير مالكة
فكذلك وقال مالك وداود الأمام الوادفانه يحد قاذفها الاجنبي وصح ذلك
عن ابن عمر والله الموفق المعين

(السرقه)

روى الشيخان عن عائشة رفعته لا تقطع يد السارق الا في ربع دينار
فصاعدا وفي رواية لا يحد عنهم الا قطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيهما هو أدنى
من ذلك وقال الثوري وذووه لا قطع الا في عشرة دراهم فأكثر والاول
أصح دليلا وعليه فهل الاعتبار بربع الديتار أو الثلاثة دراهم قال بالاول
الشافعي والثاني مالك وأحمد ويؤيده ما بعده وروى الشيخان عن ابن
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة دراهم وذلك اذا كان
صرف ربع الديتار درهمين مثلا وروى الشيخان عن عائشة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا سامة أن تشفع في حد من حد والله انما أهلك
من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف
أقاموا عليه الحد ولمسلم أبضا عنها كانت امرأة تستعير المتاع وتحججه فأمر
النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها فلا يشفع في الحد اذا بلغ الامام أخرج
أبو داود عن عمرو بن شعيب الخ رفعه تعافوا الحدود فيما بينكم فما
بلغني من حد فقد وجب وهو اجساع وأما جحد العارية فالحد يث مصرح
بقطعه وهو مذهب أحمد واسحق وداود وقال الجمهور الجحد خائن وقد
روى أحمد والاربعة وصححه الترمذي عن جابر رفعه ليس على خائن
ولا منتهب ولا مختلس قطع وذهب أحمد واسحق الى عدم اشتراط الحرز
وقال الجمهور باشتراطه قال ابن بطال الحرز مأخوذ من مفهوم السرقه لغة

وروى أحمد والاربعة عن رافع بن خديج رفعه لاقطع في ثمر ولا كثير
 الثمر الرطب والعنب وغيرهما وبأسها والكثير الجسار واليه ذهب النعمان
 فقال لا قطع في طعام ولا في ما أصله مباح كالصيد والخطب والحشيش وقال
 الجمهور يقطع في كل محرر باقيا على أصله أو جذوا أو أوا الحديث بان عادة
 أهل المدينة عدم احراز حوائطها قاله الشافعي والاولى في التأويل انه لا قطع
 فيما جرت العادة بأخذه مما لا تبلغ قيمته ثلاثة دراهم والا ضاعت أموال
 الناس وفي الحديث الصحيح لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه
 فقول الجمهور هو الا صوب وروى أحمد وابوداود والنسائي برجال
 ثقات عن أبي أمية الخزومي أني رسول الله صلى الله عليه وسلم بانص قد
 اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما أخالك سرقت قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع وأخبرجه
 الحاكم عن أبي هريرة وقال فيه اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه الحسم الكي
 بالنار لتسند أفواه العروق وأجرة الفاطم والحاسم من بيت المال وروى
 أبوداود والنسائي عن عبد الله بن عمرو رفعه سئل عن الثمر المعاق فقال
 من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء
 منه فعليه الغرامة والعقوبة ومن خرج بشيء منه بعد أن يؤويه الجرين فبلغ
 ثمن المجن فعليه القطع وأخرج البيهقي تفسير الغرامة والعقوبة بانها غرامة
 مثله وجلدات نكاح والقطع لقوائمه الاربع من خلاف اليمين في السرقة
 الاولى وهكذا قالت الحنفية يحبس في الثالثة بخلافه والنص مع القول الاول
 وهو مالك والشافعي رواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وفي اسناده
 الواقدي وهو ثقة على الا صوب وما للحنفية هو قول علي وهو ظاهر القرآن
 وروى أبوداود والنسائي واسناده عن جابر بن عبد الله بن جابر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال اقتلوه قيل يا رسول الله انما سرق قال اقطعوه ثم جنى

به الثانية والثالثة والرابعة كذلك ثم جرى به الخامسة فقال اقتلوه قال جناب
 فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترأ راه فألقيناه في بئر ورميناه عليه الحجارة ووقعه الحديث
 ان المعروف بالدعارة والشر المأبوس من رجوعه الى الخير يقتل من أول مرة
 وذلك موافق للقواعد الشرعية والاخبار المسجلة المرضية وان قال
 الترمذي ان هذا الحديث لم يعمل به أحد وقال الشافعي انه منسوخ فن
 عيانى الفقه المسلمة ان الضرر يزال والسارق اليوم محاربون وذلك معروف
 لدى كل أحد في هذه الأزمنة وقطع السارق من مفصل الكف والكف والقدم
 وروى الترمذي عن عائشة رفعت من دعا على من ظلمه فقد انتصر واختلف
 في التحليل من الظلامة فكان ابن المسيب لا يحلل أحدا من عرض ولا مال
 وكان سليمان بن يسار وابن سيرين يحللان منهما ورأى مالك التحليل
 من العرض دون المال وخير الامور أوساطها واهل الخلاف لفظي فقط
 والله الموفق المعين وصلى الله وسلم على محمد وآله

(حد الشرب وبيان المسكر)

روى الشيخان عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب
 الخمر فيجلده بجر يدين نحو أربعين قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار
 الناس فقال عبد الرحمن بن عوف أخف الحد ونمناؤن فأمر به عمر الخمر
 عصير العنب اذا غلا وقذف بالزبد وتطلق على ما هو أعم من ذلك من كل
 مائع مسكر وهل هذا الاطلاق حقيقة وهو الصواب لانها حُرمت
 وما بالمدينة الا الفضيخ والنيذ قال الخطابي زعم قوم ان العرب لا تعرف
 الخمر الا من العنب مع ان الصمغابة الذين سمعوا غير المتخذ من العنب خمر
 عرب فصحاء اولم يكن هذا الاسم صحيحا ما أطلقوه وهذا هو الحق
 فلا يشوش عليك كلام المتفهمة وأجمعوا على الاكتفاء في الجلد بالجر يد
 والنعال وأطراف الثياب والاصح جوازه بالسوط والنايين قال الثلاثة

والشافعي في أحد أقواله ومشهوره بمجده أربعين وهو حكمة صلى الله عليه وسلم
والمعمر وابن عوف تابع للسياسة وروى مسلم أن رجلاً شهد على الوليد
أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه رأى يثاقبها فقال عثمان أنه لم يثاقبها حق
شربها وبه قال مالك وموافقه وهو الأصوب أن من ثاقباً الخمر حسد
وقال الشافعي لا يحسد لاحتمال أنه شربها مكرهاً أو غير ذلك من الاعتذار
وروى أحمد والأربعة عن معاوية رفعه أنه جيء بشارب في الرابعة فقال
أضربوا عنقه واليه ذهب الظاهرية وذكر الترمذي أنه لم يعمل به أحمد
وروى أبو داود عن قبيصة بن ذؤيب رفعه ثم أنى بالتخريف الرابعة فيجلده
ورفع القتل عن الناس فكانت رخصة إلا أن قوله فكانت
رخصة يدل على أن الأول عزيمة فلا يحمل ذلك في محله وما جراً الناس
على المعاصي التي يريد الكفر الإهمال مثل هذه الأحاديث في الدعار
والعتاة المتمردة وفي الموطأ تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور
وما هنالك بأحداث كما تراه بل هو حديث صحيح وروى الشيخان
عن أبي هريرة رفعه إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه وعن علي موقوفاً والمراق
والمذاكير روى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم أن النبي صلى الله عليه
وسلم أراد أن يجلد رجلاً فأتى بسوط خلق فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد
فقال دون هذا وروى الترمذي والحاكم عن ابن عباس رفعه لا تقام
الحدود في المساجد وبه قال أحمد وإسحاق والكوفية وذهب ابن أبي ليلى
إلى جوازها ابن بطال قول من نزه المسجد أولى وروى الشيخان عن عمر
نزل تحريم الخمر وهي من خمسة من العنب والتمر والعسل والخمصة والشهير
والخمر ما خامر العقل وروى مسلم عن ابن عمر رفعه كل مسكر خمر وكل
مسكر حرام وروى أحمد والأربعة عن جابر رفعه ما أسكر كثيره فقليله
محرام وصحيحه ابن حبان وبه قال الجمهور وذهب أهل الكوفة وأكثر

علماء البصرة الى انه يحل دون المسكر من غير عصير العنب والرطب وما
قالوا بحله الطلاء وهو العصير يطبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه وهو الباذق
وفي البخاري عن ابن عباس سبق محمد الباذق ما أسكر فهو حرام وأخرج
البيهقي ان أبا مسلم الخولاني سأل عائشة رضي الله عنها عن الطلاء فقالت
صديق الله وبلغني سمعت حبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
ليشربن أناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها وتضرب على رؤسهم
المعازف يخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم قردة وخنازير قال الحافظ
أبو الفضل من قال ان الحشيشة لا تسكر وانما تخدر فقد كابر لانها تحدث
ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة واذنا سلم عدم الاستسكار فهي مفترية
وقد أخرج أبو داود نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر
ومفتر قال الخطابي المفتر كل شراب يورث الفتور والخدر في الاعضاء اه
وروى مسلم عن ابن عباس كان ينبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في
السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد فاذا كان مساء الثالثة شربه وسقاه
فان فضل شئ اهارقه وروى البيهقي وصححه ابن حبان عن أم سامة
رفعت ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وروى مسلم وأبو داود
عن وائل بن حجر ان طارق بن سويد سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر
يضيفها للدواء فقال انها ليست بدواء ولكنها داء ولذا قال النبي السبكي
بعد نزول آية المسائدة سلب الله الخمر كل منفعة لها ذكرها الاطباء او
ذكرت في القرآن وهو قول واضح والله الموفق المعين وصلى الله وسلم
على محمد وآله

(التعزير)

هو اخعة من العزر وهو الرد والمنع وشرعا التأديب على ذنب لا حد فيه
والاصوب ان التألف به لا يضمن وهو قول مالك والنعمان روى الشيخان

عن أبي بردة رفعه لا يجلد فوق عشرة أسواط الا في حدم من حدود الله وأجاز مالك والشافعي الزيادة في التعزير على ذلك قال الداودي المسالك لم يبلغ مالك هذا الحديث فرأى العقوبة بقدر الذنب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذه به وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن عائشة رفعته أقبوا ذوى الهيثم الا في الحدود وروى الاربعة عن سعيد ابن زيد رفعه من قتل دون ماله فهو شهيد فقيه جواز دفع المصائل وهو قول الجمهور وشذ من أوجبها وزاد أبو داود دون دينه ودمه وأهله وتقدم الكلام عليه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله وسلم على محمد وآله

(العتق)

هو التخلص من الخلال والاعراق الدنيئة وشرع اسقاط الملك عن العبدى تنقذ بالى الله تعالى روى الشيخان عن أبي هريرة رفعه أيسا امرئ مسلم أعتق امرءا مسلما استغنى الله بكل عضو منه عضو وامنه من النار فهذا أفضل فى عتق المسلم المسلم وروى عن أبي ذر سأله صلى الله عليه وسلم أى العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد فى سبيله قلت فأى الرقاب أفضل قال أغلاها ثمنوا أنفسها عند أهلها وروى عن ابن عمر رفعه من أعتق شركا له فى عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والافقه عتق منه ما عتق قوله والا تلح رواه مالك وعبد الله العمرى عن نافع من قوله صلى الله عليه وسلم بلا شك فلذا قال مالك والغزالي والشافعي فى قول لا يعتق نصيب الشريك الا بدفع القيمة ولا شريكين أيضا عن أبي هريرة والاقوم العبد واستسعى غير مشقوق عليه والى عتق العبد جميعه واستسمائه فى حصصة الشريك ذهب الامام البخارى وجميع وكانه رجع رواية أبي هريرة على رواية ابن عمر لتأخر اسلامه فيكون سماعه متأخرا وأما القول بانها مدرجة من فتيان قتادة فليس بشئ لذكراه فى الصحيحين على

انها من قوله صلى الله عليه وسلم وتأخر اسلام الراوى من المرجحات كما هو
مقرر فى الاصول وروى مسلم عن أبى هريرة رفعه لا يجزى ولد والده
الا ان يجده مملوكا فيعتقه لان العتق افضل ما من به احد على احد الجمهور
يعتق بنفس الشراء ويدل له ما بعده وهو ما رواه احمد والاربعة عن سمرة بن
جندب رفعه من ملك ذارحم محرم فهو حر صحيحه عبد الحق وابن
القطان فظاهره ان مجرد الملك سبب للعتق فيعتق الاتباء والبناء والاخوة
واولادهم والاعمام والاخوال هذا قول النعمان وهو اسعد بهذا الحديث
وقال داود لا يعتق احد عن احد بهذا السبب اى الملك وروى مسلم
عن عمران بن حصين ان رجلا اعتق ستة ممالك له عند موته لم يكن له
مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم اثلاثا فأعتق
اثنين واراق اربعة وقال له قولا شديدا تحكم التبرع فى المرض
حكم الوصية ينفذ من الثالث وروى احمد وابوداود والنسائي
ان سفينة اعتقته ام سلامة قال واشترطت على ان اخدم رسول الله صلى الله
عليه وسلم باعشت فلا يتم عتق المشتري عليه خدمة سنين الا خدمته قال
الحفيد ابن رشد بالاختلاف اه والكلام على الولاة تقدم فى البيوع

(التدبير والكتابة والاستيلاء)

روى الشيخان عن جابر ان رجلا من الانصار اعتق غلاما له عن دبر لم يكن
له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه منى فاشتراه
نعم بن عبد الله بثمانمائة درهم وفى رواية النسائي كان عليه دين فباعه
وأعطاه ثمنه وقال اقض به دينك التدبير متفق على مشروعيته واختلافوا هل
ينفذ من الثالث وهو قول الجمهور ويؤيده أن ابن عمر المدبر من الثالث ورواه
البيهقى عن أبى قتادة مرسلا فيجمله النبي صلى الله عليه وسلم من الثالث
والحديث دل على انه انما يباع للحاجة وقال الشافعى وأحمد يباع مطلقا وروى

أبو داود عن عمرو بن شعيب رفعه الكتاب عبد ما بقي عليه درهم وصححه
الحاكم واليه ذهب الجمهور وهو الاصبوح وروى ابن ماجه والحاكم عن
ابن عباس رفعه أئمة امة ولدت من سيدتها فهي حرة بعد موته واسناده
ضعيف لكن يؤيده ما رواه البخاري عن عمرو بن الحارث مات ترك رسول
الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهمهما ولا أمة ولا شيئا
الا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضه اجعلها صدقة فانه ترك مارية ولم يعدها
أمة والارض التي تركها أخرج أبو داود عن ابن شهاب كانت ارسول الله
صلى الله عليه وسلم ثلاث صفايا بنو النضير وخيبر وفدك فاما بنو النضير
فكانت حبسا لنوائبهم وأما فدك فكانت حبسا لابن السبيل وأما خيبر
فجزأها بين المسلمين وأمسك جزءا لثقة أهلها صلى الله عليه وسلم وعلى آله
والله الموفق المعين المرشد

(الوصايا)

روى الشيخان عن ابن عمر رفعه ما حق امرئ مسلم له شيء يبيع أن يوفى
فيه بيمينه ليلة الاثنين الا ووصيته مكتوبة عن عبده الجمهور انهم مندوبة وقال داود
والشافعي في القديم بوجوب الجمهور لا بد مع الخط من اشهاد وهل أوصى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا بخلاف والاصوب انه انقضى لانه لم يوص
الا بأمور أخرى وكفوله لا يترك في أرض العرب دينان وان ينقض بعث
أسامة وكفوله الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم وكفوله ياغوا المسلمين
عنى السلام الى يوم القيامة وروى الشيخان عن سعد انه لما شاور النبي
صلى الله عليه وسلم في الوصية قال له الثلث والثلث كثير انك أن تذر ورثتك
أغنياء خير من أن تذرهم عالة يشككهم في قولك والثلث كثير أى فيستحب
أنقص منه وهو فهم ابن عباس وهو الاصبوح قال قتادة أوصى أبو بكر
بالخمس وهو أحب الى وعمر بالربع ومن لا وارث له كمن له وارث عند مالك

في الحكم فأجاز الوارث الوصية بأكثر من الثلث نفذت عند الجمهور وقال
المزني والظاهرية لا تنفذ لأن الورثة لا يحل حراما والوصية بالآ كثر من نوعه
وهو الأصوب فقول الحنفية تجوز الوصية بالمال كله لمن له وارث في غاية
السقوط ولا يلتفت إليه وروى الشيخان عن عائشة أن رجلا قال للنبي
صلى الله عليه وسلم إن أمي أفتلنت نفسها ولم توص وأظنها لو تكلمت
تصدق أن أجاز أن تصدقت عنها قال نعم وذلك إن الولد من كسب أبيه
وسعيه فالصدقة منه تلحق الميت وروى أحمد وأبو داود والترمذي عن
أبي إمامة الباهلي رفعه أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث
وحسنه أحمد والترمذي ونقل الشافعي في الام أن هذا المعنى متواتر وأنه
نقل كافة عن كافة هذا في الوصية أما الوارث فلا حسن ما قاله
بعض المالكية واختاره الرويان أن المدار على النعمة وعدمها فإن فقدت
جاز والافلا ثم إنهم يختلف العلماء أن الدين مقدم على الوصية أم لا
أوفي الآية فأنها لا أحد الدائر ولا تنفذ ترتيبا والله أعلم وصلى الله وسلم
على محمد وآله

(الفرائض)

روى الشيخان عن ابن عباس رفعه ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولي
رجل ذكر المراد به الأقرب من الرجال العصبية فإن لم توجد عصبية أعطى
بقية التركة من لا فرض له من النساء كما يأتي في بنت وبنت ابن وأخت
وروا عن إسامة رفعه لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر إليه ذهب
الجمهور وروى خلافه عن معاذ أخرجه مسندا أنه اختصم إلى معاذ أخوان
مسلم ويهودى مات أبوهما يهوديا فورت معاذ المسلم وأخرج أبو داود
وصححه الحاكم أن معاذ إذا احتج بأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول
الاسلام يزيد ولا ينقص وقال به اسحق وابن المسيب والنخعي وقضى به

معاوية واستحسنه عبد الله بن مغفل المزني الصحابي أيضا وقوله يزيد ولا
 ينقص فهم معاذنهما فعلان متعديان والاصل يزيد صاحبه ولا ينقصه
 وفهمه هو الاولى فانه أعلم الامة بالحلال والحرام ويحيى يوم القيامة أمام
 العلماء بغاوة كما في الحديث وروى البخاري عن ابن مسعود في بنت
 و بنت ابن وأخت قضى النبي صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولا بنت
 الابن السدس تكتله الثلثين وما بقى فلا تحت قالوا خوات مع البنات عصبة
 باجماع وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن ابن عمر رفعه لا يتوارث
 أهل ملتين الجهور المراد الكفر والاسلام وقال الاوزاعي المراد المال كلها
 وروى أحمد والاربعة عن عمران بن حصين جاء رجل الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال ان ابني مات فسألي من ميراثه قال لك السدس فلما اولى
 دعاه فقال لك سدس آخر فلما اولى دعاه فقال ان السدس الا تخروطه قال
 قتادة لا أدري مع من ورثه وقال البخاري باب ميراث الجسد مع الاب
 والاخوة اشارة الى هذا الحديث وانه أعطى الجسد السدس أولا بناء على انه
 معه أب والله أعلم وروى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة عن بريدة
 ابن الحصيب ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجسد السدس اذا لم يكن
 دونها وكذا الاب يسقط من كان منهن من جهة وروى أحمد وأبو داود
 والنسائي وصححه ابن حبان عن المقدم بن معدي كرب رفعه الخال وارث
 من لا وارث له ويتوارث ذوى الارحام استقرت فتوى المالكية الا ان
 وقد حقتها العلامة الامير في مجموعه وكذا الرد على ذوى السهام غير
 الزوجين وروى أبو داود وصححه ابن حبان عن جابر رفعه اذا استمل
 الماود ورث الاستملال كناية عن ولادته حيا وان لم يعطس أو يبك
 ويقاس بالارث سائر الاحكام من الغسل والتكفين الخ وروى النسائي
 والدارقطني عن عمرو بن شعيب الخ رفعه ليس للقاتل من الميراث شيء

قال الاكثر كان التمسك عمداً أو خطأ وقال مالك يثبت الخطئ من المال
لا يدينه اذ الصواب في الحديث انه هو وقوف على عمر وكما قاله الحافظ ابو
الفضل فلم يبق الامر اعادة القواعد ومنها المعاملة بتقيض المقصود والاسناد او
الموافق لهوى النفس اصلها قوله صلى الله عليه وسلم للشيخ الاكبر ارفع
صوتك قليلاً ولعمر اخفض قليلاً في صلاة الليل وروى ابو داود والنسائي
وصححه ابن عبد البر عن عمر بن الخطاب رفعه ما أحرز الوالد والوالد فهو
المستبته من كان والحديث استدل به عمر في متخاضهم في الولاء فنهناه
الولاء لا يورث وانما تتبعه العصبية وفي ذلك خلاف وروى احمد
ومضى والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابى قلابه عن انس
رضي الله عنه أمي بأمتي ابو بكر وأشد هم في دين الله عمر وأشد هم حياء عثمان
وأهم لكتاب الله ابى بن كعب وأعلمهم بالحلال والحرام عاذ بن جبيل
وأنسهم زيد بن ثابت وان لكل امة اميناً وامين هذه الامة ابو عبيدة بن
الجم رضی الله عنهم وقد تشرف بجموعى هذا بان اتفق خمنه بذكر هؤلاء
الإمام ثم نقلا من خطه مؤلفه رحمه الله ونفع به ضحى الخميس الثالث عشر

من شعبان المعظم سنة احدى وثلاثين وثلاثمائة والف هجرية

بمصر القاهرة بجوار سيدنا الحسين رضي الله عنه ونفعنا به

على يد أفقر الورى الى ربه وأحقهم على قاطع ابن

المؤلف المغفور له سبب جان رب العزة عما

يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله

رب العالمين وصلى الله على سيدنا

ومولانا محمد النبي الامي وعلى

آله وصحبه وسلم

(الفهرس)

صحة حقة

٦ أبواب العبادات والمعاملات

٦ باب المياه

٦ باب الآنية

٧ باب الوضوء

١٤ كتاب الصلاة

١٦ باب الاذان

٢٣ باب صفة الصلاة

٣٩ أبواب الجمعة

٤٨ باب اللباس

٥٧ كتاب الزكاة

٦٢ باب قسم الصدقات

٦٣ كتاب الصيام

٦٨ كتاب الحج

٨٧ كتاب النكاح

٩٣ باب المصداق

١١٠ البيوع

١٣٣ الافضية

١٣٨ الجنائيات والحدود

١٥٤ العرق

١٥٦ الوصايا

١٥٧ المرائض

١٥٠

مشايخ

3110

DUE DATE

29/5/17

11/1

